المحور الرابع

المحـــــور الاقتصادي

التنمية المستدامة واثرها في النمو الاقتصادي العراقي

كاظم عبادي حمادي الجاسم

جامعـــــة ميســـان / كلية التربية

تمهيد (Introduction) :

ظهر مصطلح التنمية المستدامة بشكل كبير على الساحة العالمية في مجال البحوث العلمية من خلال ما طرح من موضوعات علمية في المؤتمر العالمي الذي عقد في البرازيل عام ١٩٩٢ في مدينة ريودي جانيرو ، حيث سلط الضوء على هذا المفهوم بصورة واضحة لأول مرة ، إذ نجد إن المفهوم قد تم استخدامه قبل ذلك في عام ١٩٨٧ من قبل بعثة (بريتلاند) في تقرير اللجنة العالمية للبيئة المستدامة والذي يحمل عنوان(مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة) [١] .

ومن خلال بدء خطة التنمية المستدامة التي تمتد لعام ٢٠٣٠ ، التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها ١٩٣ دولة، من إعلان واحد و١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة والغايات التي جاءت من اجلها البالغة ١٦٩ غاية .

وبناءً على الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة والتي توضح خطة التنمية المستدامة التي تشمل نطاقاً وطموحاً لم يسبق لهما مثيل إذ لا تزال أولوياتها تتمثل في القضاء على الفقر والصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية ، على أن أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً تضم أيضاً طائفة واسعة من الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن وعدها بتشكيل جمعيات أكثر سلمية وشمولية وقد وضحت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٥ .

(١) تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بعنوان مستقبلنا المشترك – الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٧ ، ص١٢ .

مقدمــة عامة :

يعتبر موضوع التنمية عامة ومنها التنمية المستدامة من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث ظهر مصطلح (التنمية المستدامة) علي الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة ، صراع الحضارات، الحداثة، ما بعد الحداثة ، التنمية البشرية، البنيوية وغيرها من المصطلحات العالمية .

ظهر عالميا بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا ، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة ان هذا المصطلح يحتاج الى نظرة خاصة باعتباره حق وحتمية على الدول تحقيقه ، وقد اعتبر من الحقوق والمطالب الاساسية التي تسعى اليها كل الدول لتحقيقه ، فقد تطور هذا المفهوم من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري ثم المستدامة ، فخلال الخمسينيات اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر، وفي منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بزر مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، وفي فترة التسعينيات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي، فقد تعددت وجهات النظر المفكرين والباحثين ، حيث احتلت مكانا بارزا على المستوى الدولي والمحلي، فهناك من يعتبر أن انسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل ، واعتبر البعض التنمية المستدامة قضية أخلاقية وقضية مصيرية مستقبلية لأنها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة .

وقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة علم ١٩٨. في الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام ١٩٩١ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنمية ، وفي ١٩٩٢ تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، كما تم تحديد الأولويات التنمية المستدامة في ٢٠٠٢ في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ التي تسير نحو استكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها اجراءات لتحقيقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع سياسات خاصة لذلك(*).

أهميــة الدراســة :

تكمن اهمية الدراسة في التعرف على واقع التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣مع اعطاء لمحة عن واقعها قبل ذلك مع دراسة المعوقات التي تواجه تحقيقها ، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، ومعرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، وما هي السياسات المتبعة لتحقيقها ، واهم المشاريع التنموية التي تنصب في إطار التنمية المستدامة ، ومعرفة الحلول الواجب توافرها لاتخاذها القرارات الصحيحة في تجاوز المعوقات التي تحول دون تنفيذها في ظل الواقع الحالي .

(*) تضمن هذا المصطلح مسميات كثيرة للتنمية المستدامة منها ،التنمية المستمرة ، التنمية المتواصلة ، التنمية المتداعمة ، القابلة للاستمرار ، وغيرها .

اسباب اختيار الموضوع :

من اسباب اختيار الموضوع هو الرغبة والاهتمام به مع تدريسه ضمن فقرات مناهج الدراسات العليا لمادة لجغرافية الزراعية والبحوث الجغرافية على مستوى الجامعات العراقية ، بالإضافة الى التعرف على واقع هذا المصطلح واهميته فضلا عن تجسيده على أرضية الواقع ، وحب الاطلاع عليه باعتباره من الموضوعات الحديثة الظهور على ارض البحث الجغرافي المعاصر .

مشكلة الدراسة :

تتضمن مشكلة الدراسة مجموعة من التساؤلات الآتية :-

١. الضعف في ادارة الموارد وبالذات راس المال والموارد الطبيعية من حيث الابداع والابتكار والخلق وانعكس هذا على عدم قدرة المؤسسات الابداعية وتطوير القيادات في تنفيذ عملها .
٢. استغلال الموارد الطبيعة وفق نظرة قصيرة الامد وخاصة النفط .
٣. عدم وجود مؤسسات تعنى بعمليات التنمية المستدامة في العراق.

وفي ضوء مشكلة الدراسة اعلاه يمكن الاجابة على الأسئلة السابقة :-

١. تسليط الضوء على برامج التنمية المستدامة وماهي مستويات تنفيذها .
٢. ما هي طبيعة التنمية المستدامة في العراق ؟
٣. هل هناك حسن استغلال للموارد المتوفرة في العراق في مجال التنمية المستدامة ؟

منهجية البحث :

اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والوصفي، وذلك لتغطية متطلبات البحث ، فالمنهج التاريخي لمعرفة المحطات التاريخية التي ساهمت في ظهور المصطلح (التنمية المستدامة) محل البحث ، والمنهج التحليلي في تفسير الظاهرة ومعرفة المتغيرات المتحكمة في حركة الظاهرة ، اما المنهج الوصفي الذي استخدم لوصف الظاهرة وأبعادها المكانية ومدى تحقيقها بالنسبة للعراق .

محتوى البحث :

أ. تضمنت الدراسة مفاهيم مصطلح للتنمية المستدامة عبر التاريخ.
ب. تناول البحث واقع التنمية المستدامة بدءآ من تعريف التنمية المستدامة ، مراحل تطورها ، خصائصها ، أشكالها ، نظرياتها ، مبادئها ، أبعادها (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتقني) ، دورها في النمو الاقتصادي العراقي ، مقارنة عامة في المفهوم قبل وبعد عام ٢٠٠٣.
ت. اختتمت الدراسة موضوع الآفاق المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق .

ويمكن اجمال متطلبات البحث من خلال تناول الموضوعات المذكورة آنفا على الشكل الآتي :-

اولآ : ماهي التنمية المستدامة :

لقد شكّل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي . وبحسب ماجاء في قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام ١٩٨٣ برئاسة (برونتلاند) رئيسة وزراء النروج وعضوية (٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم ،على مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي ، فقد صنفت التعاريف بشأن التنمية المستدامة إلى صنفين وهما: -

الصنف الأول (تعاريف مختصرة) :

سُميت هذه التعاريف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وفي الحقيقة أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها :-

أ. التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
ب. التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة.
ت. التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

الصنف الثاني (تعاريف شمولية) ومنها :

أ. التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.
ب. التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.
ت. عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ بعنوان (مستقبلنا المشترك) التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها .
ث. تعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي:
(التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية) ، إن تلك التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية ، تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية .
ج. اما تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة فقد اشار الى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها".

وعلى اساس التعاريف السابقة الذكر فان مصطلح التنمية المستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية بصورة عامة ، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة .

ووفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام ، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة".

وتعمل التنمية المستدامة لمواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي، فهي عالمًا تزول فيه من مجتمعاتنا ظواهر الفقر واللامساواة والأنانيات ونهب الطبيعة وانحرافات التقدّم العلمي كي تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من الاستفادة من موارد الطبيعة .

مراحل التنمية المستدامة :

مر مفهوم التنمية المستدامة في العالم بعدة مراحل حتى بلغ ما يعرف اليوم بهذا المفهوم المتداول بين العلماء وهي[١] :

المرحلة الأولى :

وفيها تنقل التنمية كل مجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم الى اقل ما يمكن من مصادر الطاقة والمارد الطبيعية للحفاظ على حصة الافراد في المستقبل .

المرحلة الثانية :

وفي هذه الحالة يتم السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ، والحد من ظاهرة الهجرة الى المدن ومنع او تقليل ظاهرة الاكتظاظ السكاني فيها والتزاحم على الخدمات والعمل على تلوث البيئة ويتم ذلك من خلال توفير كل متطلبات السكان في مناطق الارياف من وسائل ترفيهية وخدمات اجتماعية وصحية وتعليم .

المرحلة الثالثة :

وفي هذه المرحلة تستطيع التنمية المستدامة سببا لتطوير حياة المجتمعات الانسانية الى الافضل مع الاخذ في الحسابات نوعية وقدرة النظام البيئي السائد في المنطقة لاحتضان الحياة وامكانياته الطبيعية .

المرحلة الرابعة :

وفي هذه المرحلة تكون التنمية المستدامة لها القدرة على الادارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك من خلال حصولها على الحد الاعلى من منافع التنمية الاقتصادية ، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها .

في البداية يتوجب على الجميع الاعتراف بأن مفهوم التنمية المستدامة ، ظهر في العراق لأول مرّة بعد عام ٢٠٠٣وانحصر تداوله على شريحة صغيرة من المثقفين وعدد قليل من المثفين (التكنوقراط) اللذين روجوا لهذا المفهوم على مستوى كبير في الاعلام وفي العديد من الوثائق الرسمية ، ولكن في واقع الحال وبسبب الثقافة السائدة في المجتمع العراقي لم يتم تقبله من قبل شرائح واسعة من المجتمع العراقي وحتى المختصين في مجالاته العلمية ، ولا حتى من

---

(١) حنان عبد الخضر هاشم – واقع و متطلبات التنمية المستدامة في العراق ، ارث الماضي و ضرورات المستقبل – بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ٢١ ، ٢٠١١ – ص ٢٤٥ .

الطبقة السياسية الحاكمة لا كمفهوم ولا كممارسة. وإذا قارنا العراق مع الدول الصناعية المتقدمة فسوف يظهر لنا ان هذه الفترة الزمنية قصيرة جداً نسبياً لتقبل هذا المفهوم وتطبيقه في الواقع العملي(١) .

وعلى اساس ذلك فان العراق قبل احداث عام ٢٠٠٣كانت التنمية المستدامة تعاني من امور كثيرة من اهمها معاناة الاقتصاد العراقي من ظروف غير طبيعية استمرت لأكثر من ثلاثة عقود بدءا من الحرب العراقية – الايرانية في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي ثم تلتها حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ وانتهت في الحصار الاقتصادي الذي تبعها واستمر لغاية حرب الخليج الثانية عام ٢٠٠٣والتي أسهمت في سقوط النظام السياسي في العراق.

كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تدهور كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وخصوصا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وانتهت بالأوضاع البيئية ، وتناقص مستمر في مصادر المياه المتجددة ، والاستنزاف السريع للموارد الطبيعية ، وتدهور نوعية وجودة مياه الشرب وارتفاع نسب التصحر، وانتشار كبير للوحدات السكنية العشوائية ، وانخفاض كبير في معدلات الإنفاق العام على الصحة والتعليم والسكن، وكثير من الامور الاخرى .

اما بعد احداث عام ٢٠٠٣فقد تحسنت الاوضاع الى نوع ما ولكن ليس الى ما توصلت اليه الدول المجاورة من اهتمامات ما يخص سكانها ، الامر الذي ادى الى مرور البلد (العراق) في محنة كبيرة من خلال استنزاف الموارد الاقتصادية الحالية لسد متطلبات مجموعة من الناس التي جاءت لنهب خيراته الحالية دون الحفاظ على حصة الاجيال القادمة وفي مقدمة هذه الثروات(النفط) حيث يتم تصدير كميات كبيرة منه دون الحاجة اليها من اجل اهداف غير اقتصادية لإشباع رغبات سياسية جاءت لنهب خيراته وهذا يعني إلقاء المسؤولية على أنماط النمو في العراق .

فعلى سبيل المثال تباين انتاجية العراق من النفط الخام واسعار بيعه في الاسواق العالمية ومدى استفادت سكان العراق منه بين سنوات ما قبل عام ٢٠٠٣وما بعدها ، وما هي التغيرات التي حدثت لصالح طبقات المجتمع السكاني ، فقد بلغ انتاج النفط ما قبل عام ٢٠٠٣ الى ٣.٥ مليون برميل يومياً ، وفي عام ٢٠٠٣انخفض الى ١.٥ برميل / يوم ثم ارتفع الى ٢ مليون في عام ٢٠٠٩ والى ٢.٩ برميل عام ٢٠١٢ وارتفع الى اكثر من ٣.٥ برميل يومياً بعد عام ٢٠١٤ ان هذا التفاوت في الانتاج واسعار بيعه ونسبة ما يشكله من قيمة الصادرات العراقية، فقد كان يشكل حوالي ٩٧ % من صادرات العراق الخارجية في كلا الفترتين ولكن دون الاستفادة منها لصالح السكان ، بالإضافة الى ذلك شهدت قيمة الصادرات النفطية ارتفاعا مستمرا خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠١٠) وانخفضت فقط في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتأثير الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط ومن ثم انخفاض أسعاره ، إذ انخفض متوسط سعر النفط

(١) بارق شُبّر – سياسات التنمية المستدامة في العراق بين التمنيات وفشل الانجاز – مقالة منشورة بتاريخ ٩/ اذار/٢٠١٧ على الموقع الالكتروني http://burathanews.com .

الخفيف من (٩٢) دولار/ برميل عام ٢٠٠٨ إلى (٦٠.٥) دولار/ برميل في عام ٢٠٠٩ ، ثم عاد الى الارتفاع في ما بعد عام ٢٠١٠ إلى (٩ .٦٧) دولار/ برميل)[١] .

لذا تعد التنمية المستدامة الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة الاقتصادية في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعيّة على نحو بدأ يهدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، بعدما كان يعتقد أن الأرض هي مصدر للثروات التي لا تنضب ، وطاقة للتجديد الطبيعي غير المحدود.

كما تمثل التنمية المستدامة ، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين دخول الأفراد والجماعات ، إن بين الدول المتقدمة والمتخلفة أو داخل الدول النامية نفسها فان التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية ، وإنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية[٢] .

وعلى التنمية المستدامة ايضاً تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتسيير الحكم الرشيد وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والحصول على الأدوية لمكافحة الأمراض المزمنة في العالم وما يمر فيها العراق من استفحال كثير من الامراض التي ادت الى ابتلاع اعداد كبيرة من سكان العراق نتيجة الاهمال الحكومي واستيراد النوعية الرديئة من الادوية والمستلزمات الطبية بالإضافة الى قلتها ، وفي مقدمة هذه الامراض المتفشية مرض السرطان والايدز والسكري[٣] .

وقد تناولت التعاليم الاسلامية في عدد من الآيات القرآنية الكريمة التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات معبرة عن التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة وفيما يلي بعض هذه الدلالات[٤] .

أ. محدودية الموارد في الأرض وهذه حقيقة اكدها القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ** ﴾[٥].

ب. ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون فسادها واستنزافها لأنها محدودة وقابلة للنفاذ، وهذا واجب ديني في الديون الإسلامي، وذلك مصداقا لقوله تعالى : ﴿ **وَلَا تُفْسِدُوا**

(١) أ. منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) – التقرير الإحصائي السنوي ، الكويت – ٢٠١١ .

ب. فلاح خلف الربيعي– ظاهرة البطالة في العراق ،الاسباب وسبل المعالجة – مقالة منشورة في صحيفة الصبا الالكترونية،٢٠١٠

(٢) ريمون حداد – نظرية التنمية المستدامة ، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية – بيروت،٢٠٠٦، ص ٤ .

(٣) أمارتيا – التنمية حريّة – ترجمة شوقي جلال– سلسلة عالم المعرفة ، الكويت – مايس ، ٢٠٠٤– ص ٧ – ١٠ .

(٤) عثمان محمد غنيم ، وزميلته– التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها –عمان ، ٢٠٠٧– ص٩٠ .

(٥) الحجر الآية :٢.

فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾[١] ، وقوله تعالى :﴿ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾[٢] .

ت. إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية : يعد مبدأ الاعتدال والوسيط أحد المبادئ الرئيسة التي تقوم عليها سلوك الإنسان المسلم وذلك استجابة لقوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾[٣] ، وكذلك قوله تعالى :﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾[٤].

ث. إشباع الحاجة دون هدر وإسراف : أمر الإسلام بإشباع الحاجات من الموارد دون إسراف أو تبذير وفي ذلك يقول الله عز وجل ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[٥] ، وقوله تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[٦].

ج. البيئة والموارد ملك ومسؤولية الجميع : البيئة والموارد هي حق لجميع الناس، وبالتالي فإن واجب الجميع المحافظة عليها ، يقول تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[٧].

ح. استغلال الموارد وفق أسس العدل والمساواة: وفي ذلك يقول المولى عز وجل ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾[٨] ، وفي قوله تعالى: ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾[٩] ،وقوله تعالى: ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[١٠].

إن المتصفح والمتمعن في الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة يعجز أمام هذه الحقائق المدهشة التي نادت بالتنمية المستدامة قبل ما يقارب ١٤ قرن ونصف القرن ، حيث جاءت آيات واضحة ومحددة تتحدث عن محدودية الموارد ونبذ الفساد والتبذير والاسراف بالإضافة إلى أن الموارد مسؤولية وملكية الجميع الحاضر منها والاجيال القادمة .

(١) الأعراف الآية: ٥٦.
(٢) القصص الآية : ٧٧.
(٣) الفرقان الآية : ٦٧ .
(٤) الإسراء الآية : ٢٩ .
(٥) الأنعام الآية :١٤١.
(٦) الأعراف الآية ٣١ .
(٧) المائدة الآية :٢.
(٨) الأنعام الآية :١٤١.
(٩) الإسراء الآية :٢٦.
(١٠) البقرة الآية : ٦.

ثانياً : خصائص التنمية المستدامة :

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص ذات العلاقة بالحفاظ على الموارد الطبيعة للاجيال الحاضرة وتحديد حصة منها للأجيال المستقبلية ومن اهم هذه الخصائص هي[١]:-

أ. هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات .

ب. أنها تقوم بتنمية تتجاوز معدلات النمو السكاني، حتى لا يعاني المجتمع من عجز، أو يلجأ إلى العوز، ويأخذ الفرد نصيبه من الناتج القومي، أو ما يسمى التنمية المستدامة للنمو الاقتصادي، وتتطلب ضرورة انخفاض معدلات استهلاك الموارد الطبيعية المتاحة لصالح ارتفاع معدلات النمو في جوانب أخرى كالصناعة والزراعة والتجارة.

ت. هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات الحالية للأفراد وأيضاً احتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، فهي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلاً، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي .

ث. تشترط في الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة أو ما يسمى التنمية المستدامة للموارد البيئية. تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة للنمو الاجتماعي.

ج. هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة .

ثالثاً : اشكال التنمية :

تقوم التنمية بصورة عامةعلى ثلاث ركائز اساسية وهي الكفاءة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والكفاءة البيئية (المستدامة) ، وتعتمد هذه الكفاءات على الاستخدام الرشيد من خلال الأشكال الآتية :-

١. التنمية الاجتماعية :

ان عملية نقل البضائع والسلع والأموال عبر الحدود بسرعة متزايدة يومًا بعد يوم، واستمرارها أيضًا في تحقيق فوائد لا تبرح تتعاظم لمن هم داخل دائرتها، هناك إدراك متزايد أن قطار الرخاء هذا يفوت معظم سكان العالم . والواقع أن معظم فوائد العولمة لا تصل إلى أكثر من نصف سكان العالم ، أي ٣ مليارات شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ولا

(١) جميل طاهر – مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية العربية – مجلة شؤون عربية – العدد ٧٥، ١٩٩٣ – ص١٩ –٢٠ .

يزال هناك ما يربو على مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وملايين الأشخاص الذين يعيشون بلا عمل، وعدد متزايد من المجتمعات تتصدّع تحت وطأة ضغوط عنصرية أو عرقية أو اجتماعية. وقد اتسعت الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه، في الوقت الذي هدّدت الأزمات المالية في آسيا والمحيط الهادئ بطمس ما تحقّق طوال سنوات من النمو والتحسن .

وعلى اساس هذه التشكيلة الاجتماعية فان التنمية المستدامة في العراق تحتاج الى تغيير كبير في الشخصيات السياسية التي نقلت اموال العراق الى الخارج دون الاستفادة منه في الاستثمار المالي الداخلي بالإضافة الى تقليل او قطع رواتب المتنفذين في السلطات الثلاث (رئاسة الجمهورية ، الوزراء ، البرلمان) وما يلحق بهما من مستشارين ومدراء عامين وغيرهم ويشكلون نسبة ضئيلة من شريحة المجتمع وبرفاه اقتصادي كبير ، والفئة الثانية التي يتراوح مستواها المعاشي بين (٥ – ١) ملايين دينار عراقي شهرياً وتشمل مجالس المحفظات ومن تبع لهم من القيادات العسكرية ، والفئة الثالثة التي يتراوح مستواها المعاشي بين (٥– ٢) مليون دينار شهرياً وتشمل اساتذة الجامعات وبعض منتسبي الوزارات الانتاجية مثل النفط والكهرباء وغيرها ، والفئة الرابعة التي يحصل موظفيها بين (٠.٥ – ١.٥) مليون دينار ، بحيث تشكل هذه الفئات مايقارب ١٥ % من سكان العراق ، والباقي تحت خط الفقر لأقل من ٢٥ دينار ويشكلون ١٠ % ناهيك عن ٧٥ % من سكان العراق بلا عمل .

لذلك فعلى هذا الاساس فان عمل التنمية المستدامة في العراق ان تحفظ حقوق الحاضرين من السكان وتوفير حقوق الاجيال القادمة من الثروات الاقتصادية والمالية دون اللجوء الى القروض المالية من الخارج وتكبيل الاجيال القادمة لتسديدها كما تفعل الحكومات الحالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

واشارة الى ذلك فقد اتفقت معظم دول العالم وخاصة النامية منها على إعلان مؤتمر كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية ، الذي تضمّن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة. كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مئة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان ومن أهمها [١] .

أ. القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد .
ب. دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.
ت. تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
ث. تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
ج.الإسراع بخطى التنمية في جميع البلدان الأقل نموًا .
ح.كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
خ.تهيئة "بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية".

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن (الدانمرك) للمدة ٦ – ١٢ آذار ١٩٩٥– ص ٥– ١٢ تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام ١٩٨٣ برئاسة (برونتلاند) رئيسة وزراء النروج وعضوية (٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي .

د. تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
ذ. تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية بين دول العالم عن طريق الأمم المتحدة [١] .

٢. التنمية الاقتصادية :

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية ، لا بد من توضيح بعض المصطلحات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية ، وخاصة النمو الاقتصادي والفرق او لتمييز بينه وبين لتنمية ، فالنمو يحدث تلقائيًا، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير .

ويتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة ، بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات ، وبالتالي فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية.

فالتنمية تتضمن زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، بالإضافة إلى إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، وغالبًا ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وعلى هذا الأساس، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط ، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضًا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة [٢] ، بمعنى آخر هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي ، فالنمو الاقتصادي هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي خلال مدة زمنية معينة عادة تكون عامًا او اكثر ، وليس عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في إبان مدة زمنية محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات في البناء التكويني للبلد ، في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبيًا .

ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد وتحسين مستواه الاقتصادي وقدرته الشرائية ، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي ، مما يصاحب ذلك تغيرات بنيانية تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية ، بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل وبذلك يكون التطور والنمو للدولة ولذلك تعد التنمية الاقتصادية عملية مستدامة .

وعلى هذا الاساس **تعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة العامة وتغير في هيكلية الإنتاج .**

ووفق هذا التعريف فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:-

---

(١) نفس المصدر السابق – ص ١٣ – ٣٠ .

(٢) محمد عبد القادر– مفهوم التنمية الاقتصادية – القاهرة ، ١٩٩٩ – ص ١٧ .

أ. الشمولية تعني تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي .
ب. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل .
ت. حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.
ث. ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

واشارة الى ذلك فقد دلت التجارب والدراسات المختلفة على نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أن رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق القدر من التنمية ، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى(١) .

وأبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة ، من أجل القضاء على مسببات التخلف بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع الحالي والمستقبلي ، وتوفير الضمانات الاجتماعية وتقديم الرعاية الصحية والتعليمية وغيرها

وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات. ومن ثم يترتب على استراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجّر تلك الصراعات وخاصة الداخلية منها، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية لتطوير البلد وتحقيق اهدافها الرئيسة(٢).

وتتمثل هذه الاهداف بالآتي :-

أ. زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلي
ب. تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاعات الصناعة والتجارة والزرعة ، وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمنزلة علاج للمشكلات الناتجة من الخصائص الأساسية التي تتمثل باقتصاديات الدول الفقيرة .
ت. معالجة العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدّخرات، وميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها، ما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية.
ث. العمل على تطوير ومعالجة الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى الدخل ، وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية، وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري، وعدم الشفافية، واختلال آليات السوق في غياب القوانين المضادة لعملية الاحتكار السلعي ، ثم الطغيان السلطوي والاستبداد بالمناصب الادارية الفعالة في الدولة .
ج. تواجه بعض الدول الغنية بالموارد والفريدة بالموقع وذات الموروث الثقافي والحضاري (ومنها العراق) ولكنها فقيرة بفعل الفساد السياسي والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج

(1) Burgnmeir Beat – Economie du development durable – Paris, 2004– P. 72 –82

(2) Brown Lester Russell – Eco Economie une autre Economie est possible Seuil – Paris,2003 – p . 122–132 .

مع غاسلي الأموال والمهربين والمتهربين ، لا بد من سياسات وإجراءات يتعيّن على الدول انتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية [١] .

٣. التنمية المستدامة :

ان موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه العامة لما له من أهمية بالغة على المستوى العالمي. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة إهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل دائم ، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة ، فالاحتباس الحراري والتدهور البيئي وتزايد النمو السكاني والفقر وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحّر.... ، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري وعن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة ، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم ، فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة عام ١٩٨٠ [٢] ، حيث أصدر الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) وثيقة سميت الاستراتيجية العالمية لصيانة الطبيعة ، وقد تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة ، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي هي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات ، والقدرة المتصلة على العطاء ، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع [٣٤]. العام ١٩٨٧، تم، بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وأشار التقرير ألا يكون الهم الأول تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد (أي الحفاظ على حصة الاجيال القادمة) وهذا ما تعنية التنمية المستدامة وقد اقرتها وفق ما جاء في المبدأ الرابع في مؤتمر ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢ إلى أنه[٣] ، (لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها) ، وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث حيث تم تعريف التنمية المستدامة (بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل) [*] .

---

(1)Anne Osborn Krueger – Trade Policy and Economic Development – American Economic Review, National Bureau of Economic Research, Massachusetts , (Vol 87) March 1997, p. 14-18 ..

(٢) دوجلاس موسشيت – مبادئ التنمية المستدامة – ترجمة بهاء شاهين– القاهرة ،٢٠٠٠ – ص ١٧ .

(٣) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة – مستقبلنا المشترك – مصدر سابق – ص ١.٨ .

(*) ويعدّ العدل الاجتماعي إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين، وهذا هو المفهوم الأول للعدل الاجتماعي هو العدالة بين الأجيال. إن صون النظم البيئية المتجددة يحفظ للأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد قدرتها على الإنتاج المتواصل ، وتحتاج الإدارة الرشيدة لموارد الفحم و النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف في الوقت الحاضر وضمان حصة المستقبل . والمفهوم الثاني للعدل الاجتماعي هو العدل بين أهل الجيل الحاضر ويفي باحتياجاته المشروعة والحفاظ على حصة الجيل المقبل للاطلاع راجع المصدر الاتي :- محمد عبد الفتاح القصاص– حين تنفصل التنمية عن العدالة الإجتماعية– مجلة بدائل، العدد الثامن ٢٠٠٧– ص١٤-١٥.

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة :

لقد ذكرنا آنفاً أن فكرة التنمية المستدامة والتي تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ، حيث أدرك القادة السياسيين – في هذا المؤتمر- أهمية فكرة التنمية المستدامة ، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل خط الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، منها ، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعانى من ضغوط حادة ، كل هذه الأمور استدعت ضرورة الى إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعانى منها الدول الأقل فقراً ، وأما بالنسبة للدول الصناعية فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة .

ومن خلال ما تقدم لموضوع للتنمية المستدامة يمكن استخلاص أهدافها، وأبعادها، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي: -

١.البُعد البيئي :

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:

أ. الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة ، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة والتعويض عنها في المستقبل .

ب. مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.

ت. ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.

ث. الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها ، مع الاخذ بنظر الاعتبار أن يقدمه كوكب الارض مقارنة بما يؤخذ منه بالفعل، ولكي يتم ذلك هناك حاجة إلى أدوات قادرة على متابعة حركة البضائع والخدمات البيئية في الأنظمة البيئية والاقتصاديات الإنسانية ، والتي تحتاج الى متابعة لحركة رأس المال في الأسواق الاقتصادية العالمية لضمان جزء من ارباحها واستثماراتها للأجيال القادمة [١] .

٢. البُعد الاقتصادي:

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة

(١) تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعة (WWF) ، تشرين الأول ٢٠٠٦ – ص ٢٤ – ٢٥ .

بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بمقدار (٣٣) مرة .

٣. البُعد الاجتماعي:

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة ، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الدول .

كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة ، وتقوم مشاريع التنمية في الدول الآسيوية ومنها العربية ،الى تقديم المساعدات والمنح والقروض الى هذه الدول من خلال استثمارها بصور صحيحة وقد بلغ عدد الدول المستفيدة من العون ما يقارب ١٣ دولة [١] .

٤. البُعد التكنولوجي:

تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

خامساً : نظريات التنمية المستدامة :

في ظل هذه المفاهيم ظهرت آراء مختلفة متعددة منذ زمن بعيد من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع ، وعلى أفكار آراء استدامة البيئية فعلماء الاقتصاد يرون ضرورة الاهتمام بالجانب البيئي والأخلاقي ويؤكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة وركز على الاستدامة في النظم الثقافية والبشرية .

أما علماء البيئة والموارد والأحياء فأشاروا إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما ،وهناك من ذهب إلى اقتراح استدامة التقييم الدولي للثروة وإعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي ويرى علماء الجغرافية ان التنمية المستدامة من

---

(١) شرف شمس الدين – "تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو ، دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا (ASCWA) حزيران ٢٠٠٥.

خلال نظرية الحتمية الجغرافية والتي يرى روادها أن كل البلاد المتخلفة تقع إما في المناطق شديدة الحرارة أو شديدة البرودة و أن الغالبية العظمى منها تقع في المنطقة المدارية في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية و بالتحديد في نصف الكرة الجنوبي ، و تتسم كثير من البلدان التي تقع في النطاق المداري بالتخلف و بخاصة في المجالات الزراعية و الصحية و التعليمية مع معاناة بعضها من سوء التغذية و تفشي الأمراض و الأوبئة المختلفة ، بينما تقع معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة و الحقيقة أن وقوع الدول النامية في المناطق المدارية أمر قد يساعد على التخلف لهذه الدول نتيجة عوامل مختلفة منها ارتفاع درجة الحرارة و الرطوبة مما يحد من نشاط الأفراد ومعدل إنتاجهم ، ومما يؤثر على حالتهم الصحية و قدرتهم على تحمل مشاق العمل وبالتالي يتم تباين التوزيع في الثروات الاقتصادية ، ويحتاج الى معالجة اقتصادية ويتم هذا من خلال ما تؤكد عليه نظريات التنمية الاقتصادية المعاصرة .

وبما ان التنمية المستدامة تشمل أبعاد مختلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية مما ادى إلى ظهور زوايا الإطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتفضي في الأخر إلى ظهور هذا المفهوم . ومن بين هذه النظريات نجد مجموعة من النظريات المهتمة في دراسة التنمية المستدامة ومن اوسعها حيث قسمت النظريات الى ثلاث مجاميع رئيسة لامجال للتحدث عنها بالتفصيل في هذا البحث وانما الاكتفاء بالاشارة اليها وهي [١] : -

١. النظريات ذات النزعة البيئية .
٢. النظريات ذات النزعة الاقتصادية .
٣. النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية .

سادساً: دور التنمية المستدامة في النمو الاقتصادي العراقي :

تواجه التنمية المستدامة في العراق مجموعة من العقبات تحول دون مساهمتها في النمو الاقتصادي ومن ابرز هذه العقبات هي :-

١. نضوب الموارد الطبيعية بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، فقد تم نفاذ ما نسبته ١٩% من الموارد الطبيعية نسبةً إلى الناتج القومي الإجمالي خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٤، وهذه نسبة كبيرة جعلت العراق يصنف وفقاً لهذا المؤشر ضمن المجموعة الدنيا لدول العالم .
٢. اما الادخار الصافي المعدل ، فبدلاً من أن يحقق العراق حجماً كبيراً في الادخار الصافي المعدل بشكل يتناسب مع ثروته الهائلة من النفط والموارد المعدنية والثروات الطبيعية

(١) دراسة الدكتور سعيدي يحيى – نظريات التنمية المستدامة – جامعة المسيلة . ٢٠١٠ .حيث قسم هذه النظريات الى ثلاث مجامع من اهمها : –

أ. ذات النزعة البيئية وتشمل نظريات (جيمس لوفلوك ، حقوق الكائنات غير البشرية ، المتشائمة ، المتفائلة ، الامريكية المحافظة ، النضوج ، برانت وموريس ، الحالة الثابتة المستقرة ، نادي روما (حدود النمو) .

ب. ذات النزعة الاقتصادية وتشمل نظريات (تعديل السوق ، الاستدخال ، حقوق الملكية ، الموارد الناضبة ، القيمة الاقتصادية الكلية ، الاقتصاد الآيكولوجي ، النمو الداخلي) .

ت. الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية وتشمل النظريات (التنمية المتراكمة ، مراكز النمو، الاستقطاب العكسي ، القلب والاطراف ، التحيز الحضري ، النظام العالمي ، النمو الاقتصادي الامثل)

الاخرى وعلى أقل تقدير بشكل يعادل لحجم النضوب الذي تعاني منه الموارد الطبيعية ، فهو يحقق ادخارا صافياً معدلاً بنسبة (- ٢.٦%) من الدخل القومي الإجمالي خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٤ ، وهذا يعني إن المدخرات الوطنية الصافية والإنفاق على التعليم أقل واستنزاف الطاقة والغابات أكبر وكذلك الأضرار الناجمة عن انبعاثات الغازات والجسيمات تكون أكبر، وبناء على هذا تم إدراج هذا المؤشر ضمن المجموعة الدنيا ايضاً .

٣. رصيد الديون الخارجي حيث لم يذكر التقرير رصيد الديون الخارجي كون البيانات بهذا الخصوص لم تتوفر له ، لكن وفقاً لمصادر أخرى، إن حجم الرصيد القائم للدين الخارجي قد شكل ما نسبته ٣٤% حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٥ .

٤. معدل الانفاق على البحث والتطوير، فقد شكل الإنفاق على البحث والتطوير ما نسبته صفر % من الناتج القومي الإجمالي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، وهذا ما انعكس على نظرة المجتمع لنوعية التعليم، حيث لم يشعر بالرضا على نوعية التعليم سوى ٤٥% من المجيبين بالرضا [١] .

٥. كما لم يصنف العراق أيضاً ضمن تقرير الابتكار العالمي الذي يعد الابتكار عنصراً أساسياً للحافظ على النمو والإنتاجية المطلوبة لتلبية الطلب المتزايد، حيث يعد الابتكار احد العناصر المهمة في إضفاء سمة الاستدامة على الاقتصاد (النمو الاقتصادي الطويل الأجل)، وذلك من خلال تأثيره(الابتكار) على أربع قنوات وهي تعميق رأس المال أي الاستثمار بالأصول غير الملموسة بالإضافة إلى الملموسة، وزيادة القوى العاملة ورأس المال البشري، ونمو إنتاجية الشركات، وتحويل الهياكل الاقتصادية .

٦. اما عن مدى تحقق التنمية المستدامة من عدمها وهو تركز الصادرات، فكلما كانت الصادرات مركزة كلما يدل ذلك على عدم تحقق التنويع الاقتصادية بل اعتماده على مادة واحدة ، وهذا ما يعني عدم تحقيق الاستدامة الاقتصادية ،بسبب اعتماد العراق حالياً منذ عام ٢.٣ وللوقت الحاضر على الصادرات النفطية واهمال قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والاعتماد المباشر على سد احتياجاته على الاستيراد الخارجي مما اثر هذا على اعاقة مساهمة التنمية المستدامة في النمو الاقتصادي العراقي خلال الوقت الراهن .

ومن خلال متابعة دليل تنوع مشاركة الصادرات السلعية في التجارة الخارجية للبلد نلاحظ ان العراق بلغ مؤشر (هرفندال – هيرشمان)[*] حوالي (٠.٩٧) ما بعد عام ٢٠١٤ وهذا يدل على اعتماد العراق على سلعة احدة في التصدير وهي الصادرات النفطية .

أي إن العراق يعاني من تركز الصادرات وخصوصاً إذا ما علمنا إن هذا التركز هو سلعة ريعية مثل النفط وليس صناعية أو زراعية التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي بشكل حقيقي وتخفيض

---

(١) تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، الابتكار الخارق والنمو الاقتصادي – ص ٢٦ – ٣٠ .

(*) ان قيمة مؤشر (هرفندال – هيرشمان Herfindahl– Hirschman Index) تتراوح ما بين (. – ١) أي كلما اقتربت من الصفر دل ذلك على عدم تركز الصادرات بل تنوعها والعكس صحيح أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز الصادرات على سلعة واحدة وعدم تنوعها .

وهو مقياس مقبول و شائع لتركيز السوق، ويتم حسابه من خلال تربيع حصة سوق كل شركة منافسة في السوق ، ومن ثم تجميع الأرقام الناتجة والتي يمكن أن تتراوح من ما يقرب من (الصفر إلى ١٠) كما تستخدم وزارة العدل الأمريكية مؤشر هرفندال هيرشمان لتقييم قضايا الإندماج المحتملة .

البطالة، فالسلعة الريعية تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد برمته وينتقل أيضاً إلى مجالات الحياة الأخرى كالسياسية والاجتماع وغيرها .

وفي ظل المعطيات أعلاه تبين أن العراق لم يحقق الاستدامة الاقتصادية بل يعاني من تناقض كبير بين ما يمتلكه من موارد هائلة وما حققه من إنجازات ضئيلة جداً، حيث يستنفذ موارده بشكل استهلاكي لا يضف طابع الاستدامة على اقتصاده فهو ينتج الموارد الطبيعية ليستهلكها اليوم دون الاهتمام بماذا سيحصل غداً .

الحلول المقترحة

هنالك مجموعة من الحلول والمقترحات يمكن ايجازها في عدة نقاط ومن خلالها أن تسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية وكما يأتي:-

أ. تنويع مصادر الطاقة أي اللجوء إلى استخدام الطاقة المتجددة إلى جانب الطاقة الاحفورية (*) ، للتقليل من سرعة نضوب الطاقة الاحفورية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ما بين الأجيال الحالية واللاحقة من حاجتها الى الطاقة الاحفورية لأنها ثروة وطنية عامة للجميع.

ب. الاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة وهذا بالاشتراك مع النقطة الأولى بحيث يؤدي إلى تقليص انبعاثات الغازات من الأصل من ناحية ومعالجتها من ناحية أخرى .

ت. وضع سياسة كفيلة بمعالجة الديون المتراكمة كأن يتم وضعها تحت المراقبة على ألا تتجاوز قيمتها نسبة ما ، وذلك من خلال تقليص الإنفاق الاستهلاكي الكمالي وزيادة كفاءة الإنفاق الاستثماري مع فرض الضرائب القليلة التي تتلائم مع ظروف الفرد والبلد .

ث. الاهتمام بمسألة الابتكار وذلك من خلال زيادة مخصصات البحث والتطوير في كافة المجالات، إذ إن الاهتمام بالابتكار، وكما ذكرنا آنفاً، يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل وهو الهدف من الاستدامة الاقتصادية .

ج. العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي وذلك من خلال الاهتمام في القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة بشقيها الحيوانية والنباتية، والصناعة بشقيها الاستخراجية والتحويلية ، والتجارة بشقيها الداخلية والخارجية، والسياحة بكل فروعها، وغيرها مت الانشطة الاقتصادية الفعالة في المجتمع .

ح. كل ما تقدم يحتاج إلى بناء مناخ استثمار جاذب يحفز ويشجع المستثمرين على القدوم برؤوس أموالهم للاستثمار في البلد والتركيز والعمل بشدة على سحب الاموال العراقية المستثمرة في الخارج والمهربة من قبل السياسيين خاصة بعد احداث عام ٢٠٠٣.

(*) الطاقة الاحفورية هى الطاقة الناتجة من مواد مستخرجة من باطن الارض ومن هنا جاءت التسمية (الطاقة الاحفورية) اى الناتجة عن الحفر والتنقيب فى باطن الأرض ، ويعنى بها فى المقام الاول(النفط والفحم والغاز) وترجع نشأة هذه المواد الى المخلفات العضوية الحيوانية والنباتية الى طمرت فى باطن الارض فى العصور الجيولوجية السحيقة منذ مئات الملايين من السنين ثم بمرور الزمن وتحت تأثير العوامل المختلفة من حرارة وضغط تحولت تلك المواد عبر سلسلة من التفاعلات الكيمائية الى الصورة الموجودة عليها الان.

سابعآ : واقع التنمية المستدامة ما قبل احداث ٢٠٠٣وما بعدها :

بعد الاطلاع على واقع التنمية المستدامة في العراق من خلال دراسة المراحل التي مرت به التنمية المستدامة وعلى اساس ذلك فان التنمية المستدامة في العراق كانت غير معروفه بهذا المصطلح على الرغم من انها مطبقة في كثير من المؤسسات الاقتصادية ما قبل عام ٢٠٠٣.

بعد اكثر من١٥ عام من (السيطرة او الاحتلال) الأمريكي - البريطاني للعراق ، شهدت البلاد تراجعًا في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتدمير للبنية الأساسية ، ومنها التنمية المستدامة بكافة فروعها الرئيسة المعروفة آنذاك .

وسوف نوضح بعض الفوارق المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة بين المدة ما قبل عام ٢٠٠٣ وما بعدها من خلال اجراء بعض المقارنات العامة ذات العلاقة بالموضوع ونضرب بعض الامثلة لبعض الظواهر المتفشية في المجتمع ومن اهمها :-

أ. ادت العوامل السياسية والاقتصادية خلال العقود الثلاثة الأخيرة فضلا عن تخبط سبل المعالجة مما ادى الى تراجع كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إحداث تطور كبير في حياة الإنسان العراقي في الأجل القصير ، ففي العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣صدر عن الاجهزة الحكومية المعنية بالشأن لاقتصادي وبالتعاون مع منظمات وشركات دولية ، عددً كبيرً من الخطط الوطنية الكلية والاستراتيجيات القطاعية والتي تبشر بتنمية اقتصادية وبشرية مستدامة تخرج العراق من واقعه الاقتصادي الذي كان يعيشه قبل احداث عام ٢٠٠٣، ومن اهمها وليس الحصر، خطة التنمية الخمسية واستراتيجية مكافحة الفقر (وزارة التخطيط) واستراتيجية التربية والتعليم العالي عن وزارتي التربية والتعليم العالي، واستراتيجية الطاقة الوطنية عن وزارة النفط واستراتيجية تنمية القطاع الخاص من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهكذا ... ولكن هذه المضامين والاستراتيجيات والخطط لتوجهات التنمية المستدامة لم يتم اصلاً تنفيذ أي منها ، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن الجهات التي اصدرتها لم ترتقي بعد إلى مستوى المؤسسات الاقتصادية المهنية الفاعلة[١].

ب. ارتفاع معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات ، وزيادة نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه شرب صحية ، وكذلك الذين لا تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي ، بالإضافة الى قلة كوادر الرعاية الصحية الاولية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية وخاصة لدى الأطفال ، فقد تعاني هذه الظواهر الصحية في الوقت الحاضر من تدهور كبير في معظم محافظات العراق ولا سيما المحافظات الجنوبية ، ويعود السبب في ذلك الى الاهمال الحكومي للمؤسسات الصحية والبيئية في العراق ، بالإضافة الى التهديدات العشائرية والحزبية لكثير من الكوادر العاملة في العراق ، وفي مقدمتها الاطباء والمهندسين واساتذة الجامعات والاقتصاديين وغيرهم من المواطنين ذو النفع العام والحس الوطني في جميع مجالات العمل المؤسسي ، الامر الذي ادى الى هذا التدهور الصحي والبيئي والاقتصادي في العراق وخاصة بعد احداث عام٢٠٠٣.

(١) باسم سيفي – حول استراتيجية الطاقة الوطنية – مقالة منشورة في مجلة قضايا استراتيجية ، العدد ٥ – ٢٠١٦.

ت. اما في جانب مفهوم الأمن في التنمية المستدامة والذي يطلق عليه بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلم الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ، ولكنها بنفس الوقت تثير القلق الاجتماعي لكثير من طبقات السكان وعدم حمايتهم من ذلك حيث تتفشى الرشوة والعلاقات الاجتماعي والعشائرية وتسلط الحزبية واللاقانون في كثير من الامور عند معالجة ما يحدث في المجتمع من فساد او حوادث ، وخاصة في مؤسسات الدولة الرسمية ، فالأمر واضح من خلال سياق الكلام عن مفهوم التنمية المستدامة في العراق ما بين عام ٢٠٠٣وما سبقه من استقرار في النظم الامنية بكافة مستواها باستثناء بعض الجوانب الامنية ولأسباب سياسية معروفة من خلال موقف الشخص من افكار الحزب الحاكم في العراق آنذاك .

ث. هناك علاقة عكسية واضحة ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة ، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو اية منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع والنمو الاقتصادي غير المستدام ، مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة ، وما يلاحظ في العراق بعد احدث عام ٢٠٠٣حيث نلاحظ العكس من ذلك زيادة في النمو السكاني مقابل قلة النمو الصناعي من خلال تعطيل الصناعات داخل العراق لأسباب غير معروفة الامر الذي ادى الى كثير من البطالة وضنك العيش لفئات كثيرة من الشعب .

ج. هناك فجوة كبيرة تفصل العراق عن الدول المجاورة له في معظم مؤشرات التنمية المستدامة في الوقت الحالي بعد ان يشكل المراتب الاولى بين دول الجوار .

فعلى سبيل المثال بدأت ظاهرة الفقر تستفحل في العراق منذ تسعينات القرن الماضي نتيجة للحروب التي خاضها النظام السابق والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه منذ عام ١٩٩١ والذي أدى الى توقف عملية التنمية وتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية للكثير من العراقيين ، والحقيقة أن جذور الفقر في العراق لا تتشابه مع جذوره في أية دولة أخرى إذ أن سبب ارتفاع نسبة الفقر في العراق هو ليس ضعف الإمكانات والموارد المادية للدولة كما هو الحال في معظم الدول التي ترتفع فيها هذه النسبة ، بل إن الحروب التي خاضها النظام السابق وسياساته الرعناء وسيطرته على موارد الدولة دون توزيعها بشكل عادل وعدم وضع الاستراتيجيات الكفيلة بتخفيف نسبة الفقر كلها أسباب أدت إلى ارتفاع نسبة الفقر في العراق ، فقد شهد حجم الناتج المحلي الإجمالي تراجعا كبيرا من ٩.١٥ مليار دينار عراقي عام ١٩٨٨ إلى ٥,٣ مليار دينار عراقي عام ١٩٩٤(بأسعار عام ١٩٨٠) مما قاد إلى انخفاض كبير في متوسط حصة الفرد من الناتج التي بلغت حوالي (٥٦٤) دولار في مطلع التسعينات ثم تراجعت إلى نحو(١٦١) دولار في منتصف التسعينات وبعد أن كان العراق في قمة السلم بين البلدان النامية في هذا المؤشر، أصبح دخل الفرد الحقيقي الشهري في عام ١٩٩٣ أقل من دخل العامل الزراعي غير الماهر في الهند التي تعد من أفقر بلدان العالم، ، وقد أشارت تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية في عام ١٩٩٥ إلى انخفاض مستويات

الدخول والمعيشة لثلثي سكان العراق،وأصبح دخل الأسرة يقارب ثلث دخلها مقارنة بعام ١٩٨٨[١] .

ح. تواجه التنمية المستدامة حالياً عدة تحديات في جوانب عديدة أهمها النمط الريعي للاقتصاد العراقي، وارتفاع نسب البطالة والفقر وضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ، وكانت هذه الحالة ضعيفة جداً ما قبل احداث عام ٢٠٠٣على الرغم من انخفض رواتب الموظفين في الدوائر الرسمية .

اما ما يخص مشاركة المرأة في العمل في كافة ميادين الحياة فهي من اساسيات ومؤشرات تطبيق التنمية المستدامة في العراق ولكن نلاحظ بان هذه القرة اصبحت ذات فارق كبير بين ما قبل عام ٢٠٠٣وما بعده فقد كانت هنالك مشاركات كبيرة بين الرجل المرأة قبل عم ٢٠٠٣وخاصة في مجال التربية والتعليم والصحة وفي كثير من المؤسسات الحكومية (رغم انخفاض الرواتب) في تلك الفترة ولكن بعد احداث عام ٢٠٠٣فقد وصلت نسبة المشاركة الى اقل من ٢٥% وبشكل خاص بعد عام ٢٠٠٨ حيث بلغت نسبة البطالة عند النساء الى (٧٤.٩ %) أي إن انخفاض نسب مشاركة المرأة والتي هي في سن العمل ما هو إلا إعلانا ضمنيا على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في سن العمل وتدني مساهمتها في النشاط الاقتصادي لذا تعد البطالة في صفوف المتعلمين فهي إشارة إلى الإخفاق في تحويل المكاسب التعليمية الى تمكين اقتصادي[٢] .

خ. قلة الفساد الاداري وخاصة في المؤسسات الرسمية ما قبل احداث عام ٢٠٠٣في حين يشكل النسبة الكبيرة في مؤسسات الدولة الرسمية حالياً ، مما اصبح التحدي الأبرز الذي يواجه الحكومة العراقية في الوقت الحالي ويؤثر سلبيا على مؤشرات التنمية المستدامة فقد بلغ اوجها في جميع مؤسسات الدولة الرسمية بحيث وصل الفساد الى التعليم والصحة والقضاء وهذه من اساسيات التدهور المؤسساتي في الدولة والذي يعيق تطبيق التنمية المستدامة .

ثامنا : الافاق المستقبلية للتنمية المستدامة في العراق :

من خلال الاطلاع على بعض تجارب العالم وخاصة التي مرت بأزمات اقتصادية أو سياسية نتيجة الحروب او الكوارث الطبيعية وكيفية التخلص منها ، فعلى الحكومة العراقية ان تواجه هذه المشكلات التي تمر بها حالياً ، ويتم ذلك من خلال مجموعة من النقاط يمكن تلخيصها بالاتي[٣] :-

١. خلق اقتصاد متنوع مستقر عن طريق :-
أ. زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)[*] .
ب. خفض نسبة الديون الديون العامة وتقليص نسبة العجز للناتج المحلي الاجمالي .

---

(١) عدنان فرحان الجوارني – التنمية المستدامة في العراق ، الواقع والتحديات – بحث منشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين على الموقع الالكتروني http://iraqieconomists.net – ص ٢٧ – ٢٨ وطبع بعد ذلك كتاب بنفس العنوان عبر دار مركز العراق للدراسات الاقتصادية ، ٢٠١٥ .

(٢) تقير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، عمل المرأة في المنطقة العربية ، وقائع وآفاق – الأمم المتحدة ، نيويورك ٢٠١٢ – ص ٨ .

(٣) حنان عبد الخضر هاشم – مصدر سابق– ص ٢٥٧ .

(*) يرمز للناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Production (GDP) .

٢. تحقيق النمو المستدام من خلال النقاط الآتية :-
أ. رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ١٠ % كبداية انطلاق للنمو الاقتصادي .
ب. رفع معدلات النمو القطاعي للزراعة والصناعة باعتبارها من القطاعات الانتاجية في المجتمع .
ت. زيادة مشاركة المرأة والعنصر الشبابي في سوق العمل من اجل خفض معدلات الفقر في العراق .
٣. توفير فرص العمل للشباب وخاصة خريجي الكليات من اجل المساهمة في تطور البلد عبر الآتي :-
أ. خفض معدلات البطالة .
ب. مضاعفة معدلات الانتاجية في القطاعات العامة والخاصة .
ت. تشجيع وتوفير فرص عمل للعاملين بعد تأهيلهم وتدريبهم لتنمية المهارات الفنية .
٤. زيادة نصيب الفرد العراقي من الناتج الاجمالي الحقيقي ويتم من خلال :-
أ. خفض معدلات النمو السكاني لتقليل عدد السكان لرفع نصيب الفرد الشهري والسنوي .
ب. تحسين المستوى الاقتصادي للسكان من خلال زيادة القدرة الشرائية لهم .
٥. مساهمة القطاعات الاخرى في زيادة دخل الفرد الشهري من خلال مشاركة :-
أ. مشاركة قطاع السياحة الترفيهية والديونية في الناتج الملي الاجمالي .
ب. مساهمة الصادرات غير النفطية في معدلات النمو الاقتصادي مثل قطاعات الخدمات والزراعة والصناعة والتجارة

ان تنفيذ هذه المبادئ والاهداف والافاق المستقبلية بحاجة الى وضع سياسي مستقر وآمن يستطيع من خلاله التغلب على الازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، علماً بان العراق يمر بازمات متفاوتة من حيث التأثيرات الداخلية والخارجية ومن اهمها الحزبية والمحاصصة السياسية وعدم الاستقرار ومواقف دول الجوار والتاثيرات الاجنبية وغيرها مما احاطت بصعوبة التنفيذ والعمل في التكهن المستقبلي ، لذا فعلينا ان نطرح بعض الفقرات الآتية منها :-

١. وضع سياسات تنموية وخطط وبرامج تنفيذية تدمج مع الخطط القصيرة الاجل ومنها الخطة الخمسية .
٢. على الحكومة المركزية (الدولة) ان تبني على عاتقها الاشراف والمتابعة والتنفيذ .
٣. دعم القطاع الزراعي وتنميته كون توفر معظم مقوماته الإنتاجية بالإضافة الى انه أسرع النشاطات الاقتصادية في توفير الاستيرادات ويساعد على تحقيق الأمن الغذائي ، وذلك بفسح المجال للمستثمرين (الأجنبي والخاص) من خلال استراتيجية تنموية واضحة .
٤. الاهتمام بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال تشخيص المعوقات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع وتقويم الأداء لمنشآته ، ومن ثم وضع الآليات المناسبة للنهوض به وهنا ينبغي إشراك القطاع الخاص على وفق مبدأ الشراكة والخصخصة .
٥. ضرورة استثمار الغاز الطبيعي واستغلاله أسوة بالدول المنتجة والمصدرة له مثل (ايران، قطر، السعودية، مصر) من قبل الشركات الأجنبية .
٦. استكمال متطلبات البنى التحتية لتأمين القاعدة الأساسية لبناء الاقتصاد العراقي.
٧. إعادة النظر بقانون هيئة الاستثمار والتشريعات والإجراءات المعمول بها حاليا مع تبني سياسة استثمارية واضحة، وعقلانية مشجعة لجميع الأطراف .

٨. إعادة النظر في السياسة التجارية، والحد من سياسة الإغراق السلعي التي يتعرض لها البلد ولاسيما من دول الجوار والعمل على حماية المنتج المحلي والمستهلك في آن واحد.
٩. تفعيل دور أكبر للمصارف التجارية (الحكومية، والأهلية) والمؤسسات المالية، واعتماد التقنيات الحديثة وأجهزة الصراف الآلية والالكترونية مما يسهل العمل بها في الزمان والمكان.
١٠. تفعيل قطاع السياحة في العراق ولاسيما السياحية الديونية، ووضع آلية وضوابط لتنظيم دخول الوافدين وإعطاء اهتمام أكثر لمنطقة الأهوار في جنوب العراق بعد ضمها إلى التراث العالمي.
١١. تمكين القطاع الخاص من القيام بدور فاعل في عملية التنمية من خلال تعزيز بيئة الاستثمار، وتسهيل الإجراءات، وتقديم الدعم المطلوب .

الخلاصة والاستنتاجات

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها ، فهي تتطلب تغييرات في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على راس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية ، فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي ، بل هي مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية واجتماعية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي ، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين أركانها الثلاث (السكان ، الموارد البيئية ، التنمية الاقتصادية) وللتنمية المستدامة جوانب ايجابية وسلبية ، فتتميز الجوانب الايجابية بانها تضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستوى المعيشة وتؤدي إلى التقدم التكنولوجي والتوزيع العادل للثروات الاقتصادية بين السكان.

أما عن الجوانب السلبية ، فهي تضمن كسر حاجز الرغبات وأيضا التقدم السريع في التكنولوجيا في الدول المتقدمة مع بقاء الدول المتخلفة (النامية) تابعة لها دائما، وكذلك تدمير للبيئة عن طريق التلوث الهوائي والمائي .

ومن خلال الاطلاع على ماسبق في البحث يستنتج الباحث مجموعة من الخصائص والصفات للتنمية المستدامة ومن ابرزها مايأتي :-

١. التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، المتمثلة في زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أوغير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.
أما الحياة الاجتماعية فتتمثل بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع .
٢. التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل ، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية
٣. التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرارات .
٤. يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي ، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في ادراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.
٥. للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.
٦. للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.
٧. للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.
٨. وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة .

مصادر البحث

١. أمارتيا - التنمية حريّة - ترجمة شوقي جلال- سلسلة عالم المعرفة ، الكويت – مايس ، ٢٠٠٤ .
٢. بارق شُبّر – سياسات التنمية المستدامة في العراق بين التمنيات وفشل الانجاز – مقالة منشورة بتاريخ ٩ / اذار / ٢٠١٧ على الموقع الالكتروني http://burathanews.com .
٣. باسم سيفي - حول استراتيجية الطاقة الوطنية - مقالة منشورة في مجلة قضايا استراتيجية ، العدد ٥ - ٢٠١٦ .
٤. تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية- مستقبلنا المشترك - الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٧ .
٥. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن (الدانمرك) للمدة ٦ - ١٢آذار ١٩٩٥ .
٦. تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعة (WWF) ، تشرين الأول ٢٠٠٦ .
٧. تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، الابتكار الخارق والنمو الاقتصادي ، ٢٠١١ .
٨. تقرير منظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، عمل المرأة في المنطقة العربية ، وقائع وآفاق - الأمم المتحدة ، نيويورك ٢٠١٢ .
٩. حنان عبد الخضر هاشم - واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، إرث الماضي وضرورات المستقبل - مركز دراسات الكوفة، العدد ٢١ .
١٠. جميل طاهر - مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية العربية - مجلة شؤون عربية - العدد ٧٥، ١٩٩٣ .
١١. دوجلاس موسشيت- مبادئ التنمية المستدامة - ترجمة بهاء شاهين - القاهرة ،٢٠٠٠.
١٢. ريمون حداد - نظرية التنمية المستدامة ، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية - بيروت، ٢٠٠٦ .
١٣. سعيدي يحيى - نظريات التنمية المستدامة – جامعة المسيلة . ٢٠١٠ .
١٤. شرف شمس الديون - تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو ، دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا (ASCWA) حزيران ٢٠٠٥ .
١٥. عثمان محمد غنيم ، وزميلته - التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها - عمان ، ٢٠٠٧ .
١٦. فلاح خلف الربيعي – ظاهرة البطالة في العراق ، الاسباب وسبل المعالجة – مقالة منشورة في صحيفة الصبا الالكترونية ، ٢٠١٠
١٧. محمد عبد الفتاح القصاص - حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية - مجلة بدائل، العدد الثامن ٢٠٠٧ .
١٨. محمد عبد القادر - مفهوم التنمية الاقتصادية – القاهرة ، ١٩٩٩ .
١٩. منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)- التقرير الإحصائي السنوي ، الكويت ٢٠١١ .
20. Anne Osborn Krueger - Trade Policy and Economic Development - American Economic Review, National Bureau of Economic Research, Massachusetts , (Vol 87) March 1997 .
21. Brown Lester Russell - Eco Economie une autre Economie est possible Seuil – Paris
22. .Burgnmeir Beat – Economie du development durable - Paris, 2004

الطلاق في محافظة ذي قار (٢٠٠٤-٢٠١٦) دراسة إحصائية

م.د. حسين عبد الحسين عباس الزهيري

كلية الإمام الكاظم(ع) للعلوم الإسلامية الجامعة- أقسام ذي قار

المقدمة :

تعد المرأة الحلقة الأضعف في العلاقة الزوجية بمجتمعنا العراقي عموماً والجنوبي خصوصاً، لذا فإنها تتحمل العبء من جراء نجاح تلك العلاقة أو فشلها والتي تنعكس عليها كثيراً بعد الفشل من جميع النواحي والفعاليات الاجتماعية التي تكون قاسية جداً عليها لاسيما بعد وقوع الطلاق.

وتكمن **أهمية الموضوع** وسبب اختياره ونتيجة لكثرة حالات الطلاق في محافظة ذي قار لذا ارتأيت أن يكون بحثي عن هذا الموضوع الذي سيتحول إلى ظاهرة اجتماعية إذا لم تتكاتف الجهود للحد منه، فعلى الرغم من تجاوز حالات الزواج في المحاكم المختصة، إلا أن ذلك لم يمنع بان تكون هناك (٤) حالات طلاق كل ساعة واحدة، في محافظة ذي قار، أي بمعدل(٣٢) يوميا، وهو ما يثير الاستغراب والدهشة الكبيرين تجاه هذا الموضوع.

وارتكزت **اهداف البحث** على مجموعة من الاسس منها ان هذه الظاهرة لا تحدث لولا أن يكون لها أسباب أدت في النهاية إلى وقوع حالات الطلاق المتزايدة، ومنها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها. ومما يتوجب علينا ايجاد الحلول الناجعة والسريعة لتلافي اخطار هذه الظاهرة المجتمعية من خلال الدراسات والمناقشات المستفيضة.

وقد **قسم هذا البحث** الى ثلاثة مباحث رئيسة، تناول المبحث الاول منها الطلاق لغة واصطلاحاً، في حين ابرز المبحث الثاني احكام الطلاق، وعرج المبحث الثالث الى اسباب الطلاق في محافظة ذي قار.

اما **منهجية البحث** التي اعتمدت هي منهج البحث الاحصائي التحليلي الذي يعتمد بصورة مباشرة على الاحصاءات الرسمية والاستبانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي والمناطقي.

Abstract :

Woman represents the weakest part in the life of couples in the Iraqi society in general and in the south in particular. Therefore, it is our responsibility to success this relationship or not. Its failure has subsequent effect including social, economic and so on, especially, when divorce takes place. The increasing number of cases of divorce in Thi-

Qargovernate motivates this paper to investigate this phenomenon. Although the existence of multi-marriage in the special courts, it is seen that (4) cases of divorce happen per-hour amounting to (32) cases a day. This extraordinary nature of the topic in question represents the secret behind the choice of the topic. It is worthy to mention that this phenomenon has its social, economic, cultural and other causes.

المبحث الأول : الطلاق لغة واصطلاحاً

جاء ذكر الطلاق في القران الكريم بسورة خاصة بها سميت بسورة الطلاق[١]، كما ذكر الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه واله) حديثا عن الطلاق إن الله عز وجل يبغض الطلاق[٢]، كما نهوا الأئمة عليهم السلام عن الطلاق، إذ قال الإمام الصادق (عليه السلام): "تزوجوا ولا تطلقوا، فان الطلاق يهتز منه العرش"، كما قال: "تزوجوا ولا تطلقوا، فان الله لا يحب الذواقين والذواقات"[٣]. ووضع التشريع الإسلامي قواعد كثيرة للحد من حالات الطلاق ولم يجعلها كيفية. ولعل ذلك متأتياً من الآثار المترتبة عن حالة الطلاق كانهيار الأسر وضياع الأبناء بين الأب والأم، وتفشي الفساد في المجتمع لذا فان التشديد في الطلاق قد جاء لهذه الاعتبارات.

عرّف اللغويون العرب الطلاق بأنه "حل الوثاق" أو "إزالة القيد" والإطلاق هو "الإرسال والتّرك"[٤]، أما اصطلاحا فهو انفصال العقد الشرعي (النكاح) بين شخصين (ذكر وأنثى) الذي تم عن طريقه تزويجهما . وهو عكس حالة الزواج.

المبحث الثاني : أحكام الطلاق

قسم الطّلاق من إمكانيّة الرّجوع إليه إلى **الطّلاق الرّجعي** هو الطلاق الذي لا ينهي العلاقة الزوجيّة بالشكل الكامل، ويزال بإنتهاء العدّة دون موافقة الزّوجة على الرجوع، واتفق أهل العلم على أنّ من طلّق زوجته طلاقاً رجعيّاً يمكن أن يردّها إلى عصمته مادامت في العدّة[٥]، **والطّلاق**

---

(١) القران الكريم، سورة الطلاق.

(٢) محمد بن الحسن الحر العاملي، الطلاق، تحقيق مؤسسة اهل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ج٢٢، قم، د.ت، ص٧-٨. وفي مقابل ذلك حث الرسول (ص) والائمة الاطهار على موضوع الزواج فقد قال رسول الله (ص): "ما بنى بناء في الاسلام احب الى الله من التزويج"، كما قال "تزوجوا النساء، فانهن يأتين بالمال". ينظر: رضي الدين ابي نصر الحسن بن الفضل الطبرسي، مكارم الاخلاق، تحقيق حسين الاعلى، بيروت،٢٠٠١، ص١٨٧-١٨٩.

(٣) محمد بن الحسن الحر العاملي، المصدر السابق، ص٧-٨.

(٤) محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تدقيق عصام فارس الحرستاني، ط٩، عمان، ٢٠٠٥، ص١١٩ ؛ محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، مادة طلق، ج٩، دار صادر، بيروت،٢٠٠٣، ص١٣٦-١٣٧.

(٥) علي الحسيني السيستاني، المسائل المنتخبة:العبادات والمعاملات، بيروت،٢٠٠٣، ص٣٩٣ -٤٠١.

البائن هو الطلاق الذي ينهي العلاقة الزوجيّة ولا يمكن إرجاع المطلّقة[١]، فالبائن بينونة صغرى هو ما كان قبل الدّخول بالزوجة أو الطّلاق الرّجعي لكن الرجل لم يرجع الزوجة إلى العصمة خلال مدة العدّة الطلاق البائن بينونة كبرى لا يمكن إرجاع الزوجة في هذا الطّلاق، إلا بعقد ومهر جديدين بعد أن تتزوج من رجل آخر ويتم الدّخول والفراق بينهما من دون اتفاق مسبق مثل أن يطلّقها أو أن يتوفّى[٢] .

المبحث الثالث : اسباب الطلاق العامة في محافظة ذي قار

المحور الاول: الاسباب الاقتصادية :

تعد الظروف الاقتصادية السبب المباشر الأول في إنهاء العلاقة الزوجية والوصول إلى الطلاق[٣]، إذ أن العوائل في بداية الزواج لا تكثر على الزوج بالمتطلبات الكمالية[٤]، ذلك في سبيل تذليل العقبات التي تواجه الزواج إلا أن هذه النظرة تتغير في ما بعد لاسيما بعد مرور الأشهر الأولى من الحياة الزوجية، مما يزيد ذلك العبء على الزوج، فضلا عن ذلك ازدياد حاجات الزوجة الكمالية كالذهب وما شابه، فينعكس بصورة سلبية على العلائق بين الزوج وزوجته وتحدث شرخاً بينهما لاسيما إذا تعذر على الزوج توفيرها لزوجته ؛ نتيجة لعمله المحدود، وقلة مردوداته المالية. وقد وجد ذلك خلال السنوات الاولى من الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) وفي جميع محاكم المحافظة المختصة فمن بين (١٢,٠٠١) حالة طلاق[٥]، وجدنا ما يقرب من (٦,٧٥٠) حالة[٦]، اي (٥٦,٢%) من المجموع الكلي قد جاءت لكثرة المتطلبات الزوجية، ولكنها أخذت بالتراجع في المدة(٢٠١٠-٢٠١٦)[٧]، فقد أشارت الإحصاءات الحكومية إلى أن عدد حالات الطلاق بلغت خلال المدة الأخيرة (٢٤,٤٩٢) حالة[٨]، ولكن تناقصت حالات المتطلبات الزوجية فيها إلى النصف تقريباً أي ما يقرب (٢٥%) من مجموع الحالات الكلية، وهي(٦,١٢٣) حالة[٩]، إلا أن مجموع المدتين يتضح لنا بأن حالات الطلاق بلغت (٣٦,٤٩٣) حالة، منها (١٢,٨٧٣) حالة طلاق نتيجة لزيادة المتطلبات وهو ما يقرب ثلث حالات الطلاق بمعدل(٣٠)% من المجموع الكلي.

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٠١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) حسين الخاقاني، تعدد الزوجات بين السلب والايجاب، ندوة اقامها قسم الشريعة في كلية الامام الكاظم(ع) اقسام ذي قار، بتاريخ ٢٠١٧/٣/٧.

(٤) مقابلة مع مجموعة من المحامين في محكمة استئناف ذي قار بتاريخ٢٠١٧/٣/٣٠.

(٥) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠٠٤-٢٠٠٩.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠١٠-٢٠١٦.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

وقد جاء مركز المحافظة (الناصرية) في الدرجة الاولى من حالات الطلاق المتطلبي بنسبة وصلت إلى أكثر من (٤٠%) بعده قضاء الشطرة (٣٠%) ثم سوق الشيوخ (٢٥%) وتجتمع بقية الأقضية بالنسبة المتبقية من مجموع حالات الطلاق[١].

وارتبط الطلاق في الجانب الاقتصادي من الحالات التي لا يتوافر فيها عمل للزوج مما يؤثر بشكل مباشر في إنهاء الارتباط بين الطرفين[٢]، إذ أن هناك الكثير من الحالات التي لا يمتلك فيها الزوج عملاً خاصاً به، كالتعيين في دوائر الدولة، أو الشركات الخاصة، أو العمل الخاص، فعدم توافر الدخل الشهري الثابت والمستقر، أو شبه المستقر أفضى في نهايته إلى الوصول لحالات الطلاق والانفصال بين الأزواج[٣]، فمن بين (٩٥٨) حالة طلاق في الناصرية عام٢٠٠٤ كان معظمها بسبب عدم توافر فرص العمل للأزواج، ثم جاءت سوق الشيوخ بمجموع(١٧٦)، ثم الرفاعي (١١)، والشطرة (٧٥)، وقلعة سكر(٣٣)، والجبايش(١٩)، وأخيراً الفجر (١٤) حالة في السنة نفسها[٤]، بتسجيل(١٣٨٥) حالة طلاق. في حين لم تسجل مدن الغراف والنصر والإصلاح والبطحاء أية حالة طلاق خلال العام المذكور[٥].

ولكن ازدادت حالات الطلاق في ذي قار بصورة عامة في عام٢٠٠٥ فقضاء الناصرية ارتفعت أعداده إلى(٩٦٣) حالة، والشطرة (١٢٠)، والرفاعي(١٥٣)، وقلعة سكر(٢٦)، والفجر(٢١)، وسوق الشيوخ (٢٠٨)، والجبايش(١٩)، والاصلاح (٢)[٦]، أي بمجموع كلي(١٥١٢) حالة طلاق. في حين بقيت الغراف والنصر والبطحاء محافظة على عدم تسجيل اية حالة طلاق[٧].

وتابعت محافظة ذي قار عموماً أزدياد كبير في حالات الطلاق خلال عام ٢٠٠٦ وجاءت في مقدمتها مركز المحافظة بتسجيل(١١٧٤) حالة، في حين سجلت الشطرة (٣٢٥)، وسوق الشيوخ(٢٨١)، والرفاعي(١٦٧)، وقلعة سكر(٦٠)، والفجر(٣٥)، والجبايش(٢٠)، وأخيراً الاصلاح (٣) حالات[٨]، أما مدن البطحاء والنصر والغراف فلم يتم تسجيل اية حالة طلاق فيها

(١) المصدر نفسه.

(٢) حسين الخاقاني، المصدر السابق.

(٣) مقابلة مع مجموعة من المحامين في محكمة استئناف ذي قار بتاريخ٢٠١٧/٣/٣٠.

(٤) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠٠٤.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠٠٥.

(٧) المصدر نفسه.

(٨)البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠٠٦.

خلال مدة عام كامل[١]، وبذلك بلغت حالات الطلاق ارتفاعاً عن العام السابق بتسجيل (٢٠٦٥) حالة طلاق.

إلا أن عام٢٠٠٧ لم يختلف عن الأعوام السابقة بتسجيل بيانات الطلاق المرتفعة، إذ استمر مركز محافظة ذي قار ببقاء مستوياته المرتفعة فقد سجل فيه (١٢٥٧) حالة طلاق، تابعه قضاء الشطرة بـ(٣٨٢)، وسوق الشيوخ(٣١٤)، والرفاعي(١٢٤)، ثم قلعة سكر(٨٧)، والفجر(٥٤)، والنصر (٤٢)، والجبايش(٢٧)، وأخيراً الإصلاح (١٦) حالة[٢]، في حين بقيت مدن الغراف والبطحاء من دون تسجيل اية حالة طلاق فيها[٣]، وعلى الرغم من ذلك إلا أن حالات الطلاق ارتفعت في ذي قار إلى (٢٣٠٣) حالة.

استمرت محاكم الأحوال الشخصية بمحافظة ذي قار في عام٢٠٠٨ بتسجيل الإحصاءات المرتفعة بحالات الطلاق، وجاء مركز المحافظة بالمرتبة الأولى بأعلى حالات الطلاق التي بلغت (١٢١٦) حالة، ثم قضاء الشطرة بـ(٤٧٥)، وسوق الشيوخ (٣٠٩)، والرفاعي(١٣٩)، وقلعة سكر (٩٦)، والفجر(٦٦)،والجبايش(٤٤)، والنصر (٣٠)، الاصلاح(٢٥)، وأخيراً البطحاء(١٠) حالات[٤]، في حين لم تسجل الغراف اية حالة طلاق في هذا العام[٥]، وبلغت النسبة النهائية (٢٤١.) حالة طلاق.

وسجلت محاكم الأحوال الشخصية حالات الطلاق بمحافظة ذي قار في عام ٢٠٠٩، فجاء مركز المحافظة بالمرتبة الأولى بأعلى حالات الطلاق التي بلغت (١١٨٢) حالة، ثم قضاء الشطرة بـ(٤٦٤)، وسوق الشيوخ (٣٠٤)، والرفاعي(١١١)، وقلعة سكر(٩١)، والنصر(٥١)، والجبايش (٤٢)، والفجر(٣٨)، البطحاء(٢٧)، وأخيراً الإصلاح بـ(١٦) حالة[٦]، في حين لم تسجل مدينة الغراف أية حالة طلاق في هذا العام[٧]، في حين بلغت نسبة الطلاق(٢٣٢٦) حالة. وكما موضح في الجدول والمخطط التاليين.

(١) المصدر نفسه.

(٢) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام ٢٠٠٧.

(٣) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام ٢٠٠٧.

(٤) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠٠٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام ٢٠٠٩.

(٧) المصدر نفسه.

جدول رقم (١)[١]

يوضح حالات الطلاق في محافظة ذي قار خلال الاعوام٢٠٠٤-٢٠٠٩

	المحكمة	٢٠٠٤-٢٠٠٩
١	الناصرية	٦,٧٥٠
٢	الشطرة	١,٨٤١
٣	سوق الشيوخ	١,٥٩٢
٤	الرفاعي	٨٠٤
٥	قلعة سكر	٣٩٣
٦	الفجر	٢٢٨
٧	الجبايش	١٧١
٨	النصر	١٢٣
٩	الاصلاح	٦٢
١٠	البطحاء	٣٧
١١	الغراف	.
١٢	المجموع	١٢,٠٠١

مخطط رقم(١) [٢]

حالات الطلاق في محافظة ذي قار ٢٠٠٤-٢٠٠٩

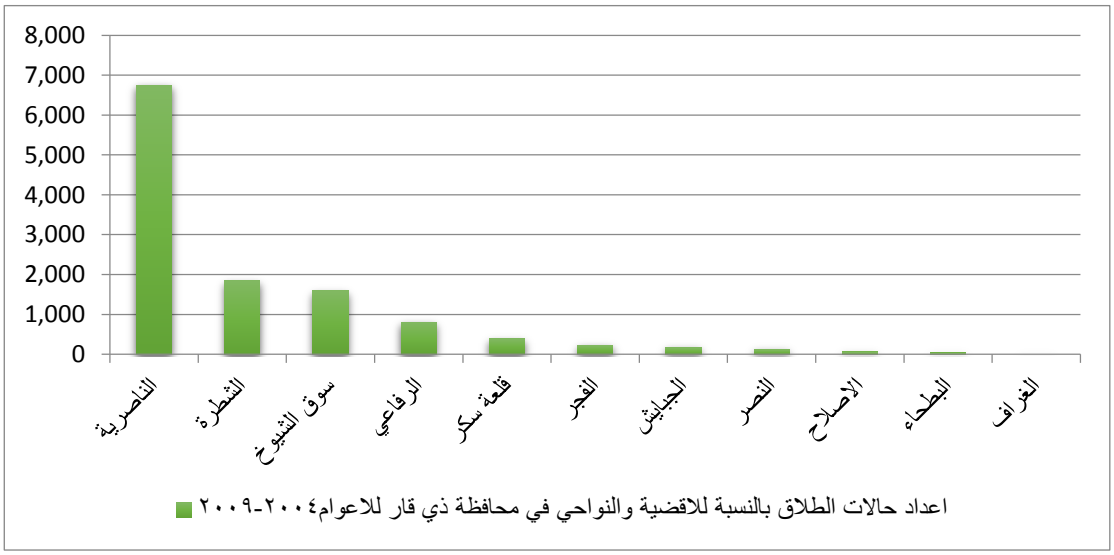

(١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

(٢) المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم(١).

إلا إن هناك بعض الحالات التي لوحظت من خلال الإحصاءات العامة بأن خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) رفض الأزواج اشتراك زوجاتهم في العمل الوظيفي الحكومي أو القطاع الخاص، مما يؤدي في النهاية إلى الطلاق[١]، إذ بلغت نسبة الطلاق(٥%) من بين(١٢,٠٠١) حالة، ولكنها تغيرت في المدة(٢٠١٠-٢٠١٦) إلى (٢%) من مجموع (٢٤,٤٩٢) حالة طلاق[٢]، وقد جاءت منطقة سوق الشيوخ في المرتبة الأولى بنسبة وصلت إلى (٦٥) حالة من اصل (١٥٩٢) في (٢٠٠٤-٢٠٠٩)، ولكنها تراجعت إلى(٥.) حالة من أصل (٢٢٢٣) في(٢٠١٠-٢٠١٦). جاءت بعدها مدينتي قلعة سكر والنصر في حالات الطلاق من هذا النوع[٣].

ولكن بصورة عامة شهدت محافظة ذي قار ازدياداً كبيراً وملحوظاً في حالات الطلاق خلال الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٦) مما يهدد السلم الاجتماعي فيها، ولا نخطئ القول فيما لو جعلناها ظاهرة اجتماعية يجب الانتباه إليها وتسليط الضوء لمجابهتها، فقد قفزت الأرقام العامة في معدلات الطلاق إلى مستويات كبيرة، ففي عام٢٠١٠ ارتفعت نسبة الطلاق في مركز محافظة ذي قار أي الناصرية إلى (١٣١٤) حالة، تبعه قضاء الشطرة بـ(٣٧٥)، وسوق الشيوخ(٣٢٢)، والرفاعي(١٣٣)،وقلعة سكر(٩١)،والجبايش (٥٩)، والنصر(٤٧)، والغراف(٤٥)، والفجر(٤)، والإصلاح(٣٢)، وأخيراً البطحاء بـ(٢٩) حالة طلاق[٤]، وهو ما يشكل مجموعه العام (٢,٤٨٧) في عموم المحافظة. ومن الملاحظ على هذه الإحصائية دخول ناحية الغراف إلى جانب المحاكم التي تقوم بإجراء معاملات الطلاق التي بدأت بـ (٤٥) حالة وهي كبيرة جدا بالنسبة إلى حجمها ومساحتها.

وفي عام٢٠١١ ازدادت معدلات نسبة الطلاق في محافظة ذي قار عموماً ولكنها تراجعت قليلاً في مركز المحافظة إذ بلغت(١١٩) حالة، تبعه قضاء الشطرة بـ(٣٥٨)، وسوق الشيوخ (٢٦٢)، والرفاعي(١١٢)، وقلعة سكر(٨٢)، والغراف(٧٦)، والنصر(٦١)، والجبايش(٥)، والفجر (٤)، والبطحاء بـ(٢٧)، وأخيراً الإصلاح (٢٦) حالة طلاق[٥]، وهو ما يشكل مجموعه العام (٢,٢٨٤) في عموم المحافظة.

وفي عام٢٠١٢ تضاعفت معدلات نسبة الطلاق في محافظة ذي قار عن العام السابق بكثير، ففي مركز المحافظة بلغت حالات الطلاق(١٥.٦) حالة، تبعه قضاء الشطرة بـ(٥١)، وسوق الشيوخ(٣٧٦)،والرفاعي(١٥٤)، والجبايش(٧٩)، والنصر(٦٩)، والغراف(٦٦)،

(١) مقابلة مع مجموعة من المحامين في محكمة استئناف ذي قار بتاريخ٢/٤/٢٠١٧.

(٢) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ .

(٣) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠١١.-٢٠١٦.

(٤) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠١١.

(٥) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠١١.

والبطحاء بـ(٦٢)، والفجر(٤٩)، وقلعة سكر(٤٠)، واخيرا الاصلاح(١٩) حالة طلاق[١]، وهو ما يشكل مجموعه العام(٢,٩٣) حالة.

وفي عام٢٠١٣ تضاعفت معدلات نسبة الطلاق في محافظة ذي قار، فقد شهد مركز المحافظة أعداداً كبيرة بلغت(١٧٢٥) حالة، تبعه قضاء الشطرة بـ(٤٩)، وسوق الشيوخ(٤..)، والرفاعي(١٧٩)، والنصر(٨٧)،وقلعة سكر(٧٥)،والجبايش(٧١)، والغراف(٥٥)، والفجر(٤٤)، والبطحاء بـ(٣٥)، واخيرا الاصلاح (٢٦) حالة طلاق[٢]، وهو ما يشكل مجموعه العام(٣,١٨٧) حالة.

وفي عام٢٠١٤ تضاعفت معدلات نسبة الطلاق في محافظة ذي قار عن العام السابق بكثير جدا، ففي مركز المحافظة بلغت حالات الطلاق(١٨٨٥) حالة، تبعه قضاء الشطرة بـ(٤٨١)، وسوق الشيوخ(٤١٣)، والرفاعي(١٥٥)، وقلعة سكر(١٤٧)، والنصر(١١٥)، والغراف (٨٧)، والجبايش (٦٨)، والفجر(٦٨)، والبطحاء بـ(٤٥)، وأخيراً الإصلاح (٥٣) حالة طلاق[٣]، وهو ما يشكل مجموعه العام(٣,٥١٧) حالة.

وفي عام٢٠١٥ تضاعفت معدلات نسبة الطلاق في محافظة ذي قار عن العام السابق بكثير جدا، ففي مركز المحافظة بلغت حالات الطلاق(٢.٩٩) حالة، تبعه قضاء الشطرة بـ(٤٩٧)، وسوق الشيوخ(٤٥٨)، والرفاعي(١٨٨)، وقلعة سكر(١٦٥)، والنصر(١٢٩)، والغراف (١١١)، والجبايش (٧٨)، والفجر(٧٨)، الاصلاح(٥٨)، وأخيراً البطحاء بـ(٥٦) حالة طلاق[٤]، وهو ما يشكل مجموعه العام (٣,٩١٧) حالة.

وفي عام٢٠١٦ تضاعفت معدلات نسبة الطلاق في محافظة ذي قار عن العام السابق بكثير جدا، ففي مركز المحافظة بلغت حالات الطلاق(١٢٥٦) حالة، تبعه قضاء الشطرة بـ(٤٧٦)، وسوق الشيوخ(٤٥.)، والرفاعي(١٤٩)، وقلعة سكر(١٤٧)، والنصر(٩٦)، والغراف (٩١)، والجبايش(٤٥)، والفجر(٧١)، والبطحاء بـ(٥٢)، واخيرا الاصلاح(٥١) حالة طلاق[٥]، وهو ما يشكل مجموعه العام (٢,٩٣٩) حالة. وكما موضح في الجدول (رقم٢) والمخطط (رقم٢) التاليين.

ولعل الاسباب التي تجعل من مركز محافظة ذي قار الاعلى بين نسب معدلات الطلاق هو النسبة السكانية العالية لابناء المحافظة مقارنة بين بقية الاقضية والنواحي، نتيجة لاختلاف التنوع البشري والثقافي الموجود في المركز عن البقية، وهو ما نشاهده ايضا في المراكز ذات الكثافة السكانية العالية كالشطرة وسوق الشيوخ، واما اكثر النواحي طلاقا فهي ناحية النصر التي

(١) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠١٢.

(٢) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠١٣.

(٣) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠١٤.

(٤) احمد الطائي، ارتفاع معدلات الطلاق في ذي قار لتصل الى٣٤٧٧ حالة لعام٢٠١٥، شبكة عين الراصد الاخبارية، ٢٠١٦/٥/٢٧. http://www.ainalrased.org

(٥) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠١٦.

تصدرت قائمة النواحي الصغيرة. في حين جاءت ناحية الاصلاح في اسفل قائمة الاحصاء وباقل الاعداد، ولعل ذلك متاتيا من انها منطقة مكونة من تركيب عشائري واحد مما قد يسهم في تقليل حالات الطلاق، وذات مورد اقتصادي متنوع بين الزراعة والعمل الوظيفي.

وقد اظهرت النتائج ان قضاء الناصرية كانت نسبة الطلاق فيه خلال المدة(٢٠١٠-٢٠١٦) هي الاعلى بـ (١٠,٩٧٧) حالة طلاق، والشطرة(٣,٢٠٧) حالة، ثم سوق الشيوخ بـ (٢,٦٨١)، والرفاعي(١،٠٧)، وقلعة سكر(٧٤٧)، والنصر(٦٠٤)، والغراف(٥٣١)، والجبايش (٤٥)، والفجر(٣٩)، والبطحاء(٣٠٦) واخيرا الاصلاح(٢٦٥) حالة طلاق. اي بمجموع كلي وصل الى(٢١,٢٢٨).

جدول رقم(٢) [١]

يوضح حالات الطلاق في محافظة ذي قار ٢٠١٠-٢٠١٦

ت	المحكمة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	المجموع
١	ناصرية	١٣١٤	١١٩٠	١٥٠٦	١٧٢٥	١٨٨٥	٢٠٩٩	١٢٥٦	١٠,٩٧٧
٢	شطرة	٣٧٥	٣٥٨	٥١٠	٤٩٠	٤٨١	٤٩٧	٤٧٦	٣,٢٠٧
٣	سوق الشيوخ	٣٢٢	٢٦٢	٣٧٦	٤٠٠	٤١٣	٤٥٨	٤٥٠	٢,٦٨١
٤	رفاعي	١٣٣	١١٢	١٥٤	١٧٩	١٥٥	١٨٨	١٤٩	١,٠٧٠
٥	قلعة سكر	٩١	٨٢	٤٠	٧٥	١٤٧	١٦٥	١٤٧	٧٤٧
٦	النصر	٤٧	٦١	٦٩	٨٧	١١٥	١٢٩	٩٦	٦٠٤
٧	الغراف	٤٥	٧٦	٦٦	٥٥	٨٧	١١١	٩١	٥٣١
٨	الجبايش	**٥٩**	**٥٠**	**٧٩**	**٧١**	**٦٨**	٧٨	**٤٥**	**٤٥٠**
٩	الفجر	٤٠	٤٠	٤٩	٤٤	٦٨	٧٨	٧١	٣٩٠
١٠	البطحاء	٢٩	٢٧	٦٢	٣٥	٤٥	٥٦	٥٢	٣٠٦
١١	الاصلاح	٣٢	٢٦	١٩	٢٦	٥٣	٥٨	٥١	٢٦٥
١٢	المجموع	٢,٤٨٧	٢,٢٨٤	٢,٩٣٠	٣,١٨٧	٣,٥١٧	٣,٩١٧	٢,٨٨٤	٢١,٢٢٨

(١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠١١.-٢٠١٦.

مخطط رقم(٢) [١]

حالات الطلاق في محافظة ذي قار ٢٠١١-٢٠١٦

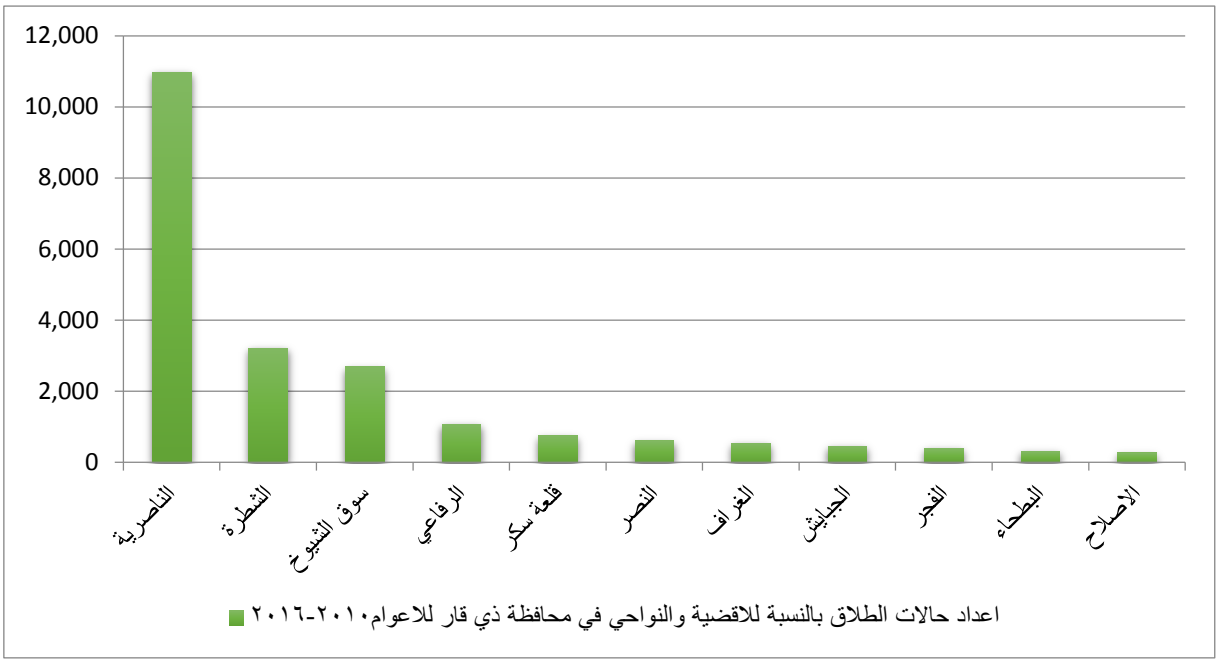

عند إجراء المقارنة بين حالات الطلاق عن طريق الجداول التي بين أيدينا خلال المدة الأولى(٢٠٠٤-٢٠٠٩) والمدة الثانية(٢٠١٠-٢٠١٦) على التوالي، يتضح لنا بأن الزيادة في نسبة[٢]، حالات الطلاق قد ارتفعت بشكل كبير جداً في المدة (٢٠١٠-٢٠١٦) قد تتجاوز النصف عما كانت عليه في(٢٠٠٤-٢٠٠٩)، فمركز المحافظة ارتفع إلى(٦٥,٥٧%) بعد إن كانت نسبته (٥٢,٤٨%)، كما ارتفعت في قضاء الشطرة لتصل إلى(٦٣,٣٨%) بعد أن كانت(٥٧,٧%)، والجبايش (٩٣%) بعد أن كانت(٧,٤٣%)، وقلعة سكر(٦٥,٥%) بعد أن كانت (٥٢,٦١%)، ثم النصر قفزت إلى(٨٣%) بعد أن كانت(٢٠,٣٦%)، وارتفعت في الفجر أيضاً إلى(٦٣,١%) بعد أن استقرت على(٥٨,٤٦%)، أما الغراف فقد قفزت إلى(١..%) بعد أن كانت(٠%)، في حين أن البطحاء ارتفعت إلى(٨٩,٢١%) بعد ان كانت (١٢%)، وكان الاصلاح ايضا من المناطق التي ارتفعت فيها الى(٨١%) بعد ان كانت(٢٣,٣٩%). وقد شذ عن السابق كل من قضاء سوق الشيوخ الذي انخفضت فيه النسبة المئوية الى(٥٨,٣٥%) بعد ان كانت (٧١,٣٥%)، وقضاء الرفاعي الذي انخفضت كذلك الى(٥٧%) بعد ان كانت نسبته (٧٥,١%)[٣]، ومن الملاحظ بانه قد جاءت ناحية الغراف بين اعلى نسب ارتفاع الطلاق بين النواحي وبنسبة ارتفاع مائة في المائة، كما ان ناحية البطحاء جاءت في المرتبة الثانية.

(١) المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(٢).

(٢) تم احتساب النسبة المئوية عن طريق العملية الرياضية المستخدمة لاستخراج النسب العامة في الاحصاء وهي: (العدد الاصغر×١..÷العدد الاكبر= النسبة المئوية) مثال:- (٦٧٥.×١..÷١٢٨٦.=٥٢,٤٨%).

(٣) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار لعام٢٠١٦.

جدول رقم(٣) [١]

يوضح حالات الطلاق بين عامي٢٠٠٤-٢٠١٦

ت	المحكمة	٢٠٠٤ - ٢٠٠٩	٢٠١١-٢٠١٦	المجموع الكلي
١	الناصرية	٦,٧٥٠	١٠,٩٧٧	١٧,٧٢٧
٢	الشطرة	١,٨٤١	٣,٢٠٧	٥,٠٤٨
٣	سوق الشيوخ	١,٥٩٢	٢,٦٨١	٤,٢٧٣
٤	الرفاعي	٨٠٤	١,٠٧٠	١,٨٧٤
٥	قلعة سكر	٣٩٣	٧٤٧	١,١٤٠
٦	النصر	١٢٣	٦٠٤	٧٢٧
٧	الجبايش	١٧١	٤٥٠	٦٢١
٨	الفجر	٢٢٨	٣٩٠	٦١٨
٩	الغراف	٠	٥٣١	٥٣١
١٠	البطحاء	٣٧	٣٠٦	٣٤٣
١١	الاصلاح	٦٢	٢٦٥	٣٢٧
١٢	المجموع	١٢,٠٠١	٢١,٢٢٨	٣٣,٢٢٩

مخطط رقم(٣) [٢]

يوضح حالات الطلاق ومعدلات الارتفاع والانخفاض بين عامي٢٠٠٤-٢٠١٦

(١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠٠٤-٢٠١٦ .

(٢) المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(٣).

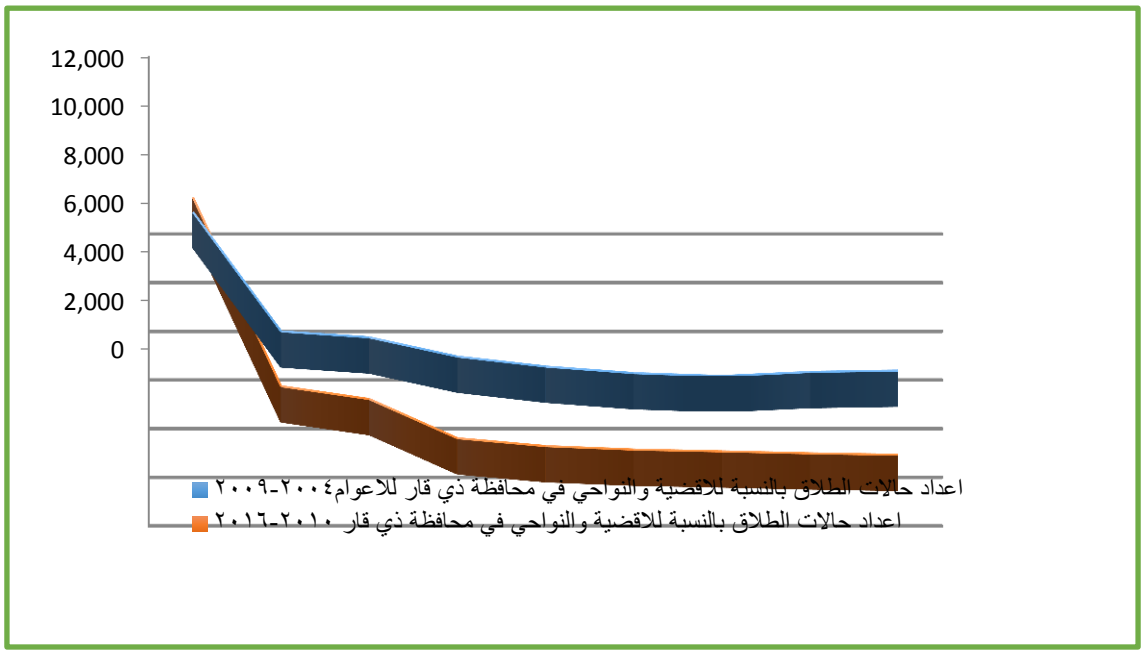

مخطط رقم (٤)[١]

اعداد حالات الطلاق الكلية في محافظة ذي قار للاعوام٢٠٠٤-٢٠١٦

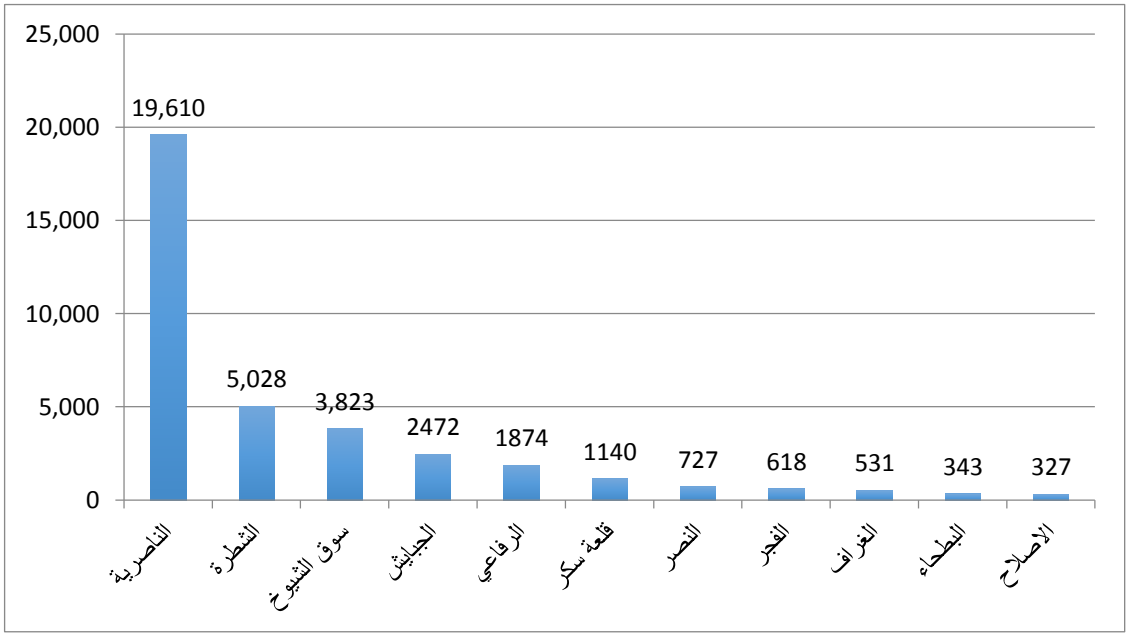

المحور الثاني: الاسباب الاجتماعية

لعبت النواحي الاجتماعية المختلفة دورا واضحا وكبيرا في مسالة الطلاق، اذ وجدنا بان هناك الكثير من الحالات التي تحدث نتيجة للخلاف العشائري والقبلي، بين اهالي الزوج والزوجة

(١) المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(٣).

مما يحتم معه ضرورة الانفصال[١]، لاسيما بين القبائل المتجاورة في السكن، او تحدث حالة الطلاق بعد اكتشاف العداء بين اهالي الزوج والزوجة، الامر الذي يستوجب معه الانفصال[٢]، وهناك بعض الحالات يتم فيها الاعتداء الجنسي على الفتاة قبل الطلاق من قبل الزوج، ذلك لاهانة اهلها والتنكيل بهم[٣]، ولعل هذا الطلاق يأتي لانهاء الازمة بين القبائل المتقاتلة.

واوجدت الاحصاءات الرسمية الكثير من حالات الطلاق التي تحصل بين الازواج بسبب التدخل العائلي من قبل اهالي الزوج والزوجة بينهما[٤]، التي يستحيل معها التوصل لحل مرض لهما، لاسيما في حالات النهي عن الزواج من قبل اعمام الفتاة، والكثير من الحالات التي يتم تسجيلها في السجلات الرسمية كحالات زواج، سرعان ما تجدها في سجلات الطلاق بعد مرور اقل من اسبوع[٥].

شكلت الخيانة الزوجية لكلا الزوجين سببا واضحا في ازدياد حالات الطلاق، لاسيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، التي يتعرف عليها كلا الجنسين باشخاص غير معروفين مما يستوجب معه كثيرة المشاكل الزوجية التي تفضي في النهاية الى الطلاق[٦].

المحور الثالث: الاسباب الثقافية

ان عدم الوعي الثقافي وقلة فرص التعليم لاحد الزوجين او لكليهما يسهم بصورة مباشرة في وقوع حالات الطلاق، ونجده بين اولئك الذين يحملون مستوى متدني جدا من التعليم او الذين يحملون شهادات اعلى زوجاتهم، ونجده بصورة اساسية بين الذكور دون الاناث، اذ ان المراة التي تحمل شهادة اعلى من زوجها ذات قدرة اعلى على ضبط نفسها في الاسرة والتمسك بها، على العكس تماما من الزوج الذي يحمل شهادة علمية اعلى من زوجته نجده يكون مستعدا الى الطلاق والارتباط بواحدة اخرى[٧].

المحور الرابع: زواج القاصرات

ترتفع النسبة الاكبر في حالات الطلاق بين القاصرات اللواتي تقل اعمارهن عن(١٨) سنة بصورة كبيرة جدا، لاسيما المتزوجات من رجال مقاربين لهن بالعمر، اي لم يتجاوزوا (١٨) سنة ايضا، وهناك بعض الحالات التي يفوق فيها الزوج عمر زوجته مرتين او ثلاث، كان يكون

(١) حسين الخاقاني، المصدر السابق.

(٢) مقابلة مع مجموعة من المحامين في داخل محكمة استئناف ذي قار بتاريخ٢٠١٧/٣/٣٠.

(٣) مقابلة مع مجموعة من المحامين في داخل محكمة استئناف ذي قار بتاريخ٢٠١٧/٤/٢.

(٤) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠٠٤-٢٠٠٩.

(٥) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠١٠-٢٠١٦.

(٦) مقابلة مع مجموعة من المحامين في داخل محكمة استئناف ذي قار بتاريخ٢٠١٧/٤/٢.

(٧) حسين الخاقاني، المصدر السابق.

عمره (٥.) سنة ويتزوج من فتاة لاتتجاوز(١٨)، مما يجعله وفي هذه الحالة لا يدوم الزواج مدة طويلة جدا اذ سرعان ما ينفصلا[١].

المحور الخامس: الصحة العامة

اضاف الاختلال الصحي والنفسي لاحد الزوجين او كلاهما ثقلا كبيرا في الاحصاءات الرسمية للطلاق، فنجد من بين تلك الحالات ضعف البصر او القلب او الجهاز التناسلي للطرفين او العقم لاحد الزوجين[٢]، او ضعف الرغبة الجنسية، سببا مباشرا في الوصول للطلاق[٣].

كانت ابرز النتائج التي توصلنا اليها هي:-

١. ضعف المردود الاقتصادي العام للازواج مما يسهم في ازدياد حالات الطلاق.
٢. التدخل الخارجي من قبل عائلة(الزوج) او (الزوجة). او الاعمام او الاخوال.
٣. زيادة متطلبات الزوجة وثقلها على الزوج.
٤. صغر عمر المتزوجين.
٥. الاهمال من قبل احد الطرفين للاخر سواء الزوج ام الزوجة.
٦. العاهات والعقم والامراض التناسلية لكلا الزوجين.
٧. الرغبة الدائمة لدى الرجال في اقامة علاقات خارج اطار الاسرة .
٨. عدم رغبة الزوج بالانجاب والاولاد وهو على العكس من رغبة الزوجة.

(١) مقابلة مع مجموعة من المحامين في داخل محكمة استئناف ذي قار بتاريخ٢.١٧/٣/٣٠.

(٢) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠٠٤-٢٠٠٩ .

(٣) البيانات الاحصائية الصادرة من محكمة استئناف ذي قار للاعوام٢٠١١.-٢٠١٦.

التوصيات

١. تفعيل عمل الباحث الاجتماعي في المحاكم بصورة اكبر، وحثه على متابعة القضية قبل رفعها الى القاضي للبت فيها. من قبيل زيارة كلا الزوجين في منازلهما.
٢. تعطيل البت في انهاء العلاقة الزوجية داخل المحكمة لمدة لا تقل عن شهرين لاعطاء مجال للطرفين للتراجع عن الطلاق والتصالح.
٣. عدم تزويج اي فتاة تقل عن عمر (١٨) سنة ومعاقبة ولي الامر. للحد من تزويج القاصرات.
٤. اقامة مراكز للتوعية الزوجية للزوجين لاسيما اثناء مدة الخطوبة لزيادة العلاقة بينهما وزيادة التعارف، كون اغلب الزيجات تحدث من خلال التعارف الاسري وليس عن طريق الاختيار الارادي.
٥. بناء الشقق السكنية وتوزيعها على المتزوجين للخروج عن العائلة لزيادة شعورهم بالاستقلالية وتحمل المسؤولية.
٦. زيادة تفعيل دور المؤسسة الدينية وتكثيف عملها عن طريق الارشاد الديني للرجال والنساء، والتركيز على خصوصية المراءة في ذلك عن طريق (المرشدة الدينية) وعدم ارسال الرجال في ذلك. على ان تكون هذه المرشدة لديها الخبرة الكافية والوعي اللازمين لمهمة الارشاد، وتحبيذ ذلك للفتاة بزيارتها الشهرية او الدورية او السنوية.
٧. التكاتف الحكومي وجميع مؤسسات الدولة لايقاف وتقنين قنوات البث الصناعي عن طريق فرض الرقابة على القنوات الفضائية التي تبث التفرقة الاجتماعية وتمييزها وتحذير المجتمع منها.
٨. توفير فرص العمل للازواج العاطلين عن العمل عن طريق تسجيل بياناتهم داخل المحكمة التي ترسلها للرعاية الاجتماعية مع فرض قيمة نقدية للزوج والزوجة على حد سواء. دون تمييز طرف عن اخر.

التحول الى اقتصاد السوق في العراق: التحديات وسبل الانتقال

م.د. حسين علي عبد م.د. سلطان جاسم النصراوي
كلية الامام الكاظم/اقسام النجف الاشرف كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

مقدمة البحث :

شهد العراق بعد احداث نيسان ٢٠٠٣تغييراً في جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ تضمن التغيير السياسي التحول من نظام الحكم الشمولي إلى النظام التعددي الديمقراطي، وتبعاً لذلك تغيرت النظرة إلى النظام الاقتصادي فقد جرى التحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وتفعيل دور القطاع الخاص بإعطائه مجالاً لممارسة نشاطه في الاقتصاد العراقي وهو ما كفله الدستور، بعد عقود من الحكم الشمولي ونظام اقتصادي مخطط ذي توجهات اشتراكية.

وبدأ العراق بالإصلاح الاقتصادي للاختلالات الموروثة نتيجة الممارسات غير الصحيحة للحكومة السابقة، إلا ان الاصلاح لم يجرِ بسلاسة فقد واجه مشاكل جمة في مقدمتها أُحادية الاقتصاد العراقي المعتمد على المورد النفطي وبروز ظاهرة الفساد المالي والإداري، فضلاً عن تردي الوضع الامني بشكل أدى إلى تعثر جهود الاصلاح. وتماشياً مع الاصلاحات والاندماج مع الاقتصاد العالمي ولتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي كان لا بد من تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى، وطريق ذلك هو السماح للقطاع الخاص بأخذ دوره في النشاط الاقتصادي، إلا ان العقبات المذكورة حالت دون ذلك.

هدف البحث:

الى بيان الأدوار التي مرر بها دور الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وتشخيص العقبات التي تواجه ضعف مساهمة القطاع الخاص ومحاولة وضع الحلول المناسبة له.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في ضعف دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، الى جانب وجود مجموعة من التحديات والمعوقات التي تقف بوجه هذا القطاع لأداء دوره في تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي.

فرضية بحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للقطاع الخاص لا سيما خلال العقود الخمسة الأخيرة دورا بارزاً ومؤثراً في دفع عجلة الاقتصاد وتطويره، وتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة اليها.

حدود البحث:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) وبحسب البيانات المتوفرة، اما الحدود المكانية للبحث تتمثل في دراسة التحول نحو اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣والتحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي والسبل الممكنة لتحقيق هذا التحول.

أولاً: نظرة تاريخية للاقتصاد العراقي: تنوع الادوار واخفاق في تحقيق التنمية :

شهد الاقتصاد العراقي العديد من التحولات والتغييرات كانت كإفراز للتحولات والتغيرات السياسية، والاحداث التي ترافق هذه التحولات، فضلاً عن التغيرات التي حدثت في بنية الاقتصاد نتيجة تغير مصادر الدخل القومي ومصادر الايرادات لرئيسية العامة، فبعد الاعتماد على القطاع الزراعي، جرى التحول الى قطاع الاستخراج والتعدين (النفط) بعد اكتشافه في العراق وبدء الاعتماد عليه كمصدر رئيسي للدخل والايرادات.

لقد عرف العراق منذ نشأت الدولة في عام ١٩٢١ تطورات كبيرة سواءً في مجال دور الدولة او دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وواجه العراق خلال تلك الحقبة مشكلة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة انهاء الاحتلال العثماني والبريطاني والتوجه نحو تحقيق الاستقلال وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكان التفكير السائد خلال المدة ١٩٢١-١٩٥٨ (العهد الملكي) هو إعطاء دوراً بارزاً للقطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي، فقد اولت الدولة اهتماماً كبيرا للقطاع الخاص واخذ حيزاً كبيرا فيه، إذ كان يستخدم (٣٠٥٠٧) عاملاً في عام ١٩٥٤ أي ضعفي عدد المستخدمين في صناعة النفط البالغ عددهم (١٥٢٤٩) عاملاً، كما اسهم القطاع الخاص بـ(٨٥.٣%) من الدخل القومي عام ١٩٥٣ و بـ(٨٢.٢%) في عام ١٩٥٦، اما مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي(باستثناء استخراج النفط الخام) فكانت (٨٠.١%) و(٧٦.٩%) للمدة ذاتها، كما هيمن القطاع الخاص ايضاً على القيمة المضافة في الانشطة الاقتصادية الرئيسية وبالذات في الصناعات التحويلية التي اسهم فيها بنحو (٨٨%) (مع تصفية النفط) و بـ(٩٧%) (عدا تصفية النفط) في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ على التوالي[١].

وخلال المدة ١٩٥٨ -١٩٨٠ وفي ظل انتشار وشيوع الأفكار الكنزية التي ظهرت على اثر الازمة المالية العالمية ١٩٢٨-١٩٣٣ الداعية الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد، مقابل الشك حول قدرة القطاع الخاص في تحقيق التنمية، وفي أجواء الثقة بالدور الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي، بدء العراق بإعطاء دور اكبر للدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبحت الدولة مسيطرة على زمام الأمور الاقتصادية، واصبح التخطيط المركزي هي السمة البارزة للاقتصاد العراقي، ولم يمضي وقتاً طويلاً حتى تمت عملية التأميم وسيطرة الدولة على القطاع النفطي وقطاع المصارف والشركات الأجنبية. وكان دور الدولة في هذه المرحلة هو تنظيماً لمجريات الحياة الاقتصادية.

استمرت الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد احداث ١٧-٣٠ تموز عام ١٩٦٨ باعتمادها التخطيط المركزي اداة في عملية التنمية، وتبعاً لذلك اتسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي في عقد السبعينات وأصبح طاغياً لأسباب هي في الغالب ايديولوجية صرفة، في ظل فلسفة اشتراكية استهدفت نقل الاقتصاد العراقي نقلة نوعية باتجاه التحول الاشتراكي الشامل في مجمل النشاطات الاقتصادية (صناعية، تجارية، خدمات ونقل ومواصلات) وبانتهاء عقد السبعينات هيمن القطاع الاشتراكي على اكثر من ٦.% من الناتج المحلي الاجمالي، فقد تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي تبعاً لتزايد الصادرات النفطية التي ارتفعت من(٣٧٨.١) مليون دينار عام ١٩٧٠لتبلغ (٦٢٨٨) مليون دينار عام ١٩٧٩[٢].

(١) عماد عبد اللطيف سالم_الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار– الوظائف– السياسات ١٩٢١–١٩٩٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٣٤–١٣٥.

(٢) اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد ،٢٠٠٢، ص٢٢٧–٢٢٨.

وكان دور الدولة خلال هذه المرحلة انمائياً ساعد في ترسيخه الزيادة في أسعار النفط وتكوين فوائض مالية كبيرة استلزم معها قيام بهذا الدور ووضعت ثلاث خطط خمسية انتهت مع عام ١٩٥٨[١].

واذا كان الاقتصاد العراقي قد عرف ازدهاراً ونمواً خلال عقد السبعينات، فقد انعكست الصورة تماماً مع بداية عقد الثمانينات، إذ دخل العراق في حرب طويلة مع إيران استنفذت معظم موارد البلد المالية واغلب احتياطاته الأجنبية، وزادت مديونيته بشكل كبير، وكانت كل الجهود موجه لإدامة آلة الحرب، تزامن ذلك مع انخفاض الإيرادات المالية للبلد بسبب ظروف الحرب، وفي ظل هذه الاوضاع حاولت الحكومة التوجه نحو القطاع الخاص في محاولة لانعاش الاقتصاد العراقي وللحفاظ على المستويات المعيشية وديمومة التنمية الاقتصادية، وانتهجت الحكومة العراقية منذ بداية عقد الثمانينات سياسة الخصخصة ففي العام ١٩٨٢ قامت بتحويل بعض ممتلكات القطاع العام إلى الخاص. وعملت الحكومة على إعادة صياغة موقع القطاع الخاص ونشاطه في النظام الاشتراكي عن طريق القيام ببيع بعض المعامل والمصانع والانسحاب من بعض النشاطات الثانوية التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وفتح المجال امام القطاع الخاص لينشط في مجال التجارة الداخلية والخارجية والزراعة، في حين اتجهت الدولة نحو انشاء قطاع الصناعات العسكرية الثقيلة[٢].

وشرعت الدولة بتنفيذ إجراءات الخصخصة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، فضلاً عن السماح للقطاع الخاص بالاستمرار في نشاطات تجارية وصناعية وزراعية منافسة للقطاع الاشتراكي، كما تم منح شركات القطاع الخاص حوافز تشجيعية وإعفاءات ضريبية، فضلاً عن السماح للمصارف التجارية المتخصصة بتقديم تسهيلات ائتمانية واسعة وميسرة للمشاريع الانتاجية ومنها الزراعية، التي تم تحويلها بالكامل للقطاع الخاص، الذي بلغت استثماراته خلال عام ١٩٨٩ ما يقارب مليار دينار عراقي[٣].

وما لبث ان خرج العراق من حرب طويلة وقاسية انهكت الاقتصاد ودمرت البنى التحتية، الا وعاد ليقع في هاوية الحصار الاقتصادي المقيت بسبب حرب الكويت، وتم وضع الاقتصاد العراقي في نموذج الاقتصاد المغلق، حاولت الدولة العراقية في بداية عقد التسعينيات وضع مجموعة من الإجراءات الاصلاحية لتلافي الاختلالات الاقتصادية وتخفيف ضغط الحصار، ومن جانب آخر حاولت الدولة أيضاً تنشيط القطاع الخاص ليأخذ دوراً تعويضياً ومساعداً للاستمرار في توفير الخدمات والسلع الاساسية التي لم يستطع القطاع العام المنهك والمدمر من توفيرها، وشرعت الحكومة بتشريع القوانين والقرارات التي تصب لأجل تحقيق هذا الهدف.

والجدير بالذكر، هو ان السلطة العراقية قد عملت بشكل او بآخر على جعل القطاع الخاص مرتبطاً بها ليكون اسيراً لتوجهاتها، ففي نهاية عقد الثمانينات أعطت السلطة مجالاً لآلية السوق بما سمح بنمو القطاع الخاص، دون ان يتمكن من خلق طبقة مستقلة عن السلطة، واستمرت السلطة في مراقبتها لهذا القطاع، حتى وصل الامر ذروته مطلع عقد التسعينات عندما وجدت الدولة ان عليها مواجهة هذه الطبقة وسحقها واخضاعها نهائياً لسلطتها، وتبلورت هذه المواجهة

(١) التقرير الاستراتيجي العراقي٢٠١٠-٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١١،ص٢٣٢.

(٢) يحيى محمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (٥٤) مطبعة الساقي، ط١، بغداد، ٢٠١٢، ص١١٧-١١٨.

(٣) اكرام عبد العزيز، المصدر السابق، ص٢٥٨.

بإعدام التجار، وفي الوقت نفسه حاول النظام خلق طبقة خاصة به، من افراد يرتبطون بعلاقات قرابه مع رموز السلطة[١].

اتسمت هذه المرحلة باشتداد العسر المالي ومحاولة الدولة الاعتماد على الإيرادات المحلية، أخذ تدخل الدولة دوراً تصحيحياً، وبدأت تغازل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، من دون أنْ تتدخل تلك المؤسسات بشكل مباشر، بل إن الحكومة نفذت ذلك طوعاً بسبب ما آلت إليه أوضاع الاقتصاد من جراء الحروب بخصخصة المؤسسات العامة[٢].

وبعد عام ٢٠٠٣دخل العراق في مرحلة جديدة اتسمت بالانفتاح والتحرر، وأعلنت الدولة عن توجه الاقتصاد نحو الحرية والتحرر من سيطرة الدولة، وصدرت مجموعة من القوانين بشأن ذلك، وعلى الرغم من ذلك، ظل القطاع العام مسيطراً على معظم مفاصل الحياة الاقتصادية، وتوسعت الحكومة بشكل كبير في توظيف العاملين وشهدت الحكومة أكبر توسع في التوظيف خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٥. تميزت هذه المرحلة بإحداث تغيرات بنيوية في الأسس والمؤسسات، استلزم من الدولة في هذه المرحلة ان تؤدي دوراً انمائياً وتصحيحياً للنهوض بالاقتصار العراقي.

ثانياً: التحول إلى اقتصاد السوق..... تحديات وعقبات :

واجهت عملية التحول السياسي بعد عام ٢٠٠٣العديد من التحديات والعقبات التي أثرت في مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فبين الموروث التاريخي الذي عاشه العراق، وبين التجربة الجديدة (الديمقراطية التعددية) والتي لم يعهدها سابقاً، ونتيجة التحول الدراماتيكي السريع على المستويين السياسي والاقتصادي برزت العديد من التحديات والعقبات، التي أثرت سلباً على عملية التحول والإصلاح في الاقتصاد العراقي، لعل من أبرزها:

١. متلازمة الفساد ... ثالوث السلطة والديمقراطية والثروة :

يشكل الفساد بأشكاله كافة أحد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه دور الدولة في الحياة الاقتصادية في ظل التحول والتغير الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣. فالفساد يشوه التنمية وينتهك الحقوق الأساسية ويحول الموارد عن مقاصدها الاصلية سواء كانت خدمات أساسية او مساعدات دولية او في مجمل مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا سيما عندما تكون الدولة ضعيفة، فأنه يرتبط غالباً بالعنف، ويعود هذا الى انه وبسبب الفساد فأن الديمقراطية تعني مزيداً من انعدام الامن والأسواق الحرة(المنفلتة وبدون ضوابط) والتي تعني أيضاً ان يصبح الأغنياء اكثر غنى على حساب باقي افراد المجتمع[٣].

والفساد يمثل شكلاً من اشكال النفوذ الحافل بالمخاطر والذي لا يمكن الركون اليه، اذ ان المسؤولين الحكوميين الذين يتمتعون بما يكفي من القوة لتأسيس احتكارات ومقاومة المساءلة يتمتعون أيضاً بما يكفي من القوة للتخلص من التزاماتهم في صفقات معينة[٤]، وهو كذلك يضر بالفقراء ويعوق الفرصة الاقتصادية والاجتماعية ويقوض الثقة في المؤسسات ويتسبب في تفكيك النسيج الاجتماعي، كما انه يمثل عقبة امام تحقيق التنمية والنمو المستدام، فضلاً عن كونه يهدد

(١) حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٢، ص٧.

(٢) التقرير الاستراتيجي العراقي٢٠١٠-٢٠١١، المصدر السابق،ص٢٣٢.

(٣) مايكل جونستون، متلازمات الفساد: الفساد، والثروة، والسلطة، ترجمة: نايف الياسين، ط١، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض،٢٠٠٨، ص١٩.

(٤) مايكل جونستون، متلازمات الفساد: الفساد، والثروة، والسلطة ،المصدر السابق، ص ٥٨.

التنمية المستدامة للدول ويقوض المؤسسات الديمقراطية ويهدد الامن والسلم المجتمعي. الى جانب ان اكتساب الثروات والأموال بصورة غير مشروعة يمكن ان يلحق الضرر بالمؤسسات الديمقراطية والاقتصادية وسيادة القانون.

وتتعاظم النظرة الى الفساد بوصفه انتهاكاً لفكرة ان البشر يولدون جميعاً وهم متساوون في حق السعي الى السعادة بكافة السبل المشروعة والمتاحة لهم(١)، من جانب اخر، ان الغنى بالموارد الطبيعية (النفط والغاز وغيرهما) كما في العراق يعزز الفساد ويهدد الديمقراطية، مما يؤدي الى غياب الاستقرار السياسي ويؤدي الى الفشل الحكومي في تحقيق الأهداف التي تسعى اليها. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في محاربة الفساد، من خلال خلق بيئة ملائمة وإنشاء بعض المؤسسات التي أخذت على عاتقها محاربة الفساد بأشكاله كافة مثل إنشاء هيئة النزاهة ومكاتب المفتّشين العاميّن في الوزارات وديوان الرقابة المالية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إلاّ إن العراق ما يزال ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، فبعدما كان في المرتبة ١١٣ في عام ٢٠٠٣من أصل ١٣.دولة حسب مؤشر مدركات الفساد(*)، تراجع ليكون ضمن الدول العشرة الأعلى فساداً بالعالم ليحتل المرتبة ١٦٦ من اصل ١٧٦ في عام ٢٠١٦ .

جدول (١)

مؤشر الفساد العالمي وموقع العراق منه ٢٠٠٣– ٢٠١٦

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عدد الدول المشتركة	١٣.	١٤٦	١٩٤	١٦٣	١٨.	١٨.	١٨.	١٧٨	١٨٣	١٧٦	١٧٥	١٧٤	١٦٧	١٧٦
تسلسل العراق	١١٣	١٢٩	١٧.	١٦.	١٧٨	١٧٨	١٧٦	١٧٥	١٧٥	١٦.	١٧١	١٧.	١٦١	١٦٦
مؤشر مدركات الفساد*	٢.٢	٢.١	٢.٢	١.٩	١.٥	١.٣	١.٥	١.٥	١.٨	١.٨	١.٦	١.٦	١.٦	١.٧

***يمنح مؤشر مدركات الفساد الدول درجات من صفر الى عشرة، الصفر يعني وجود مستويات مرتفعة من الفساد، العشرة تعني وجود مستويات منخفضة منه**

Corruption Perception ،source: Transparency International (TI) Index (CPI). www.transparency.org/cpi

وتأثرت التنمية الاقتصادية في العراق بمشاكل الفساد، وأصبح يُنظر الى الفساد والديمقراطية من أهم عوائق التنمية والتقدم في البلد، وهكذا أصبحت الديمقراطية والفساد تعني مزيد من انعدام الامن ومزيداً من الفقر ومزيداً من التفكك في النسيج المجتمعي، كما هددت السلم المجتمعي.

وأشارت الأدلة خلال الخمس عشر سنة الماضية الى ان الفساد والديمقراطية شوهت عملية إعادة البناء والاعمار وقوضت عملية التنمية الاقتصادية، فالرشوة تؤدي الى منح العقود العامة الى عارضين غير اكفاء، وتكافئ عدم الكفاءة ولا تشجع الشركات الكفؤة على الدخول الى

(١) وولفغانغ كاسبر، معالجة الفساد للقضاء على الفقر، مركز الدراسات المستقلة، سلسلة (قضية وتحليل)، المركز العلمي للأبحاث والدراسات الإنسانية، واشنطن، الإصدار ٦٧، ٢٠٠٦،ص٣٠

* لم يدخل العراق في جدول مدركات الفساد في العالم إلاّ بعد العام٢٠٠٣، بسبب استحالة الوصول إلى المعلومة في ظل النظام السياسي السابق، وهو ما دفع المنظمة إلى استبعاده من مؤشر مدركات الفساد في تقاريرها السنوية قبل هذا التاريخ.

البلد، وان أموال السرعة التي تدفع للموظفين لا تسهل اجتياز الاختناقات الإدارية بل تقنع الموظفين الحكوميين الاخرين بانهم هم أيضاً يمكنهم كسب بعض المال عن طريق التباطؤ[١].

لقد أثّر الفساد في أداء الاقتصاد الوطني، ذلك من خلال زعزعة أسس البيئة الاستثمارية مما أدى إلى زيادة تكلفة المشاريع، وحدّد نقل التكنولوجيا، وأضعفت الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وبخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون حصة من العائد الاستثماري[٢].

لقد ترسخ الفساد في المجتمع العراقي وتغلغل وتعمقت تأثيراته، وشكلت جوهر المنظومة السياسية، ويتمثل التحدي الذي نواجههُ في ضرورة بناء منظومة سياسية مؤمنة بضرورة محاربة الفساد وترسيخ وتقوية أسس الديمقراطية وبناء مجتمع خالي من البيروقراطية والفساد، لدفع عجلة التنمية والتطور والازدهار.

٢. استمرار ريعية الاقتصاد العراقي ... عقود ضائعة من التنمية :

ارتبط التاريخ الاقتصادي والسياسي للدولة العراقية الحديثة بالنفط، وشكل النفط العامل الأبرز في رسم معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للعراق، وقد بدأت العلاقة بين النفط والاقتصاد والسياسة عندما اكتشف النفط في العراق في عام ١٩٢٧ وارتبطت التنمية في البلد بالريع النفطي.

بيد ان العلاقة بين النفط والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق كانت علاقة معقدة ومتعددة الجوانب واحاطت بها الكثير من السلبيات والاخفاقات، فمن سيطرة الشركات النفطية الكبرى الى التأميم الى سيطرة الدولة على الريع النفطي الى الانفتاح والحرية (بعد عام ٢٠٠٣) لم تكن الثروة النفطية سبباً للتقدم والتطور والازدهار، بل على العكس كانت سبباَ للاضطرابات والصدمات الاقتصادية والسياسية والأمنية وعدم الاستقرار المجتمعي.

ويكشف تحليل بنية الاقتصاد العراقي حقيقة تمحوره حول إنتاج وتصدير النفط الخام، ونتيجة لذلك فقد انقسم الاقتصاد إلى اقتصادين منفصلين ومتمايزين، الأول حديث يضم النفط ومشروعاته، والثاني متخلف يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ يولد الاقتصاد الأول معظم الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات والإيرادات العامة، كما أن هذين الاقتصادين لا يرتبطان بعلاقة وثيقة واختفت الارتباطات الأمامية والخلفية بينهما إلاّ في حدود توفير الطاقة للقطاع المتخلف وبعض الخدمات الهامشية للقطاع الحديث، وتؤثر هذه الظاهرة على الاقتصاد لجهة عدم التنوع في الإنتاج وعدم قدرته على إشباع الطلب المحلي المتزايد من مختلف أنواع السلع والخدمات التي تتصف بالتنوع الشديد بما يفوق قدرة القطاع المتخلف على تلبيتها[٣].

في ظل ذلك، ما زال القطاع الحقيقي يعاني من تدنٍ في معدلات إنتاجه ومشاكل كثيرة أُخرى، والذي تؤشره حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية سلعية في الاقتصاد وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية الذي يسهم بنحو ٢% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كان يبلغ ٩% في سنوات سابقة، أما القطاع الزراعي فقد تدنت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥% في حين كان قبل خمسة عقود يبلغ ٢٢%، وتجدر الإشارة إلى إن

---

(١) وولفغانغ كاسبر، معالجة الفساد للقضاء على الفقر، المصدر السابق، ص٥.

(٢) منتظر فاضل البطاط وندوة هلال جودة، الفساد في الاقتصاد العراقي الآثار والمعالجات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (٢٤)، المجلد السادس، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص٤٧.

(٣) حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، المصدر السابق، ص٧٥.

القطاع النفطي الذي يشكل ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي لا يستوعب سوى ٢% من إجمالي القوى العاملة وتعمل (٩٨%) الباقية من قوة العمل في نشاط إنتاجي سلعي وخدمي لا تتعدى مساهمته ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي(١).

وتتضح ريعية الاقتصاد العراقي بجلاء من خلال تحليل الموازنة الاتحادية للعراق، إذ تتسم هذه الموازنة بسيادة الموارد النفطية على مجمل الإيرادات العامة، فقد وصلت نسبة مساهمتها إلى أكثر من (٩٥%) وهذا يبين مدى قطبية الاقتصاد العراقي، إذ يسهم القطاع النفطي بنحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، وإن أي زيادة في هذا الناتج هي ليست زيادة في القطاع الحقيقي بل زيادة متحققة بفعل زيادة الصادرات النفطية أو ارتفاع أسعار النفط أو الاثنين معاً(٢).

بشكل عام، يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه تام على القطاع النفطي مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات تبعا للظروف السائدة في سوق النفط العالمي، فعندما انخفضت أسعار النفط في أواخر عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ اضطر الحكومة إلى خفض الانفاق، وقد تضرر الاقتصاد العراقي ضرراً بالغاً من جراء انخفاض أسعار النفط وواجه عجزاً مزدوجاً في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للبلد(٣)، وعندما واجه العراق أزمتين متزامنتين منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٤، التمرد الذي يقوده تنظيم داعش، وصدمة أسعار النفط، تفاقمت مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية، وأدَّت هاتان الأزمتان مع عدم الاستقرار السياسي في عام ٢٠١٤ إلى تراجع وتيرة الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص، وتقييد الإنفاق الحكومي، لاسيما على المشروعات الاستثمارية.

أدَّت الأزمة المزدوجة إلى تدهور حاد لأوضاع المالية العامة وميزان المعاملات الخارجية وتفاقُم أوضاع الفقر، واتسع عجز المالية العامة إلى ١٤.٥ % في عام ٢٠١٥، و سبب ذلك هو هبوط العائدات النفطية وزيادة الإنفاق للأغراض الإنسانية والأنشطة المتصلة بالأمن، وقد ساهمت الأزمة المزدوجة أيضا في اتساع عجز ميزان الحساب الجاري إلى ٦.٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥، وانخفضت عائدات التصدير بنحو ٤٧.٣ % في عام ٢٠١٥، ووصل معدل الفقر إلى ٢٢.٥ % في عام ٢٠١٤، ويُقدر أن الآثار المباشرة للاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ضاعفت معدلات الفقر إلى ٤١.٢%، ويشكل المشردون والنازحون داخليا نصف مليون من فقراء العراق في ٢٠١٤(٤).

وتجدر الإشارة الى أن النمو المستدام والمتوازن يتطلب تنويعاً في موارد الاقتصاد بعيداً عن القطاع النفطي والذهاب باتجاه القطاعات الاخرى الصناعية والخدمية، فضلاً عن تحسين أداء القطاعات كثيفة العمالة كالزارعة والسياحة، وإتباع سياسات تسهل وتشجع نمو القطاع الخاص والصناعات المتوسطة والصغيرة، وتسهل بيئة ممارسة الاعمال والتقليل من الاجراءات

---

(١) مظهر محمد صالح قاسم، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة،ط١، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٢-٢٣٠ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢- ٢٠١٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان،٢٠١٤ ، ص٣٠٧.

(3) International Energy Agency، Iraq Energy outlook، World Energy outlook special report، Pari، France،٢٠١٢،p330 .

(٤) العراق: الافاق الاقتصادية، ربيع ٢٠١٦، متوفر على الرابط المتاح على شبكة الانترنيت الدولية

http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-spring-2016.

التنظيمية والبيروقراطية الإدارية وتوفير مصادر التمويل اللازمة لهذه المشاريع، وفي وضع الاقتصاد العراقي الراهن أصبح التنويع ضرورة وليس ترفاً اقتصادياً.

٣. الاضطراب السياسي والأمني.. حلقة ضارة من العنف :

يمثل الإرهاب والاضطرابات السياسية وموجات العنف أحد أخطر وأكبر التحديات التي تواجه التنمية والتطور والتقدم والاستقرار، وقد مر العراق بوضع أمنى وسياسي مضطرب ترك آثار سلبية عميقة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الامر الذي أدى الى فقدان الامل بمستقبل زاهر وعيش رغيد للفرد العراقي، لقد اصبحت الخروقات الأمنية ومشاهد الموت والدمار والخراب مألوفة في الشارع العراقي حتى تصاعدت وتيرة هذه الاضطرابات لتصل الى مرحلة الذروة في عام ٢٠٠٦ وأصبح العراق يعاني من حرب أهلية مقيتة، انعكست بشكل سلبي على إعادة البناء والاعمار الموعودة، وتعطلت عجلة الحياة، وحصل دمار هائل للبنية التحتية العراقية المدمرة اصلاً نتيجة حروب النظام السابق ومغامراته.

ان النزاعات والتوترات التي رافقت عملية التحول كانت لها انعكاسات مدمرة على امن الانسان وعلى التنمية الاقتصادية، فالعنف لا يهدد التنمية البشرية والامن فحسب بل ينعكس على ما تم إنجازه من قبل، وقد فرضت عملية الانتقال تكاليف بشرية هائلة من ضحايا العنف والإرهاب التي حصدت الالاف من العراقيين وهددت وحدتهم وادت الى حدوث نزاعات طائفية بددت فرص التنمية وهددت الديمقراطية وتراجعت الأولويات التنموية للدولة(١)، وبحلول عام ٢٠٠٤ كان الوضع الأمني في تدهور سريع ومستمر وتحول الى صراع طائفي عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الامر الذي أدى الى موجات من النزوح هرباً من الموت والقتل. وقد قدر عدد النازحين في عام ٢٠٠٦ بنحو ١.٢ مليون نسمة بعد تفجير مرقد الامامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام)، ارتفع هذا العدد ليصل الى نحو ٢.٧ مليون نسمة الى جانب ٢.٢ مليون فروا الى دول مجاورة مثل سوريا والأردن وفقاً لتقديرات UNHCR وبلغ اعداد النازحين ذروته في عام ٢٠٠٩(٢).

وفي عام ٢٠١٤ انزلق العراق في حرب ضد تنظيم داعش الإرهابي الذي استولى على ثلث مناطق العراق، وقد أدت الحرب الى زيادة اعداد النازحين داخلياً الى ٤ مليون نسمة، في حين بلغ عدد السكان الذين يحتاجون الى مساعدات إنسانية ١. مليون نسمة (٢٧% من السكان) منهم ٢٥٠ الف لاجئ سوري، وارتفع عجز المالية العامة ارتفاعاً حاداً الى ١٤.٣% من الناتج المحلي الإجمالي، واتسع عجز الحساب الجاري الى نحو ٦.٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، وانخفض حجم الاحتياطيات الأجنبية لتصل الى ٥. مليار دولار في عام ٢٠١٦(٣)، هذه الدوامات والحلقات المتكررة من الصراع والعنف لها من التكاليف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ما قد يستمر لأجيال طويلة(٤).

(١) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية(٢٠٠٨)،بغداد، ٢٠٠٩، ص٩٤-٩٥.

(٢) لهيب هيغل، ازمة النزوح في العراق: الامن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، إنكلترا، ٢٠١٦، ص٨.

(٣) العراق، التقرير القطري رقم ١٦/٢٥٥ الصادر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠١٦، ص٥-٨.

(٤) تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١، الصراع والامن والتنمية، (واشنطن: البنك الدولي)، ٢٠١١، ص١٥.

لقد أثر تردي الأمن بشكل كبير على قدرة العراق في جذب الاستثمار وما يؤكد ذلك المؤشر المركب للمخاطر القطرية(*)، (يقسم هذا المؤشر الدول إلى خمس مستويات) إذ تبين هذا المؤشر إن العراق قد احتل المرتبة الخامسة والأخيرة إلى جنب الصومال من بين ١٨ دولة عربية، بعد أن جمع(٤٠.٨) كدرجة تقييم عام ٢٠٠٤، ولم يتغير الحال في عام ٢٠٠٧ إذ بقي العراق عند المرتبة نفسها وبدرجة (٤..٩)، رغم توفر الأطر القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦(١)، مما ترتب على ذلك انحدار فعالية الاقتصاد العراقي بشكل عام، وعلى نشاط القطاع الخاص بشكل خاص، إذ أدى إلى عزوف الشركات الكبيرة عن الولوج في استثمارات في العراق وكذلك الأموال الخاصة المحلية، فقد غلب عليها الحذر من الدخول في استثمارات طويلة الأمد خوفاً من ضياع الأموال إذا ما ساءت الأوضاع الأمنية في منطقة الاستثمار، وهو أمر وارد الحدوث، وما يؤكد تردي الأمن وتصنيف العراق ضمن البيئة المرتفعة الخطورة للأوضاع الاقتصادية والسياسية هو المؤشر المركب للمخاطر القطرية، إذ كان العراق ضمن الدول المرتفعة المخاطر للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٤، إن هذا المؤشر يدل بشكل واضح على حالة عدم الاستقرار وضعف الأمن في بيئته السياسية والاقتصادية.

وبالنظر إلى مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي يتبين المركز المتدني الذي يحتله العراق على مدى أكثر من عقد من الزمن بعد عام ٢٠٠٣، ويلعب العامل الأمني دوراً رئيسياً في تدني واقع العراق الاقتصادي، وكما في الجدول الآتي الذي يوضح موقع العراق في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بين الدول المتضمنة في المؤشر.

جدول (٢)

موقع العراق من الدول المنضوية في مؤشر تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٠٤-٢٠١٤

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٢	٢٠١٤
موقع العراق من الدول	١٧٥/.١٤	١٨٣/.١٥	١٨٥/١٦٥	١٨٩/١٥٦

Source: The World Bank، Doing Business، International bank ofreconstution and Development، the word bank، Washington، sporadic years.

يلحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول (٤) أن العراق قد احتل مراتب متدنية في هذا المؤشر، وهذا يدل على إن الإطار المؤسسي والتنظيمي في العراق لا يوفر بيئة صالحة لممارسة أنشطة ومشاريع كبيرة كانت أو متوسطة، فبالإضافة إلى العامل الأمني فقد تغلل الفساد إلى أغلب مرافق الدولة وعمل كحاجز ضد سهولة الإجراءات فضلاً عما ولد من روتين داعم لبيئة الفساد. وفي ظل هكذا وضع أمني متردٍ فإنه من الصعوبة بمكان أن تتكون ركائز قطاع خاص قائدة في الاقتصاد، فرأس المال (جبان) وحساس لهكذا متغيرات.

(*) يقيس هذا المؤشر المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: تقييم المخاطر السياسية ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقييم المخاطر المالية، ويقسم المؤشر الدول إلى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة، وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر. ودرجة المؤشر بالنقاط المئوية كالتالي (٨٠-١٠٠ منخفضة جداً، ٧٠- ٧٩.٥ منخفضة، ٦٠- ٦٩.٥ معتدلة، ٥٠-٦٩.٥ مرتفعة، ٠-٤٩.٥ مرتفعة جداً). ينظر في ذلك:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠١١، ص٥٥-٥٦.

(١) عباس علي محمد، الأمن التنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧.- ٢٠٠٧)، مركز العراق للدراسات، ط١، الساقي للطباعة والتوزيع،٢..٣، ص٢٥.

لذلك فقد افتقد القطاع الخاص العراقي الى المبادرة والتصدي لإعادة اعمار وبناء المشاريع الاستراتيجية، أو ذات الربحية طويلة المدى، ناهيك عن الدخول في مشاريع استراتيجية لتنمية الاقتصاد الوطني، ويؤكد ذلك مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

ثالثاً: دور الدولة الاقتصادي ... التأرجح بين اقتصاد السوق وتدخل الدولة :

الحديث عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية ليس بالأمر اليسير، إذ أصبح هذا الموضوع من أكثر القضايا التي تشغل بال المفكرين والكتاب والباحثين، لا سيما في ظل التطورات الهائلة التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود الأربعة وانتشار مفاهيم الحرية وتسارع خطى العولمة، ناهيك عن انهيار المنظومة الاشتراكية وسقوط جدار برلين. لقد فرضت الظروف الموضوعية على العراق بعد عام ٢٠٠٣التحول إلى فلسفة النظام الاقتصادي القائم على الحرية الاقتصادية الذي يؤمن بقوى السوق وآلياته، بعد أن كان نظاماً مركزياً قائم على هيمنة الدولة، ويعد هذا التحول الأداة الجوهرية للإصلاح الاقتصادي المعزّز بالتشريعات والأطر القانونية، إلاّ إن الواقع العملي الذي اتضح يشير إلى عدم وضوح الرؤيا، فقد ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية بشكل كبير، وبذلك فقد ابتعدت الدولة عن الدور التصحيحي المفترض لها القيام به[١].

ان الحديث عن دور الدولة في ظل نظام السوق هو حديث عن تخلي الدولة عن مظاهر السلطة في النشاط الإنتاجي لكي يخضع لقواعد السوق والمنافسة، وهو امر لا يتعلق بالتغيير في القواعد القانونية وشكل النظام الاقتصادي، وهو اعتراف بنوع من التعددية في المجال الاقتصادي، فالدولة لم تعد اللاعب الوحيد او الرئيس في الاقتصاد، وانما يقوم الى جوارها القطاع الخاص، وهكذا فان التحول الى اقتصاد السوق يؤدي الى تغيير في طبيعة السلطة ومداها، ومن ثم فانه حديث عن نظام سياسي، فدور الدولة في اقتصاديات السوق لا يثير قضية اختيار للنظام الاقتصادي فحسب وانما يتعرض بشكل ما للنظام السياسي، وهو الانتقال من نظام تركيز السلطات السياسية –الاقتصادية بيد الدولة الى نظام توزيع هذه السلطات وإقامة نوع من التوازن والمقابلة بينهما وهي قضية سياسية يقدر ما هي اقتصادية[٢].

وبالرغم من تبني آلية السوق في الاقتصاد العراقي في نصوص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، إلاّ إن سياسة الدولة المركزية قد استمرت، وما بين الحاجة لها والرغبة في التخلي عنها، فإنها قد تسببت في تعقيد وتأخير الإجراءات التي تتطلبها المرحلة في الحصول على الموارد واستخدام المستثمرين والخبراء، وقد أدى ذلك إلى خسارة العراق للمليارات من الدولارات، ومع إن الطروحات تؤكد على انحسار دور الدولة والتأكيد على دور القطاع الخاص ودعمه وتقويته، إلاّ إن الموازنة العامة تشير إلى تضخم حجمها وبشكل لا يتناسب مع إمكانات التنفيذ، مما ولد ظاهرة الفساد المالي والإداري التي وصلت إلى مستويات خطيرة، وفي ظل هذه المشكلات وقف الوضع الأمني المتردي كأبرز عقبة في طريق عجلة الاعمار مما أدخل البلد في حلقة مفرغة تتمثل محاورها في الإرهاب والإعمار والأمن[٣].

---

(١) التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ٢٠٠٩، المصدر السابق، ص٢١٩.

(٢) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص٥.

(٣) التقرير الاستراتيجي العراقي٢٠٠٨، المصدر السابق، ص٢٦٧.

لقد تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٤ والسبب الرئيس في ذلك هو تردي الوضع الأمني، فقد أخذت إجراءات الحماية ضد الإرهاب جانباً كبيراً من نفقات الدولة، فضلاً عن إن أغلب المساعدات الدولية المقدمة للعراق قد سُجّلت كنفقات حكومية في ظل محدودية الناتج الإجمالي المحلي، الذي ظل أسيراً للعوائد النفطية، التي تأثرت كثيراً بسبب نتائج الحروب لتكون ذات إنتاجية متردية وإمكانات متواضعة(١).

إن التحول إلى اقتصاد السوق لا يعني عدم تدخل الدولة وانسحابها كلياً من النشاط الاقتصادي، بل يجمع الاقتصاديون والمتخصصون والواقع الاقتصادي على ضرورة بقاء الدولة من خلال إتباعها سياسة محفزة للسوق تهدف إلى زيادة إنتاجية وكفاءة وتنافس المنتجين لغرض زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن تركيزها على الأنشطة التي لا يتم تحقيقها إلا من خلال الدولة كالأنشطة المتعلقة بحفظ الأمن والنظام وتوفير السلع العامة وإنشاء بيئة مؤاتيه لنشوء الأعمال وتطورها(٢) .

بناءً على ما سبق، فالملاحظ إن العراق لم يولد اقتصاداً انتقالياً واضحاً من الدولة المركزية إلى اقتصاد السوق الحر حتى في وقت غابت فيه أنماط الشراكة بين السوق والدولة كي تعمل وفق أسس السوق سواءً في الاستثمار أم الإنتاج والتنمية في مرافق البلاد الإنتاجية كافة، بل على العكس فإنها ولدت اقتصاد انتقالي مالي رافقه إهمال تام في بناء مؤسسات انتقالية تمارس وظائفها كسوق حر في القطاع الحقيقي في المراحل اللاحقة كافة(٣).

رابعاً: الإصلاحات الاقتصادية للتحول إلى اقتصاد السوق :

يفترض اقتصاد السوق رفع يد الدولة وسطوتها وأساليبها البيروقراطية عنه، بل إن الدولة تساعد في سن القوانين التي تسهل عملية التنمية والإعمار في البلاد وتسهم بشكل فعال في رصد الأموال لمساعدة المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية التي تساعد على رفع مستوى معيشة الفرد العراقي، وتقليل البطالة والنهوض بالبنى التحتية للمدن العراقية وصولاً إلى مستويات معقولة من التحضر ضمن معايير معروفة لدى الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة(٤).

وفي إطار عمليات الانتقال الديمقراطي كان الهاجس الرئيس في هذه العمليات هو التحول نحو اقتصاد السوق، وكانت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق هي صاحبة المبادرة في هذا المجال باتخاذ إجراءات سريعة تصب في هذا الاتجاه، وذلك بتبني إصلاحات سريعة في البنية التحتية وفق رؤى اعتقدت إنها تسهل انتقال رأسمالية الدولة الريعية المركزية إلى اقتصاد السوق الحر، على غرار نموذج أوربا الشرقية في الانتقال إلى اقتصاد السوق(٥).

---

(١) التقرير الاستراتيجي العراقي٢٠٠٨، المصدر السابق، ص٢٩٨.

(٢) علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٩، الانبار، ٢٠١٢،ص٥٨.

(٣) مظهر محمد صالح، إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق– استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي، بحث متاح على شبكة الانترنت على الموقع www.iraq2.2..org/print.top.php. .

(٤) عاطف لافي مرزوك، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق: مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، ط١، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٥–٢٦.

(٥) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فويدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، العراق، ٢٠١٣، ص١٨.

وفيما يأتي اهم الاصلاحات التي اتخذتها الدولة العراقية للتحول بالاقتصاد العراقي من المركزية إلى اقتصاد السوق.

١. الاصلاحات النقدية :

واجهت السياسة النقدية في العراق تحديات جسام بعد عام ٢٠٠٣، فقد ورث البنك المركزي العراقي بعد سقوط النظام السياسي حالة من التدهور تمثلت بتراكم ديون حكومية رديئة التحصيل وارصدة مجمدة من جانب موجوداته وتعرضت معظم اصوله للتسويات من دائني الحكومة الخارجيين، في حين تراكمت مديونية خارجية في جانب المطلوبات تحملتها الميزانية العمومية للبنك المركزي نيابة عن ديون الحكومة الخارجية، والتي شكلت ما يزيد عن ٥.% من عبء مديونية العراق الخارجية(١).

الى جانب ذلك، ورث البنك المركزي تضخماً ممتداً من القطاع الخارجي عبر عوامل انتقالية سببتها عزلة البلاد عن العالم الخارجي، وضياع القيمة الخارجية للنقود، فتدهور سعر الصرف منذ العام ١٩٨٠ الى مستويات غير مسبوقة بعد فرض الحصار الاقتصادي الدولي عام ١٩٩٠ وحتى عشية الحرب على العراق وحصول التغيير في النظام السياسي، كانت جميعها معبرة عن انتقال الأثر السعري الدولي الى الاقتصاد المحلي المنعزل عبر العوامل الانتقالية الى القوى الهيكلية لا سيما الكيانات الاحتكارية داخل الاقتصاد(٢).

وفي هذا السياق، ومن اجل تمكين السياسة النقدية من ممارسة مهامها على أكمل وجه، تم سن قانون البنك المركزي العراقي والذي منحهُ الاستقلالية التامة في عمله (الفقرة ٢ من المادة ثانياً) بغية تحقيق أهدافه، فضلاً عن احترام هذا الاستقلال، وانسجاماً مع المادة ٢٦ من القانون والتي حظرت على البنك المركزي اقراض الحكومة او هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر او غير مباشر باستثناء شراء الأوراق المالية في إطار عمليات السوق المفتوحة، وبهذا بات البنك المركزي مستقلاً بأدواته ولم يعد الرافعة المالية لتمويل العجز في الموازنة على غرار ما كان يحدث قبل عام ٢٠٠٣(٣).

لقد ساهم البنك المركزي ومن خلال ادواته النقدية في مواكبة التطور نحو التحول وتقبل الية السوق والتي كانت تهدف الى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتطويره، فضلاً عن المحافظة على استقرار العملة المحلية لخلق بيئة اقتصادية تنافسية تستند الى آلية العرض والطلب في خلق الأهداف والتوجهات المستقبلية ورسم السياسات(٤)، وبغية تمكين القطاع المصرفي العراقي ما أداء نشاطه وفق بيئة مالية رصينة، فقد تم وضع خارطة طريق لتطوير عمل السياسة النقدية والجهاز المصرفي في اطار بنية تحتية مصرفية قوية وقادرة على نقل إشارات السياسة

(١) سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٧.

(٢) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، العراق ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص٤.

(٣) باسم عبد الهادي حسن،السياسة النقدية الجديدة في العراق: التحديات والافاق المستقبلية، البنك المركزي العراقي، بغداد،٢٠٠٧، ص٢.

(٤) باسم عبد الهادي حسن، المصدر السابق، ص١-٢.

النقدية الى القطاع الحقيقي في اطار الاستقرار والنمو الاقتصادي الكلي، وعلى هذا الأساس فقد قامت السلطات النقدية بالاتي[١]:

- استبدال العملة القديمة واحلال العملة الجديدة التي بدأ تداولها نهاية عام ٢٠٠٣وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠، وبمواصفات عالية أسهمت في تعظيم ثقة الجمهور بالدينار العراقي، وأدت الى استقرار الطلب النقدي.
- تحرير القطاع المالي لا سيما أسعار الفائدة وازالة أي شكل من اشكال الكبح المالي المتمثل بخطط الائتمان السابقة التي كان يفرضها البنك المركزي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية وتشتيت المدخرات، مما يجعل اليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة عاليتين في السوق المالية.
- فتح باب المشاركة للمصارف الأجنبية للعمل في العراق سواءً بشكل فروع او شكات مستقلة او مشاركات مع المصارف الاهلية في مناخ ينسجم مع قانون الاستثمار في العراق وتوجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق.
- التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة على أساس ما يسمى Rule Base الى الرقابة الوقائية التلقائية Prudential Base التي استطاع على أساسها البنك المركزي فرض عمليات الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية، الامر الذي يمكن الجهاز المصرفي على وفق نظم مرنة وكفوءة في العمل المصرفي.
- تمت أعادة جدولة الدين الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي والتي تراكمت خلال عقد التسعينات بشكل خاص بسبب ظاهرة التمويل التضخمي، اذ بلغ مجموع الدين بنحو ٥.٤ ترليون دينار.
- العمل وفق نظام إدارة الدين والتحليل المالي (DMFAS) التابع للأمم المتحدة بغية مطابقة جداول المديونية الخارجية للعراق مع الجهات الدائنة واستخراج التقارير الخاصة بالمديونية والتنسيق مع دائرة الدين العام، الى جانب قيام البنك بالمساهمة بالتفاوض مع نادي باريس والتوصل الى تخفيض ما نسبته ٨٠% من مجموع الدين.
- تحديث نظام المدفوعات والذي كان قبل ٢٠٠٣نظاماً بدائياً من الناحيتين التقنية والبنية التحتية عن طريق ادخال نظام <RTGS.
- اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع Diversity عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية وخفض المخاطر.

ومع بداية عام ٢٠١٥ دخل البنك المركزي العراقي عهداً جديداً ليصبح مؤسسة ذات ابعاد متعددة الأهداف والمهام، واستجابة للتطورات والتحديات التي تشهدها الصيرفة المركزية حول العالم، اذ اتجه الى اهداف تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، والتركيز على قضايا الاقتصاد الكلي ونظام المدفوعات والنظام المصرفي وعمل النظام المالي بانسيابية عالية، فضلاً عن تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار، من اجل التحول من بنك مركزي يعمل في بيئة وأدوات القرن العشرين الى بيئة وأدوات القرن الحادي والعشرون[٢] .

---

(١) سنان الشبيبي، المصدر السابق، ص١٨-٢٣٠ .

(٢) علي محسن إسماعيل العلاق، البنك المركزي العراقي من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية (١٩٤٧-٢٠١٧)، بغداد، ٢٠١٧، ص٥-٦.

٢. اصلاحات السياسات المالية :

اتسمت السياسات المالية في العراق خلال العقود الثلاثة قبل عام ٢٠٠٣بوجود انحراف وخلل كبير في اداءها بوصفها أداة بيد الدولة لدفع عجلة الاقتصاد، الى جانب كونها المرآة العاكسة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فقد تم تكريس السياسة المالية في العراق قبل تغيير النظام لتغذية سلسلة الحروب والأزمات واتسمت المالية العامة بالعسر الشديد خلال تسعينات القرن الماضي خلال مدة الحصار، انتهى بها المطاف الى عجز كبير، ومديونية عالية، وارتفاع حلزوني وحاد في معدلات التضخم بسبب الإصدار النقدي.

الى جانب ذلك، كان توزيع موارد الموازنة واولويات المشاريع تتحدد على مر السنوات قبل عام ٢٠٠٣لا على أساس احتياجات المناطق ولكن على أساس مكافأتها او معاقبتها، فضلاً عن ان توزيع الموارد كان يفضل المناطق الجغرافية على أساس الروابط العرقية مع قيادات الحكم، وقد أدى هذا التحيز الى وجود فجوات كبيرة في تقديم الخدمات، مما اثر على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب والوسط، وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية[١]، الا ان الاحداث السياسية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣وما تبعها من تحول نحو الحرية الاقتصادية، كانت لها انعكاسات واضحة على أداء الاقتصاد العراقي، اذ حدثت تغيرات بنيوية في الأسس العامة لآلية اعداد الموازنات، على الرغم من استمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي ووحيد لرفد الموازنة بالموارد المالية.

ان الدمار الذي لحق بالاقتصاد العراقي بسبب العمليات العسكرية التي أدت إلى سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣والإرث الاقتصادي الثقيل استلزم من الدولة أن تؤدي دوراً انمائياً وتصحيحياً للنهوض بالاقتصاد العراقي، وعليه، انتهجت السياسة المالية بعد عام ٢٠٠٣نهجاً جديداً اختلف اختلافا جذريا عن النهج السابق، وقد تم تصميم السياسة المالية لتكون توسعية، وتوزيع الموارد بين المحافظات بشكل عادل، وقد حدث تحسناً ملحوظاً في مستويات المعيشة، إلا أن المشكلة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي كانت عائقاً إزاء السياسة المالية في تأدية وظائفها، إذ مازالت الموازنة تعتمد بشكل أساس على إيرادات النفط التي تشكل نحو اكثر من ٩٠% من مصادر تمويل الموازنة، فضلاً عن أن الموازنات لم تعد وفق الأطر الزمنية المقرَّة قانوناً بسب الاختلافات السياسية، من جانب أخر، تم رسم سياسة ضريبية جديدة، فقد شهدت هذه المرحلة تحولاً في الاطر القانونية للسياسة الضريبية بإلغاء بعضها وإيقاف العمل بأُخرى مؤقتاً واستُحدِثت ضرائب جديدة، بغية التوفيق بين الحصول على الايرادات من جهة ومراعاة الظروف المعاشية التي يمر بها الفرد العراقي نتيجة تدهور الاقتصاد الذي رافق الحرب وما تبعها من اعمال نهب وتدمير وتوقف في اغلب الانشطة الاقتصادية من جهة اخرى. كما تم الغاء الضريبة الكمركية واستحداث ضريبة إعادة اعمار العراق من اجل توفير الموارد المالية من اجل للبلد للمساعدة في بناء وإعادة اعمار البلد.

وتم وضع آلية لإدارة الدين العام على الصعيدين الداخلي والخارجي، ففي ما يخص إدارة الدين العام الداخلي، تم إعادة النظر بسياسة النقد الرخيص المتبعة في السابق لتمويل الدين الحكومي، وذلك بإصدار قانون الإدارة المالية للدين العام رقم (٩٤) لسنة٢٠٠٤ المتضمن تعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية بالمزايدة وفقاً لآلية السوق وقيام البنك المركزي بمهمة الوكيل المالي عن وزارة المالية في إدارة مزادات حوالات الخزينة قصيرة الأجل بدلاً من

(١) التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، الأمم المتحدة – البنك الدولي، واشنطن،٢٠٠٣، ص٢٠ .

الاقتراض الإنفاقي كما في السابق[١]، ومن جانب آخر قامت الحكومة بالدخول مع نادي باريس باتفاق لتسوية الدين الخارجي، تمثل خصم (٨٠%) من الديون على ثلاث مراحل بشروط معينة.

وتم العمل على وضع الأطر القانونية المناسبة لسوق الأوراق المالية لتسهيل عملية التحول نحو اقتصاد السوق، ويهدف السوق إلى تنظيم وتدريب أعضائه والشركات المدرجة وحماية الثقة وتعزيزها من خلال سوق حرة وفعالة تتسم بالشفافية وتنظيم التعامل بالأوراق المالية وتوعية المستثمرين ونشر الإحصاءات والمعلومات الضرورية، وتطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار ونوعية المستثمرين العراقيين والأجانب بشأن فرص الاستثمار في السوق، فضلاً عن التواصل مع اتحاد أسواق الأوراق المالية بهدف تطوير السوق.

لقد عملت اصلاح السياسة المالية في العراق باتجاه تفعيل دور وايرادات الضرائب والرسوم بغية تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، غير ان هناك معوقات عدة حالت دون إمكانية تحفيز دور هذه الإيرادات وتوسع نسبة اسهامها في الموازنة العامة، ولعل ابرز هذه المعوقات[٢].

- مرور الاقتصاد العراقي بمرحلة الكساد يضعف إمكانية الحكومة بالحصول على قدر أكبر من إيرادات الضرائب والرسوم.
- ان أسلوب الخسارة الاقتصادية التي عملت به المؤسسات العامة ومنذ سنوات طويله حجم إمكانية استقطاب إيرادات جديدة يمكن من خلالها زيادة حصيلة الإيرادات العامة.
- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي والكمركي، الى جانب الفساد المالي والإداري والذي حد من إمكانية توسيع نطاق الإيرادات.

٣. إصلاح السياسة التجارية :

ولاستكمال الخطوات الرامية لتحول الاقتصاد العراقي السريع نحو آلية السوق كان لابد من إعادة النظر في السياسة التجارية، فقد اتخذت سلطة الائتلاف المؤقتة ومن بعدها الحكومات العراقية المتعاقبة لمجموعة من الإجراءات متمثلة بإصدار القوانين والتشريعات التي تصب في هذا الإطار. فقد أصدرت سلطة الائتلاف الأمر رقم (١٢) لسنة (٢٠٠٣) "سياسة تحرير التجارة"، والذي علقت بموجبه جميع الرسوم الكمركية والقيود المفروضة على التبادل التجاري[٣]، لينتقل العراق من سياسة الحمائية التجارية إلى سياسة الباب المفتوح، لقد كان الأساس الذي يقف وراء عملية التحرير الشاملة لتدفق رأس المال والبضائع الدولية هو السماح للمجتمع العراقي بإستهلاك مجموعة من البضائع والخدمات أجود من إمكانياته الإنتاجية، وبالتالي فإنه سيسهم في رفع المستوى المعاشي للشعب العراقي[٤].

إلا ان سياسة الباب المفتوح إلى خسائر كبيرة في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن دخول السلع التي لا تطابق المواصفات النوعية، وبذلك أصبح العراق سوقاً لتصريف البضائع الرديئة،

---

(١) حسين احمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول دراسة مقارنة مع إشارة إلى العراق، مكتبة السنهوري، بغداد،٢٠١٥، ٣٦٨.

(٢) سرمد عباس جواد، ليلى جبر محمد علي، المصدر السابق، ص١٥.

(٣) الأمر رقم (١٢) "سياسة تحرير التجارة" الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، جريدة الوقائع العراقية، العدد(٣٩٧٨)،٢٠٠٣/٨/١٧ .

(٤) اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة : مركز العراق للأبحاث، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، العراق،٢٠٠٦، ص٥١.

إضافة إلى ذلك فقد أدت هذه السياسة إلى خروج كميات كبيرة من العملات الأجنبية لاستيراد السلع والخدمات الاستهلاكية وليس استيراد السلع الرأسمالية التي تحقق إضافات جديدة في الطاقة الإنتاجية، كما أدت هذه السياسة إلى تدهور وانكماش الإنتاج المحلي لجميع المنتجات الصناعية، إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٢% وهي نسبة أدنى من المعدل الذي يضمن توزيعاً قطاعياً في الاقتصاد المحلي، فضلاً عن إن الصادرات قد اعتمدت وبشكل أساس على النفط الخام، وعلى الرغم من زيادة الصادرات خلال المدة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، إلاّ إن ذلك لم يؤدِ إلى إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الأجنبي، كما إن سياسة تحرير التجارة قد أدت إلى زيادة حجم الاستهلاك بعد عام ٢٠٠٣، وبشكل تصاعدي نتيجة لارتفاع مستويات الدخول مما أثر سلباً على الادخار(١).

وفي شباط من عام (٢٠٠٤) صدر الأمر رقم (٥٤) عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، ليلغي الأمر رقم (١٢)، وعمل هذا الأمر على إلغاء جميع الرسوم الكمركية والضرائب على الاستيراد ما عدا ضريبة إعادة إعمار العراق المفروضة بموجب الأمر (٣٨)، ليعطي سياسة تحرير التجارة نطاقاً أوسع وليكرس الضريبة بضريبة واحدة نسبتها (٥%) دون الأخذ بأي من قواعد الضريبة وبدأ العمل بهذا الأمر بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١.

٤. تحسين مناخ الاستثمار.. الاستثمار من الشمولية الى الحرية :

يمثل الاستثمار أحد أبرز المتغيرات الكلية المؤثرة في النشاط الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد الى الامام، ناهيك عن كونه ينقل التكنلوجيا من الدول الام الى الدولة المستضيفة ويطور المهارات، ويحسن القدرة التنافسية للبلد. ومناخ الاستثمار لا يقف عند العوامل الاقتصادية، بل يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة، فالاستقرار الأمني والسياسي يؤثر في قرار الاستثمار وكما إن الاستثمارات المتاحة والامتيازات هي عوامل إغراء لجذب الاستثمار، فضلاً عن بيئة قانونية ونظام قضائي سريع في حسم الخصومات ووضوح القوانين المطبقة، كل ذلك له أثر حاسم في القرارات الاستثمارية وفي تكوين مناخ ملائم لجذب الاستثمارات، إلى جانب المحفزات من إعفاءات ضريبية وامتيازات أخرى(٢).

في إطار التحول نحو اقتصاد السوق، اعلن العراق بعد عام ٢٠٠٣سياسة جديدة لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر تجعل العراق واحداً من اكثر الدول انفتاحاً في العالم، ويسمح القانون للأجانب بالملكية الكاملة للشركات الأجنبية في جميع القطاعات (فيما عدا الموارد الطبيعية)، كما يسمح للشركات الأجنبية ان تدخل العراق لامتلاك فروع من شركات او تدخل كشريك في المشروعات، كذلك يسمح القانون ان تتعامل مع الشركات الأجنبية على انها شركات وطنية يسمح لها ان تستعيد وبشكل فوري كامل أرباحها(٣).

ويتمثل الهدف الرئيس من هذا القانون هو فسح المجال أمام التدفقات المالية الاستثمارية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، وبكافة القطاعات الاقتصادية، فقد أتاح هذا الأمر للمستثمر الأجنبي الاستثمار في العراق دون قيود على حجم الاستثمارات، وفي جميع أرجاء العراق وبكافة

(١) سندس جاسم شعيث، التحول الى القطاع الخاص في العراق الواقع و السياسات، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٢، ص١٣٦ .

(٢) حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام٢٠٠٣ وأثر التشريعات فيه، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص٧٢.

(٣) التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار، المصدر السابق، ص٣٠ .

القطاعات الاقتصادية، إلاّ إنه منع على المستثمر الأجنبي امتلاك أي من مرافق البلاد الاقتصادية التي تستخرج منها المواد الخام أو المرافق التي تتم فيها المعالجة الأولية لتلك المواد، بشكل مباشر أو غير مباشر. وجاء في الأسباب الموجبة لهذا الأمر العمل على تحسين ظروف المعيشة لجميع العراقيين، وتحسين مهاراتهم التقنية والفرص المتاحة لهم، وكذلك مكافحة البطالة في العراق، كما أشار إلى إن الاستثمار الأجنبي يساعد على تكوير البنية الأساسية وتنمية النشاط التجاري العراقي، وإيجاد فرص عمل جديدة وجلب رؤوس الأموال، وما يرافق ذلك من دخول تقنية جديدة وتعزيز نقل المعرفة والمهارات إلى العراقيين. ونتيجة لذلك فقد تزايدت التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى العراق وفقاً لتقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠٥ الصادر عن (اونكتاد)، فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق من (٥) ملايين دولار عام ٢٠٠٣لتصل إلى (٣..) مليون دولار عام ٢٠٠٤، وقد توزعت في الاستثمار في المصارف الخاصة، والتي خضعت لقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤[١]، وفي عام ٢٠٠٦ صدر قانون (١٣) الخاص بالاستثمار الذي يهدف الى[٢]:

- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها.
- تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية.
- تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.
- حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.
- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

وكما نظم هذا القانون تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار، وأعطى مزايا عديدة للمستثمرين، منها إعفاء المشاريع الحاصلة على إجازات الاستثمار من الضرائب والرسوم لمدة (١.) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري.

جدول (٣)

تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة، ٢٠٠٣- ٢٠١٤ "مليون دولار أمريكي"

السنة	التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة	الأرصدة الواردة	الأرصدة الصادرة
٢٠٠٣	--	...	.945.	...
٢٠٠٤	.3...	...	.1245.	...
٢٠٠٥	515.3	88.7	176..3	88.7
٢٠٠٦	.383.	.3.5.	2143.3	393.7
٢٠٠٧	971.8	7.9	3115.1	4.1.6
٢٠٠٨	1855.7	33.6	497..8	435.2
٢٠٠٩	1598.3	71.9	6569.1	5.7.1
٢٠١٠	1396.2	124.9	7965.3	.632.
٢٠١١	1882.3	.366.	9847.6	.998.
٢٠١٢	34...4	489.5	.13248.	1487.5
٢٠١٣	5131.2	227.1	18379.2	1714.6
٢٠١٤	4781.8	241.5	.23161.	1956.1

Source: World Investment Report 2015 (UNCTAD)

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "ملامح الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية"، النشرة الفصلية، العدد الفصلي الثالث"، السنة الثالثة والعشرون، الكويت، ٢٠٠٥، ص٣٨.

(٢) قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة٢٠٠٦، الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣١، ص٧.

ويتضح من الجدول (٦) إن الحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي كانت للقطاع الاستخراجي، ويليه قطاع العقارات ثم المواد الكيميائية وباقي القطاعات التي لا تشكل إلاّ نسبة ضئيلة من إجمالي الاستثمارات الداخلة إلى العراق.

جدول (٤)

الاستثمارات الواردة إلى العراق حسب التوزيع القطاعي للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥

ت	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	% من الإجمالي
١	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	٣٣	٤٣	9.941	34.612	43
٢	العقارات	17	18	25..94	31.899	39
٣	المواد الكيميائية	3	٣	3..17	6...9	7
٤	البناء ومواد البناء	4	8	2.216	٥٢٠٠٣	3
٥	الاتصالات	.2	23	1.244	1.523	2
٦	المعادن	6	6	4.847	1.1.1	1
٧	الفنادق والسياحة	9	12	1.512	1.1.1	١
٨	الخدمات المالية	.3	52	858	816	1
٩	خدمات الأعمال	46	51	656	445	1
١.	التخزين	4	٤	636	321	.4.
١١	أخرى	.6	76	6.256	1376	2
١٢	الإجمالي	232	296	56.277	81.226	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، (أبريل- يونيو ٢٠١٥)، ص٢١.

وعلى الرغم من ذلك، لم تستطع هذه الجهود من توفير المناخ المناسب للاستثمار، فقد وقف الاضطراب الأمني عقبة بوجه الاستثمار، فضلاً عن ضعف البنية التحتية المشجعة للمستثمرين، إضافة إلى تزايد بيروقراطية الدولة مما أدى إلى اتساع رقعة الفساد الإداري الذي عقد الأمور بالنسبة للمستثمرين، وأثر سلباً على المشاريع الاستثمارية في مختلف مراحلها وبكل القطاعات.

على الرغم من الجهود المبذولة من الحكومة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي للعراق، إلاّ إن العملية الاستثمارية في العراق لا تزال متعثرة، والسبب في ذلك هو المعوقات التشريعية والموضوعية كالروتين وتعدد مراكز القرار وقوانين التملك، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي واضطراب الوضع الأمني، وضرورة تحديث النظام المصرفي العراقي وتوحيد قانون المعاملات المالية ... ألخ، كما إن عدم وجود سياسة واضحة للدولة لدعم القطاع الخاص العراقي وتنميته، إذ لا تتوفر معطيات مهمة في الموازنة لتحقيق هذا الهدف، إذ إن الجزء الأكبر من موازنات الدولة بعد عام ٢٠٠٣تنصب على التخصيصات التشغيلية بنسبة كبيرة، واستمرار النفقات التحويلية المتمثلة بالدعم الحكومي مع تراجع التخصيصات الاستثمارية[١].

٥. الاصلاح المؤسسي :

ان اعادة تحديد وصياغة دور الدولة في اطار اقتصاد السوق يتطلب بناء مؤسسات تتناسب مع دور الدولة سواء في مهامها السياسية او في مهامها الاقتصادية، فدور المؤسسات وتحديداً مؤسسات القطاع العام، مهم جداً في عملية الاصلاح وفي تنفيذ المهام الحكومية واستقرار

(١) منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان أنموذجاً ١٩٩٠-٢٠١١، العارف للمطبوعات، ، لبنان، بيروت،٢٠١٢.، ص٣٢٥.

القواعد التنظيمية والنظم القضائية، ولذلك يعد تحسين مؤسسات القطاع العام من الاركان المهمة للإصلاح، ويعني البدء بالإصلاح اجراء اصلاحات مؤسسية كبيرة تساعد الدولة على القيام بمهامها الاساسية[١].

ان اعادة الهيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة يجب ان يعكس التغير في الادوار والمشاركة في المسؤولية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتنطوي اعادة الهيكلة في القطاع العام على التعجيل بالخصخصة وإعطاء الصبغة التجارية لشركات القطاع العام، وكذلك يستلزم اصلاح دور الدولة فسح المجال لقوى السوق والقطاع الخاص بشكل يمكن من أداء دورهً بالشكل المطلوب، يترافق ذلك مع فسح المجال للمجتمع المدني بلعب دور فاعل في التنمية والقيام ببناء وتنمية نظم حوكمة وقدرات مؤسسية خاصة به[٢]، اذ ان القطاع الخاص بإمكانه ان يكون دوره اصلاحيا عندما تعجز الحكومات عن التخطيط للإصلاح وتطبيقه بنفسها[٣].

وكإطار عام لعملية إعادة هيكلة الشركات العامة في العراق، لا ينبغي الخوف من عملية الخصخصة او مقاومتها استناداً الى احكام مسبقة شائعة حولها، فالخصخصة تتم وفق معايير مقارنة تجعل اداء الشركات خارج نطاق الدولة اكثر جدوى اقتصادية من بقائها ضمن اطار الدولة، فضلا عن ان هناك العديد من الطرق والاساليب للخصخصة، فالخصخصة بالضرورة بيع ملكية اصول المؤسسة بالكامل للقطاع الخاص، لان دخول القطاع الخاص بأي نسبة كانت سواء في الادارة او في الادارة والملكية للشركة العامة يعد بحد ذاته خصخصة "بدرجات متفاوتة"، كما يمكن للشركات العامة خصخصة بعض انشطتها دون البعض الاخر وفقاً لعقود متعددة ومختلفة من شركة لأخرى[٤].

(١) رسلان خضور، المؤسسات الرائدة ودورها في الاصلاح الاقتصادي، في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية و العشرون، حول بعض تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ٢٠٠٩/٢/٣ – ٢٠٠٩/٥/٢٦ ، دمشق،ص٢.

(٢) رياض بن جليلي، برامج الاصلاح المؤسسي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،٢٠٠٨، ص.١٤ .

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات آمن الانسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٩، الاطار٣-٧، ص٧٤.

(٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، العراق ٢٠١٨، ص١.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات :

١. استخدمت سلطة الائتلاف أسلوب الصدمة في التحول بالاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق، مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية الاقتصادية والتخبط في السياسات، الامر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي

٢. أدى التدهور الأمني إلى توقف عمليات البناء وإعادة الاعمار بعد عام ٢٠٠٣، إذ أثر ذلك على الاستثمارات وهروب رؤوس الاموال الى الخارج، وفي ظل ظروف غير مستقرة من الصعب بمكان بناء ركائز قطاع خاص قادر على القيام بالدور القيادي في التنمية والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

٣. لغرض الاصلاح الاقتصادي، عملت الحكومات المتتالية بعد عام ٢٠٠٣على دفع الاقتصاد العراقي إلى التحول نحو اقتصاد السوق بعد عقود من سيطرة نظام مركزي قائم على هيمنة الدولة، وعملت على وضع الاطر والتشريعات القانونية التي تسهل ذلك، إلا ان واقع الحال وبعد اكثر من عقد ونيف يشير إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية بشكل كبير، لتبتعد الدولة عما كان من المفترض أن يكون دوراً تصحيحياً فقط، إذ على الرغم من ضمان الدستور ليكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً حراً يقوده القطاع الخاص، إلا إن ذلك لم يحدث لغاية الآن مما أضاف مشكلات جديدة إلى الاقتصاد العراقي.

ثانياً: التوصيات :

١. إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في إصلاح الاقتصاد العراقي، ذلك بجعل عقود الاعمار والبنى التحتية وإنشاء المشاريع ذات الاستثمارات طويلة الاجل للقطاع الخاص المحلي في المقام الاول.

٢. العمل على توفير وضع أكثر اماناً لجذب الاستثمارات للدخول في مشاريع طويلة الامد في العراق، فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص المحلي للدخول في هكذا مشاريع والابتعاد عن المشاريع الهامشية قصيرة الامد سريعة المردود، وتشجيع استيطان الاموال والخبرات للدخول في هذه الاستثمارات.

٣. ان الاصلاح الاقتصادي المطلوب في العراق يجب ان يكون في إطار خطة عملية مدروسة بشكل دقيق وان تكون كلاً لا يتجزأ من إصلاح شامل يمتد إلى الجانب الاجتماعي والسياسي في إطار عملية تكاملية، وان تكون عملية واعية تتطلب إزالة القيود والعقبات التي تقف إزاء التحول في طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته، تبدأ من إعادة صياغة دور الدولة إلى إتباع حزمة من السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية بغية الوصول إلى وضع مقبول للتوازن الداخلي والخارجي.

٤. وضع الأُسُس الاستثمارية المشجعة للقيام باستقدام الاستثمارات الخارجية والداخلية، من توفير البيئة الامنية المستقرة، وتقليل بيروقراطية الدولة لتسهيل الاجراءات الخاصة بالاستثمارات وذلك بجعل قنوات الاستثمار واضحة وسهلة لتقليص رقعة الفساد في هذا الجانب.

٥. ضرورة توفير بيئة مناسبة لإحداث زيادة في مساهمة الانشطة الاقتصادية غير النفطية لتقليل الاعتماد على هذا القطاع في تمويل الموازنة وتخفيف العجز في الموازنة، والسيطرة على التضخم عن طريق إصلاح النظام الضريبي، وفي ضوء ذلك فان القوى الرئيسية الفاعلة في أنموذج الاصلاح الاقتصادي لبناء السوق الحرة هي: القطاع الخاص، والقطاع العام الهادف لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة، ومنظمات المجتمع المدني.

المصادر

١. اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد ،٢٠٠٢، ص٢٢٧-٢٢٨.
٢. الأمر رقم (١٢) "سياسة تحرير التجارة" الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٩٧٨)،٢٠٠٣/٨/١٧.
٣. اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، العراق، ٢٠٠٦.
٤. باسم عبد الهادي حسن، السياسة النقدية الجديدة في العراق: التحديات والافاق المستقبلية، البنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠٠٧.
٥. التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، الأمم المتحدة – البنك الدولي، واشنطن، ٢٠٠٣.
٦. التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت،٢٠٠٨.
٧. التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢- ٢٠١٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان،٢٠١٤.
٨. التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ٢٠٠٩، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، ٢٠٠٩.
٩. التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت،٢٠١٢.
١٠. التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١١،ص٢٣٢.
١١. العراق: الافاق الاقتصادية، ربيع ٢٠١٦، متوفر على الرابط المتاح على شبكة الانترنيت الدولية
http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-spring-2016
١٢. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات آمن الانسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٩.
١٣. التقرير الوطني لحال التنمية البشرية (٢٠٠٨)، بغداد، ٢٠٠٩.
١٤. التقرير الوطني لحال التنمية البشرية (٢٠٠٨)، بغداد، ٢٠٠٩.
١٥. تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١، الصراع والامن والتنمية، (واشنطن: البنك الدولي)، ٢٠١١.
١٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، العراق ٢٠١٨.
١٧. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨.
١٨. حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٢.
١٩. حسين احمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول دراسة مقارنة مع إشارة إلى العراق، مكتبة السنهوري، بغداد،٢٠١٥.

٢٠. حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣وأثر التشريعات فيه، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥.
٢١. رسلان خضور، المؤسسات الرائدة ودورها في الاصلاح الاقتصادي، في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، حول بعض تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ٢٠٠٩/2/3–٢٠٠٩/5/26، دمشق،٢٠٠٩.
٢٢. رياض بن جليلي، برامج الاصلاح المؤسسي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،٢٠٠٨.
٢٣. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧.
٢٤. سندس جاسم شعيث، التحول الى القطاع الخاص في العراق الواقع والسياسات، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٢.
٢٥. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فويدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، العراق، ٢٠١٣.
٢٦. عاطف لافي مرزوك، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق: مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، ط١، بغداد، ٢٠٠٧.
٢٧. عباس علي محمد، الأمن التنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠- ٢٠٠٧)، مركز العراق للدراسات، ط١، الساقي للطباعة والتوزيع،٢٠٠٣.
٢٨. العراق، التقرير القطري رقم ١٦/٢٥٥ الصادر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠١٦.
٢٩. علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٩، الانبار، ٢٠١٢.
٣٠. علي محسن إسماعيل العلاق، البنك المركزي العراقي من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية (١٩٤٧-٢٠١٧)، بغداد، ٢٠١٧.
٣١. عماد عبد اللطيف سالم_الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار- الوظائف- السياسات ١٩٢١-١٩٩٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
٣٢. قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣١.
٣٣. لهيب هيغل، ازمة النزوح في العراق: الامن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، إنكلترا، ٢٠١٦.
٣٤. مايكل جونستون، متلازمات الفساد: الفساد، والثروة، والسلطة، ترجمة: نايف الياسين، ط١، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٨.
٣٥. مظهر محمد صالح قاسم، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، ط١، بغداد،٢٠١٠.
٣٦. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، العراق ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠١١.
٣٧. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان أنموذجاً ١٩٩٠-٢٠١١، العارف للمطبوعات، لبنان، بيروت،٢٠١٢.
٣٨. منتظر فاضل البطاط وندوة هلال جودة، الفساد في الاقتصاد العراقي الآثار والمعالجات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (٢٤)، المجلد السادس، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص٤٧.

٣٩. مظهر محمد صالح، إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق- استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي، بحث متاح على شبكة الانترنت على الموقع:
www.iraq2.2..org/print.top.php
٤٠. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "ملامح الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية"، النشرة الفصلية، العدد الفصلي الثالث"، السنة الثالثة والعشرون، الكويت، ٢٠٠٥.
٤١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، أبريل- يونيو ٢٠١٥.
٤٢. وولفغانغ كاسبر، معالجة الفساد للقضاء على الفقر، مركز الدراسات المستقلة، سلسلة (قضية وتحليل)، المركز العلمي للأبحاث والدراسات الإنسانية، واشنطن، الإصدار ٦٧، ٢٠٠٦.
٤٣. يحيى محمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (٥٤) مطبعة الساقي، ط١، بغداد، ٢٠١٢.

44. International Energy Agency، Iraq Energy outlook، World Energy outlook special report، Pari، France٢٠١٢،
45. World Investment Report (UNCTAD)٢٠١٥،.
46. The World Bank، Doing Business، International bank ofreconstution and Development، the word bank، Washington، sporadic years.
47. Transparency International (TI)، Corruption Perception Index (CPI). www.transparency.org/cpi

التلوث البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٣....التحديات وسبل المعالجة

أ.م.د احمد جاسم الياسري
جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد

م.د. ابراهيم جاسم الياسري
جامعة ميسان/كلية الادارة والاقتصاد

الملخص :

تعرف البيئة بأنها الحيز الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على الموارد المادية والاجتماعية ويمارس فيه علاقاته مع الآخرين ،ومن المعروف إن البيئة الطبيعية تعتمد على ثلاثة مكونات هي الماء والهواء والأرض ، والتي تعتبر من الشروط الأساسية في استمرار الحياة ،ولكي يبقى الإنسان على قيد الحياة فقد اعتمد على الموارد الطبيعية والذي بدوره أدى إلى تحويلها إلى مواد وسلع مصنعة مما أدى إلى ارتفاع معدلات التلوث في نوعية عناصرها وبالتالي وضع تحديات إضافية على التنمية البشرية المستدامة ورفاهية الإنسان.

فقد أصبح تلوث الهواء والماء والتربة يهدد حياة الإنسان والحيوان والنبات في الحيز الحياتي في العالم عامة والعراق بشكل خاص ونظرا لعلاقة رفاهية الإنسان بالعوامل البيئية المحيطة ،وانطلاقا من ضرورة تنمية واستغلال مصادر الطبيعة بالشكل الأمثل لابد من إعادة النظر في كيفية التعامل مع البيئة ووضع تخطيط سليم لاستغلال مواردها بطريقة مدروسة ،وان هدرها أو نفادها في المستقبل يكون أكثر خطرا على النمو والتنمية المستدامة ومن ثم الإخلال في النظام البيئي وما يترتب عليه من أثار سلبية على العالم الحياتي.

فقد تضمنت الدراسة استقراء لتطور مفهوم التلوث البيئي في العراق، بالإضافة إلى ذلك التعرف إلى واقع البيئة في العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣ومن ثم التعرف على الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي ومعالجة التلوث البيئي في العراق بعد التعرف على التحديات التي تواجه البيئة العراقية.

Abstract:

The environment is defined as the space in which man lives، obtains physical and social resources and practices relationships with others. The natural environment is known to be based on three components: water، air، and land، which are prerequisites for sustaining life. Based on natural resources، which in turn led to their transformation into manufactured materials and goods، resulting in high levels of pollution in the quality of their components and thus

placing additional challenges on sustainable human development and human well-being.

The pollution of air، water and soil threatens the lives of humans، animals and plants in the living space in the world in general and Iraq in particular and in view of the relationship of human well-being with the environmental factors surrounding، and from the need to develop and exploit the sources of nature in the best way to re-examine how to deal with the environment and the development of sound planning to exploit Their resources in a calculated manner، and that waste or depletion in the future is more dangerous to growth and sustainable development and thus the disruption of the ecosystem and its negative effects on the living world.

The study included an extrapolation to the environmental pollution in Iraq، in addition to identifying the reality of the environment in Iraq before and after 2003and then identify the economic effects of environmental pollution and address environmental pollution in Iraq after identifying the challenges facing the Iraqi environment.

مشكلة الدراسة :

لقد أصبحت ظاهرة التلوث البيئي في العراق واحدة من التحديات الرئيسة في الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية، مما ترتب عليه الى هدر كبير في هذا المورد، وبالتالي انعكس ذلك على مختلف الميادين من جهة والنظام البيئي من جهة أخرى.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى أهم الملوثات البيئية ومدى تأثيراتها على المجتمع والاقتصاد، وكذلك تهدف إلى التعرف على واقع البيئة العراقية وصولا الى معالجات لهذا التلوث وفق الأساليب الحديثة.

فرضية الدراسة :

تتعرض البيئة العراقية كبقية البيئات العالمية إلى تدهور في نوعية عناصرها ناجمة عن التلوث بأشكاله المختلفة فضلا عن السياسة الاقتصادية المتبعة مما ولد خللا في التوازن البيئي .

منهجية الدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي بالاعتماد على بعض المراجع العربية والأجنبية والتقارير الدولية الصادرة من الأمم المتحدة، وكذلك البيانات الصادرة من وزارة التخطيط العراقية والجهاز المركزي للإحصاء وبيانات وزارة البيئة.

المطلب الأول : الإطار النظري للبيئة :

عرف علم البيئة بأكثر من تعريف ويعود السبب في اختلاف تعريف هذا العلم إلى الاختلاف في الاتجاهات الفكرية للباحثين. فمنهم من ينظر إلى البيئة من جانب اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي بالإضافة إلى جوانبها الأساسية المتمثلة بالجوانب الفيزياوية والبيولوجية، واللذان يمثلان الأساس الطبيعي للبيئة البشرية على اعتبار إن جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي التي تحدد احتياجات الإنسان من طرق و وسائل وأساليب لاستغلال الموارد الطبيعية واستخداماتها [١] ، اذ تم تعريفها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم١٩٧٢بانها "رصد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"[٢]، وقد عرفها البعض بأنها مجموعة المكونات الطبيعية المتمثلة بالماء والهواء والأرض وعلاقتها بالكائنات البشرية والكائنات الحية الأخرى ،والتي من شانها إن تزود الكائنات البشرية بالخدمات الأساسية والضرورية مثل مساندة الحياة والمواد الأولية والطاقة وكذلك تقوم بامتصاص النفايات من جراء الأنشطة الإنتاجية [٣] .

ولغرض تحديد مفهوم البيئة من وجهة النظر الاقتصادية بدقة لابد من الأخذ بنظر الاعتبار جوانب ثلاثة هي[٤] :

١. **الجانب الحيوي :** تناول هذا الجانب المدخل المكاني ويشمل الطبقات السفلية من الهواء والطبقات العليا من الماء والطبقات السطحية من الأرض اليابسة متمثلة بالغلاف الجوي والغلاف المائي والغلاف اليابس على التوالي وان حدود هذا المحيط هي التي ظهرت عليها الحياة المتمثلة بالكائنات الحية الموجودة على كوكب الأرض التي تكون غير مرتبطة بعمل الإنسان.
٢. **الجانب الاجتماعي :** هو حصيلة تراكمات عمل الإنسان الحضارية المتمثلة بعدد من العوامل الفكرية والقانونية والأعراف الاجتماعية المتمثلة من خلال مجموعة من العلاقات والنظم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية التي كونها الإنسان على الجانب الأول ، والتي هي ارث عن أجيال متعددة إلى أجيال قادمة.

---

(١) محمد علي سيد امبابي، الاقتصاد والبيئة ،مدخل بيئي، المكتبة الاكاديمية، القاهرة ١٩٩٨،ص٥٤.

(٢) اياد عاشور الطائي ،محسن عبد علي، التربية البيئية ،المؤسسة الحديثة للكتاب ،ط١،طرابلس ٢٠١٠،ص١٨.

(٣) M.J jhingan chandar K.sharma، environmental economics، theory and managment and policy، vrinda publications(P) ltd.2007.

(٤) أياد بشير عبد القادر ،التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل ،٢..٣،ص٧١ ،ص٧٢.

٣. الجانب التقني : وهو متمثل بكل عمل قام به الإنسان ضمن حدود الجانب الأول (المحيط الحيوي) كالمدن والطرق والمصانع والمزارع ووسائل المواصلات وهذا ما يطلق عليه بالتغيرات التي مثلها راس المال البشري ،وبذلك يمكن أن نقسم هذا الجانب إلى عنصرين:

أ. عنصر طبيعي : يمثل الجانب الفيزيائي للبيئة (ماء، هواء، بحار، محيطات، الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة) .

ب. عنصر بيئي: ويعتبر أكثر شمولا من العنصر الطبيعي إذ أضيف إليه العنصر الصناعي بكل ما يحتويه من عوامل اجتماعية إلى مجموعة من النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية ، التي وظفها الإنسان لتنظيم سلوكه والسيطرة على الطبيعة . وان هذه الأنشطة قد أدت إلى ظهور مشكلة أصابت البيئة وهي التلوث البيئي.

المطلب الثاني : التلوث البيئي و أبعاده:

على الرغم من إحساس الاقتصاديين بخطورة مشكلة التلوث البيئي منذ مدة طويلة حينما تناول بيجو(١٩٣٢) هذه المشكلة إلا إنها لم تأخذ مأخذ الجد حتى الستينات من القرن العشرين بعدما أصبحت مشكلة التلوث البيئي من المشاكل الرئيسية والتي لا تقل خطورة عن المشاكل الأخرى التي بدا العالم في مواجهتها ،فقد بدا التخوف يتزايد خاصة بعد تزايد تركيز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الاحفوري في طبقات الجو مما يهدد لارتفاع درجة الحرارة وإذابة الثلوج وفيضان المياه على المناطق الساحلية[١].

وعليه فان مشكلة التلوث البيئي ترتبط وبشكل أساسي بنمو النشاطات الإنتاجية فكلما ازداد نمو هذه النشاطات ازداد حجم التلوث البيئي وان هذه المشكلة لم تعد تقتصر على حدود اقتصاديات البلدان التي ينبعث منها التلوث وإنما امتدت إلى اقتصاديات الدول النامية ،مما دفع العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى السعي والاهتمام بهذه المشكلة ووضع المعالجات والحلول المناسبة .

وعلى ضوء المشاكل التي تسببها مشكلة التلوث البيئي المرتبطة بالفعاليات الاقتصادية نتيجة الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية المتمثلة بالهواء والماء والتربة لابد من التركيز على أبعاد التلوث ومنها:

١.تلوث الهواء :

إن الغلاف الجوي يحتوي على كميات مقدرة من النتروجين إضافة إلى الأوكسجين ،فان حرق الوقود بمختلف أنواعه يؤدي حتما إلى انبعاثات اكسدات النتروجين ،ولا ينبعث أوزون الطبقة السفلى من الغلاف الجوي بصورة مباشرة من احتراق الوقود لكنه ينتج كيميائيا من التركزات العالية لاكسدات النتروجين والأبخرة العضوية ،في ظل وجود أشعة الشمس وعليه فان تلوث الهواء في الأساس ناتج عرضي لاستهلاك الطاقة[٢].

(١) ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة ،اقتصاديات موارد البيئة ،المكتب الجامعيالحديث ،الاسكندرية،٢٠٠٧،ص٢٩١.

(٢) شارلس كولستاد ،الاقتصاد البيئي ،ترجمة احمد يوسف عبد الخير ،جامعة الملك سعود،الجزء الاول،٢٠٠٥،ص١٩.

إن تطور الأنشطة البشرية المختلفة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية ، وعدم قدرة التوازن البيئي عن المحافظة على البيئة والتكيف معها، أدى إلى ظهور مصطلح الانبعاثات في الوقت الحاضر الذي يطلق على تلوث الهواء وخاصة التلوث المتولد عن المواد الكيماوية والتي أصبحت اليوم من اشد أنواع التلوث البيئي الخطرة، إذ باتت تشكل ضررا ماديا إما بصورة غير مباشرة على رفاهية الإنسان أو غير مباشرة من خلال التدهور البيئي للطبيعة[١]، بالإضافة إلى ذلك إن استهلاك الطاقة الاحفورية يضيف كميات كبيرة من الكربون إلى الهواء الجوي ويظل جانبا كبير منه منتشرا في الهواء الجوي وهذه الكميات ليس من السهولة التخلص منها كما إن كمياتها تكون قابلة للزيادة بمرور الوقت.

ان الملوثات الهوائية الى حد كبير تكون على أسوأ حالتها في المناطق الحضرية نتيجة للتركزات السكانية والتي تشكل مصادر للتلوث من جهة وضحايا له في نفس الوقت من جهة أخرى ،اذ يقود التلوث الهوائي إلى مشكلات صحية بما في ذلك المرض والتهيج الجسدي وانخفاض الأداء البشري ،ويكون أكثر عرضتا لأثار ملوثات الهواء في ألاماكن الحضرية هم الأفراد في سن الشباب والأفراد الذين يعانون من الضعف بسبب إمراض أخرى ،وكذلك يحدث التلوث الهوائي الحضري أضرارا عديدة منها (ضررا ماديا المتمثل بالمباني ويزيد من تكلفة الصيانة ويقلل من جمال الطبيعة) بالإضافة إلى أضرارا أخرى تكون على مستوى إقليمي من خلال الأضرار بالمحاصيل الزراعية وكذلك إلقاء الأحماض الكبريتية في البر[٢].

٢.تلوث الماء:

إن البعد الثاني للتلوث (الماء) لا تختلف أهميته عن البعد الأول (الهواء)بالنسبة للحياة على الأرض فكلاهما يشكل استمرارية الحياة ،إذ إن الماء يدخل في تركيب جميع الأجسام الحية ،فحاجة الإنسان للماء كثيرة ومتعددة ولا تقل هذه الحاجة أهمية عند الحيوان أو النبات ولولا هما لما تمكن الإنسان من تامين غذائه من الزراعة ،إن الذي يهمنا هو استهلاك الماء بكميات كبيرة وعدم الحفاظ عليه من التلوث . فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى الدول الصناعية لوجدناها هي المستهلكة الأولى للماء وخاصة في مجال الصناعة مثل فرنسا وألمانيا يستهلكان حوالي ٥٦%من الماء في النشاط الصناعي وهذا ما يؤكد على إن أهمية الماء في الصناعة لا تقل عن أهميته في الزراعة فهما يؤمنان للبشرية في مجال الغذاء والاستهلاك[٣].

إن التلوث أصاب جزءا كبير من المياه العذبة ومياه البحار بسبب ارتفاع وتيرة التصنيع وزيادة السكان وتركزهم في المدن الحضرية مما أدى إلى ظهور شبكات المجاري الضخمة التي تشبه الأنهار والتي تصب في الأنهار والبحار دون أي معالجة في بعض الأحيان[٤].

٣. تلوث التربة:

(١) محمد علي سيد امبابي،مصدر سابق،ص٧٩.

(٢) شارلس كولستاد ،مصدر سابق،ص١٩،ص٢.

(٣) اياد بشير عبد القادر ،مصدر سابق،ص٨ .

(٤) اياد بشير، مصدر سابق، ص٨٢.

ينشا تلوث التربة نتيجة لتدهور في نوعيتها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والبايلوجية وذلك بفعل الفيضانات والإفراط في الري وإزالة الغطاء النباتي وخاصة بعد إن أصبحت الأرض تستخدم في كثير من الحالات كمستودع للتخلص من النفايات الصلبة [١].

وقد ظهر ذلك بشكل جلي من خلال زيادة معدلات النمو في النشاط الاقتصادي وظهور الاستيطان البشري الواسع الذي انعكس على التوسع في الزراعة واستنزاف الغابات لأغراض صناعية واستخراج المواد الأولية وكذلك التوسع الكبير في استخدام المواد الكيميائية والمبيدات بمختلف أنواعها من اجل زيادة الناتج الزراعي [٢]، كل ذلك أدى إلى زيادة في معدلات تدهور التربة دون الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات التوازن البيئي. ومن جهة أخرى أشار البعض إلى إن تلوث التربة يتأثر بنشاطات الإنسان والحيوان والنبات على حد سواء، فالفضلات الناتجة عن الاستخدام المحلي والصناعي تسبب التلوث للتربة مما يؤدي إلى تدهور خواص التربة، بالإضافة إلى إن نوعية وجودة المحاصيل الزراعية تتأثر عندما تنمو على ارض ملوثة، علاوة على إن مشكلة رمي الفضلات الغير صحيح يمكن إن يكون السبب في تلوث التربة ،كذلك إن فضلات الإنسان والحيوانات تعتبر مصدرا للعدوى والالتهابات والإمراض حيث إن الإمراض تنتقل من خلال قنوات مختلفة مثل الماء والتربة والطعام[٣].

٤.التلوث الضوضائي :

الضوضاء هو شكل من إشكال التلوث الفيزيائي ويمكن تعريفه بأنه "أي صوت غير مرغوب في سماعه " أو هو " إي صوت يؤثر في السمع ويؤدي إلى إجهاد أنفسنا وعدم راحتها " وقد ازداد هذا النوع من التلوث نتيجة التقدم التقني بسبب تزايد وسائل النقل مثل الطائرات والمطارات وحركة السير على الطرق السريعة والقطارات بالإضافة إلى مصادر أخرى لا تقل عنها ضوضاءً مثل أصوات آليات الإنشاءات واليات الزراعة وجوقات الموسيقى المعدنية الصاخبة ومكبرات الصوت العالية في الإعراس وأصوات الآلات في المصانع والمناجم والأصوات الكثيرة المتداخلة في الأسواق المكتظة ،وهذا بدوره يؤدي إلى ضرر ليس على حاسة السمع فقط ولكن على الإنسان والحيوان والبيئة بشكل عام[٤].

المطلب الثالث : واقع البيئة في العراق قبل عام ٢٠٠٣:

لقد اهتم العراق بالبيئة قبل التغيير من خلال وضع التشريعات القانونية التي تنظم شؤون البيئة وتمثل ذلك بالجانب التشريعي ،ففي عام ١٩٦٧صدر القانون الذي يؤكد على وضع أسس لصيانة الأنهار والمياه العمومية فضلا عن تحديده للحدود العليا المسموح بها في نوعية المياه المطروحة لمختلف الأنشطة والفعاليات الزراعية ولازال هذا القانون نافذ لحد ألان ،وتم تعديل

---

(١) السياسات البيئية ،سلسلة دورية تعنى بقضايا البيئة في الاقطار العربية، العدد٢٥كانون الثاني ،٢٠٠٤،السنة الثالثة ،ص٤.

(٢) محمد علي سيد امبابي، مصدر سابق، ص٨٩.

(3)130M.J jhingan chandar K.sharma.p.47

(٤) عبد القادر عابد ،غازي سفارين ، اساسيات علم البيئة ،دار وائل للنشر ،ط ٣ ،٢٠٠٨،ص١٩٣٠ .

فقراته لتلائم مع الظروف للبلد[١]، وبعد مشاركة العراق في مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية عام ١٩٧٢،تشكلت الهيئة العليا للبيئة البشرية عام ١٩٧٤ ،ومارست تلك الهيئة إعمالها حتى تم تشكيل المجلس الأعلى للبيئة البشرية عام ١٩٧٥،والذي تم تعديل تسميته فيما بعد ليصبح مجلس حماية البيئة[٢]، كما تم وضع قانون للصحة العامة رقم ٨٩ لعام ١٩٨١ ويتضمن هذا القانون ،فضلا عن مياه الشرب ونوعيتها من حيث مواصفات مواقع مياه الشرب وطريقة التصفية المتبعة واعتماد المواصفات العالمية لمياه الشرب ووجوب احتواء كل مشروع تصفية للمياه على مختبر متكامل لإجراء الفحوصات الكيميائية والبايلوجية والفيزيائية لتحديد كفاءة علمية للتصفية والتعقيم .

وبعد تأسيس المديرية العامة للبيئة البشرية تم تشكيل "المجلس الأعلى لحماية وتحسين البيئة ،الذي يهدف إلى حماية البيئة ومنع تلوثها ووضع السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة لذلك ووضع الضوابط المتعلقة بملوثات البيئة ،مع أبداء الرأي في العلاقات الدولية للعراق في مجال حماية وتحسين البيئة" بموجب القانون(٧٦) لعام ١٩٨٦،كما تأسست بموجب المادة ١٢ من القانون أعلاه دائرة حماية وتحسين البيئة لتحل محل المديرية العامة البشرية وتمارس مجموعة من الاختصاصات منها دراسة المشاكل المتعلقة بالتلوث البيئي في العراق واقتراح الحلول لها بالإضافة إلى أجراء الفحوصات المتعلقة بجميع الملوثات البيئية ومتابعة سلامة وتحسين البيبئة[٣]، ثم صدر قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٣ لعام ١٩٩٧ والذي بموجبه حل محل القانون رقم(٧٦) لعام ١٩٨٦ ،إذ يتضمن هذا القانون ولأول مرة أحكاما محددة وواضحة لحماية وتحسين البيئة ومنها[٤]:

- توفير متطلبات قياس الملوثات .
- تزويد دائرة حماية وتحسين البيئة بنتائج قياس الملوثات .
- توفير وسائل ومنظومات معالجة الملوثات وتشغيلها.
- بناء قواعد للمعلومات.
- خضوع كافة النشاطات المؤثرة على البيئة للرقابة .
- وضع إلية محددة لدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لأي مشروع يتضمن تقرير للأثر البيئي.
- منع تصريف أي مخلفات زراعية أو صناعية أو نفطية أو خدمية إلى الأنهار،أو المصطحات المائية الجوفية آو الهواء أو الأرض.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بالجانب التشريعي والقانوني للنظام البيئي في العراق منذ ثلاثة عقود ونيف لم نلاحظ أي مؤشرات تدل على تطور النظام البيئي خلال المدة المذكورة مما يؤكد ضعف القرار الاقتصادي والتنموي في العراق ،إذ تعرضت البيئة إلى العديد من المشاكل

(١) حارث حازم ايوب ،فراس عباس فاضل،التلوث البيئي معوقا للتنمية ومهددا للسكان ،المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ،مجلد٢،عدد٣،جامعة الموصل ٢٠١٠،ص٢٥٩.

(٢) وزارة التخطيط ،جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠_٢٠١٤ ،بغداد،٢٠٠٩،ص١٦٧.

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) حارث حازم ايوب ، فراس عباس فاضل ،مصدر سابق،ص٢٥٩،ص٢٦.

والتحديات والتي اختلفت مسبباتها بين صانعي القرار وبين البرامج التنموية وبين الحروب والعقوبات الدولية، مما ولدت أثارها السلبية على مستقبل البيئة فكانت النتيجة تحول الأراضي المنتجة إلى ارض قاحلة بفعل أنشطة الإنسان المختلفة كذلك ظهور مشكلة تلوث المياه والهواء بجميع أنواعها مما غير المعالم الطبيعية للبيئة فضلا عن تردي نوعية الخدمات والبنية التحتية ومشاريع الصرف الصحي وتراكم النفايات ومشاريع صناعة النفط واستخراجه دون الأخذ في نظر الاعتبار متطلبات التوازن البيئي وبذلك أصبح البلد عاجزا عن توفير مقومات الأمن البيئي والتي تتمثل بالبنية التحتية السليمة والكوادر البيئية المتخصصة والتخطيط العمراني المطابق للمواصفات البيئية وغياب الوعي البيئي وروح المواطنة والتكنولوجيا المتطورة المصاحبة للبيئة وهذا ما يؤكده برنامج البيئة للأمم المتحدة إلى إن تدمير البيئة يعتبر من النتائج الحتمية التي تصاحب الحروب.

المطلب الرابع: واقع البيئة في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

بعد عملية التغيير التي حدثت في العراق تحققت خطوات جديدة في مجال البيئة ،وقد تغيرت النظرة باتجاه الحفاظ على البيئة من خلال تأسيس وزارة خاصة بالبيئة العراقية والتي رسمت برنامجا ذو نظرة شمولية وطموحة ضمت مشاريع مختلفة في هذا المجال من اجل معرفة أهم المشاكل البيئية التي يعاني منها البلد وإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها خاصة بعدما عانت البيئة من إهمال كثير خلال القرن الماضي .فقد تم وضع التشريعات والقوانين الخاصة بالبيئة إذ نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وفق المادة ١١٤ الفقرة ٣ على "رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم"[١]، وعليه تغيرت النظرة التقليدية التي كانت سائدة والقائمة على فصل البعد البيئي عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في مسيرة التنمية، كما تم مصادقة مجلس النواب على قانون حماية وتحسين البيئة عام ٢٠٠٩ والذي يعتبر أكثر القوانين فاعلية في معالجة مشاكل التدهور البيئي وكذلك وضع الضوابط الصارمة للتعامل معها إذ يتضمن هذا القانون فقرة تتعلق بتأسيس شرطة بيئية لمحاسبة المخالفين فضلا عن تبنيه مجموعة أهداف منها بناء قاعدة معلومات خاصة بالبيئة العراقية تتضمن مستوى الملوثات والجهة المسببة لها ،وكذلك حماية المياه والهواء والحد من الضوضاء وزيادة مستويات الرقابة البيئية [٢]، وهذا ما أكدت عليه خطة التنمية القومية ٢٠١٠_٢٠١٤.

المطلب الخامس: إبعاد التلوث البيئي في العراق:

للتلوث البيئي أبعادا متعددة سبق وان تطرقنا لها في الإطار النظري للبيئة وهنا لابد من التعرف على هذه الأبعاد ضمن واقع البيئة العراقية من اجل تقدير حجم الضرر الذي لحق بها.

(١) دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥،ص٧١.

(٢) وزارة التخطيط ،خطة التنمية القومية، مصدر سابق ،ص١٦٨.

البعد الأول :تلوث الهواء:

تنقسم ملوثات الهواء تبعا لإلية إنتاجها فهي بذلك تنقسم إلى قسمين ملوثات أولية وهي تلك التي تخرج إلى الهواء من مصدر التلوث مباشرة كغاز ثاني أكسيد الكبريت الذي يضاف إلى الهواء عند حرق الوقود الاحفوري، وملوثات ثانوية تنتج من تفاعل الملوثات الموجودة مع بعضها البعض[١] .

وعلى الرغم من تعدد وتنوع مصادر تلوث الهواء في العراق إلا أنها تكون في الغالب من الملوثات الأولية والتي اغلبها ناجمة عن تسرب مواد غريبة إلى الطبقة الهوائية من المصادر الصناعية وعوادم السيارات التي ازداد عددها بعد عام ٢٠٠٣إذ وصل عدد السيارات التي تمتلكها أجهزة الدولة والقطاعين العام والمختلط إلى (٢٩.٦٤)سيارة وقد ازداد هذا العدد إلى (٣٤٤٥.) سيارة لعام ٢٠٠٥ ،ثم ازداد عدد السيارات في عام ٢٠٠٧ إلى (٤٤٨٤٢) سيارة وازداد العدد ايضاً حتى بلغ عام ٢٠١٤ (٢١٩٥٥.)سيارة باستثناء إقليم كردستان، وقد بلغ عدد سيارات القطاع الخاص بمختلف انواعها في العام ٢٠١٤ (٥٣٨٨٩٦٨) بضمنها اقليم كردستان[٢].

اذ إن اغلب هذه المركبات كانت تعتمد على الوقود المستورد ذو النوعية الرديئة مما زادت من التلوث البيئي وكذلك الدقائق العالقة والرصاص التي تجاوزت تراكيزها الحدود الوطنية والبالغة (٣٥.)ميكروغرام/م٣ .في حين تتراوح الحدود العظمى المسموحة للتعرض لغاز(So2) بين (٣و١.) جزء بالمليون اعتماداً على زمن التعرض.

والجدول الاتي يوضح الدقائق العالقة و معدل تركيز غاز (SO2) لثلاث محافظات:

جدول (١)المعدل السنوي لتراكيز مجموعة الدقائق العالقة بوحدات ميكروغرام/ م٣ ومعدل تركيز غاز (SO2) جزء بالمليون في محطات المراقبة

المحافظة	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤	
	المعدل السنوي للدقائق العاقة	ومعدل تركيز غاز (SO2)	المعدل السنوي للدقائق العاقة	ومعدل تركيز غاز (SO2)	المعدل السنوي للدقائق العاقة	ومعدل تركيز غاز (SO2)
بغداد	.٨٣	٣٥...	١٣٨٩	٣٥...	٥٢٥.٨	١٨٢..
البصرة	٤٣٦	...	...	٢٩...	...	...
نينوى	١٣٩٤	...	٦٩٤	٣٨...	٢٤٢	...

(...) البيانات غير متوفرة

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٦، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء.

(١) عبد القادر عابد ،غازي سفاريني، مصدر سابق،١٦٥.

(٢) 22. البيانات الواردة في المتن مأخوذة من المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات المذكورة.

ونلاحظ من الجدول أعلاه إن المعدل السنوي لتراكيز مجموعة الدقائق العالقة في المحافظات الثلاثة ، إذ ظهر أعلى معدل لهذه التراكيز في محافظة نينوى والبالغ (١٣٩٤) في عام ٢٠١٢،ثم تلتها محافظة بغداد بمعدل (١٣٨٩) في عام ٢٠١٣، فقد سجلت معدلات تجاوز الحدود الوطنية والبالغة (٣٥.) ميكروغرام/م٣ في بغداد لعام ٢٠٠٦،وحتى في محافظة البصرة التي سجلت اقل معدل تركيز لمجموع الدقائق العالقة في السنوات الثلاث المذكورة في الجدول اعلاه فانها ايضاً قد تجاوزت الحدود الوطنية المذكورة، أما بالنسبة لتركيز غاز (SO2) هو الأخر تجاوز الحدود الوطنية في مدينة بغداد فقط بلغ في عام ٢٠١٤ (..١٨٢) وهو اعلى من الحد الوطني المقترح و البالغ (...٤) بوحدات ppm.

ومن المصادر الأخرى المؤدية إلى تلوث الهواء هو الغبار المتساقط ،الذي يعتبر احد المؤشرات المعتمدة لنوعية الهواء المحيطة على مستوى المحافظات وخصوصا القريبة من المناطق الصحراوية ،فقد بينت الدراسات والتقارير التي أجريت خلال السنوات الماضية إلى ان الغبار العالق يشكل المشكلة الرئيسية ثم يليه الغبار المتصاعد ثم العواصف الترابية وهي ظواهر طبيعية مألوفة ومتكررة في العراق خلال العقد الأخير، بسبب إزالة وقطع الغطاء النباتي لاسيما في المناطق الجنوبية من البلد ،كذلك تأثير الجفاف الناجم عن شحة المياه وقلة تساقط الأمطار[١]، ويمكن توضيح الغبار المتساقط من خلال الجدول الاتي:

جدول (٢)

الحد الأدنى والحد الأعلى لكمية الغبار المتساقط بوحدات (غم/م٢/شهر) لمحافظات العراق للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٤)

المحافظة	٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤	
	الحد الادنى	الحد الاعلى	الحد الادنى	الحد الاعلى	الحد الادنى	الحد الاعلى	الحد الادنى	الحد الاعلى	الحد الادنى	الحد الاعلى	الحد الادنى	الحد الاعلى
نينوى	٩	٦.	٨	٢٧	٩	٣.	٧	١٨	٧	٢٤	..	..
كركوك	٢.	١٤٥	٢.	٨.	٢.	٧.	١٩	٨٦	١.	٦٦	٧	١٤
صلاح الدين	١١	٥١٤	١٦	٧١	٨	٩٧	٩	١.٧	٣٧	١٩٢	٣٢	٥٨
ديالى	٢	٤٥	٢	٣٤	١١	٥٢	١٧	٥٥	٨	٣٧	٥	١٥
الانبار	٥	١٤٢	١٦	٨٩	١٣	١٦٤	١.	٢.٦	٦	٩٨	..	..
بغداد	١.	١.٢	١١	٦١	١.	٩٤	١١	٥٧	٩	٤٦	٥	٢٧
بابل	١٤	١١٥	٢.	٧٩	١٦	١٣٥	١٦	١٣٢	١٢	٦٨	٥	٢٧
واسط	٢١	٦١	٢١	٤٣	٢.	٦٦	٦	٥.	٢	٣٩	٦	١٨
كربلاء	١٢	١٣٧	١٨	١١٣	١٣	٢٤٤	٢.	١١٦	٦	٥٣	٦	١٦٦
القادسية	٧	٦٧	١٥	٨٣	١.	٦٤	٦	٧١	٨	٣٣	٧	٣١
النجف	١٧	٧٥	٢٧	١٥٤	١٥	٢٦٣	٧	١٩٣	١.	٦٣	٨	٣١
المثنى	١١	٤٤	١٩	٢٢٦	٢٣	١٨١	١٨	..١	٩	٤٧	١١	٣٢
ميسان	٩	٢٨	٩	٢٩	٩	٣٤	١١	١٥	١.	١٤	١.	١٣
ذي قار	٢١	١٣.	١٨	١٤٧	١٢	١.٣	١٢	٤٨	١.	٦٩	١٥	٥٦
البصرة	١.	٥٢	١٢	٣٨	٧	٤٤	٨	٢٨	٦	٤٤	٦	٢٧

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البيئة،ا لمجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٦.

(١) حارث حازم ايوب ،فراس عباس فاضل ،مصدر سابق،ص٢٥٣٠

ويظهر الجدول أعلاه إن محافظات صلاح الدين والمثنى و النجف والانبار وصلاح الدين وكربلاء قد سجلت أعلى حد من كمية الغبار المتساقطة مقارنته مع محافظات العراق للاعوام من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٤ على التوالي ،وان أدنى حد ظهر في محافظات ديالى ونينوى والبصرة والقادسية وواسط و(بغداد والانبار) على التوالي لذات الاعوام.

إن زيادة هذه الملوثات في البيئة العراقية عن الحدود المسموح بها وطنيا ودوليا وخاصة في المناطق السكنية لها أثرها الكبير في العديد من المشاكل على مستوى الصحة البشرية وخاصة لذوي الأعمار الحساسة وهذا ما يفسر لنا انتشار الولادات المشوهة وزيادة إمراض السرطان وضيق النفس الناتجة عن تلوث الهواء. وبالتالي يكون أثره السلبي على حاضر ومستقبل التنمية البشرية المستدامة والبيئة في العراق، فقد اتسعت هذه المشاكل في ظل ضعف القوانين والرقابة البيئية الرادعة للمخالفين وكذلك ضعف الوسائل اللازمة وأجهزة التحكم التي تقلل من انبعاثات الملوثات للمراكز الصناعية وقطاع المواصلات والمصادر المنزلية وغيرها.

البعد الثاني: تلوث المياه:

تعتبر المياه من أهم عناصر التنمية وأكثرها ندرة في العالم إذ ظهرت مشكلة تلوث المياه بجميع إشكالها متمثلة بالمياه الجوفية ومياه الأنهار والبحيرات والبحار، نتيجة لعمليات وبرامج التنمية الاقتصادية التي اتبعتها معظم بلدان العالم دون الأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين التنمية والبيئة أو ما يطلق عليه نظام التوازن البيئي ،وتتمثل أهم ملوثات المياه في المركبات الكيميائية المختلفة والناتجة عن الصناعة والمبيدات الحشرية ومركبات الأسمدة الزراعية والصرف الصحي في المناطق الحضرية .بالإضافة إلى ذلك كان لتطور صناعة النفط واستخراجه دور مهم في زيادة تلوث المياه بمختلف إشكالها ،ويعد العراق واحدا من البلدان المتأثرة بهذا التلوث من خلال طرح المخلفات والمياه الملوثة في مياه الأنهار والمياه الإقليمية بدون معالجة مما اثر على نوعيتها.

لقد تعرضت البيئة في العراق للتلوث بشكل كبير خلال النصف الأول من عقد السبعينات في القرن المنصرم من جراء التطور الصناعي ،إذ إن العديد من الصناعات القائمة في تلك المدة كانت تفتقر إلى شروط التوازن البيئي من حيث مواقعها وطرق تصريف مخلفاتها والتي اعتبرت من ابرز مصادر التلوث البيئي وخصوصا على الموارد المائية وللسببين التاليين[١]:

- إن غالبية الصناعات العراقية صممت بالقرب من الأنهار من حيث اختيار مواقعها أو تصريف مخلفاتها دون الأخذ بنظر الاعتبار شروط ومتطلبات الملوثات البيئة .
- تميزت المياه المسترجعة من الصناعة بتراكيز عالية من الملوثات تطرح غالبيتها إلى الأنهار دون معالجات.

لقد اتسمت المرحلة الراهنة بالعديد من الملوثات للمياه ومنها الملوثات الصناعية السائلة والملوثات العضوية والمخلفات السائلة للمستشفيات ومياه الصرف الصحي والتي تميزت بارتفاع تراكيز الملوثات فيها والجدول الأتي يبين ذلك :

(١) تقرير الاحصاءات البيئية للعراق لعام ٢٠٠٩ ،مصدر سابق،ص٤.

جدول (٣)

خلاصة كميات المياه المستخدمة و المصروفة من المعامل التابعة لوزارة الصناعة و المعادن حسب القطاع للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)

	القطاع	الكيميائي	الهندسي	الغذائي	النسيجي	الانشائي	المجموع
٢٠١٠	المياه الكلية المستخدمة (م٣/يوم)	١٢.٩٤...	١٣٩٩١..	٦٦٩...	١٦٢٨٤..	٢٧.١٢..	١٨٤٩١٧..
	المياه الكلية المصرفة (م٣/يوم)	٥٧٩٢٨.٥	٨٢٤٩..	٢٩٩٤..	١١.٩٧..	١٣٣.٢..	٩٣٥٧...
٢٠١١	المياه الكلية المستخدمة (م٣/يوم)	٨٣٧٩٤.٦	١٣٤٨٧.٥	٤٨٥٦..	١٢٨٤٩.٤	٢٥٧٩٢..	١٤.٧٧٩.٥
	المياه الكلية المصرفة (م٣/يوم)	٥..٤٧.٣	٧٩٣١.٨	٢٣٥٨..	٨٥١٥.٢	١٣٩٢٩.٥	٧٩٧٦٥..
٢٠١٢	المياه الكلية المستخدمة (م٣/يوم)	٦.٢٩٣.٦	١٦٤٤٣.٨	٥.٥٢.٣	١٣١٨٤.٧	١٨٤٣٣.٤	١١٣٤.٧.٨
	المياه الكلية المصرفة (م٣/يوم)	٢٧١.١.٥	٩..٥٨١	٢٢٤٩..	٨٣٩٥..	٨٧٢٨..	٥٢٢٨٤.٤
٢٠١٣	المياه الكلية المستخدمة (م٣/يوم)	٩١٣٣٩.٨	١٧٥٥٨.٥	٩٤٩٤.٣	١.٨٩٨.١	٣٥٥٣٦.٥	١٦٤٨٢٧.٢
	المياه الكلية المصرفة (م٣/يوم)	٣٣٧٣٩.٣	٩١٣٦.٩	٦.٣٣.٨	٦٣٤٩.٧	١٤.٥٨.٥	٦٩٣١٨.٢
٢٠١٤	المياه الكلية المستخدمة (م٣/يوم)	٤٤٣٣٨.١	٢.٦٩٨.٢	٣٤٧٦..	٤٨٤٤.٧	٢٨٧٤٣.٧	٦...١.٢١
	المياه الكلية المصرفة (م٣/يوم)	١٧٥٥٤.٨	١١٥٣٤.٥	١٦١١.٥	٣٣٨٨..	١١١٥٥.٣	٤٥٢٤٤..

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البيئة، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٦.

يبين الجدول أعلاه إن وزارة الصناعة والمعادن قسمت قطاعاتها إلى خمسة قطاعات وهي(الكيميائية ،الهندسية ،الغذائية ،النسيجية ،الإنشائية)إذ كانت أعلى كمية مياه كلية مستخدمة في القطاع الكيميائي واقل كمية مياه كلية مصرفة كانت في القطاع الغذائي في السنوات الموضحة في الجدول ، والتي تطرح كمية المياه المصرفة مباشرة إلى المياه وشبكات المجاري والصرف الصحي والبعض منها الى الأراضي المجاورة والبعض الأخر إلى التدوير والمبازل.

فقد أشارت العديد من الدراسات إن الصناعة والزراعة تستخدم ألاف المركبات الكيميائية العضوية المصنعة في إنتاج في إنتاج المواد البلاستيكية والمبيدات والأدوية والأصباغ ومواد أخرى مختلفة والكثير من هذه المركبات ذو سمية عالية جدا يمكن إن تنجم عنها تشوهات خلقية أو الإصابة في مرض السرطان ،وما يفاقم المشكلة إن بعضا من هذه المركبات غير الرفيقة بالبيئة لا يتحلل بالسرعة الكافية بحيث يشكل وصولها إلى المياه تهديدا خطيرا لصحة الإنسان إذا ما تم استنشاقه أو تناوله[١]، وعلى ضوء ذلك فقد أشار الجدول السابق(٣) إن كمية الملوثات العضوية للمياه كانت اعلي تركيز للمخلفات السائلة مطروحتاً من القطاع الكيميائي وبالتالي فان مثل هذه المطروحات سوف يكون لها الأثر البالغ على النظام البيئي في العراق ومن ثم الإخلال في التوازن البيئي في ظل ضعف الرقابة البيئية.

وإذا ما تابعنا واقع محطات الصرف الصحي فأنها تتصف بارتفاع تراكيز المواد العضوية فيها ،والتي تجمع بواسطة شبكات المجاري وتدفع إلى محطات لغرض معالجتها وجعلها ضمن المحددات المقبولة قبل طرحها للمياه ،إذ إن هذه المحطات تتميز بقدمها وقلة عمليات الصيانة وعدم كفاءة وحدات المعالجة بالإضافة إلى ذلك افتقارها إلى وحدات معالجة كيماوية مع ضعف

(١) عبد القادر عابد ،غازي سفاريني،مصدر سابق،ص٢٢١.

الطاقة الاستيعابية لتلك المحطات ،حيث تستلم مياه أكثر من طاقتها التصميمية ،فقد أشارت وزارة البيئة عند متابعتها (٣) محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي ، وجدت إن (٦) محطات تصرف مياهها إلى النهر و (٥) محطات إلى المبزل و(١١) محطة منها غير صالحة للعمل أو متوقفة و (٨) محطات صالحة للعمل[١].

البعد الثالث : تلوث التربة :

تتعرض التربة في العراق لتدهور بيئي في نوعية عناصر تربتها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والبايلوجية ،وذلك بفعل الفيضانات والإفراط في الري وإزالة الغطاء النباتي الذي أدى إلى تحول الأراضي المنتجة إلى أراض قاحلة وبسبب أنشطة الإنسان كاجتثاث الأشجار للزراعة والوقود والبناء ، وكذلك ارتفاع ملوحة التربة وتلوث مياه الري والاستخدام غير المدروس للأسمدة والمبيدات وكذلك العمليات العسكرية التي خاضها العراق مما ولد توازن بيئي هش.

إن البيانات والدراسات المتاحة حول تلوث التربة بالأسمدة والمبيدات في العراق محدودة جدا وعلى العموم لا يعاني البلد من مشكلة التلوث بالأسمدة والسبب يعود إلى إن التربة العراقية تعاني من نقص العناصر الغذائية فيها هذا من جانب ،وان استخدام الأسمدة لا يزال دون المستويات المطلوبة من جانب أخر، اذ إن مشكلة إضافة الأسمدة تنحصر بتلوث المياه الجوفية والأنهار حيث تتعرض الأسمدة المضافة إلى التربة إلى الانجراف نتيجة لسقوط الأمطار الكثيفة والتعرية حيث يترشح البعض منها إلى المياه الجوفية من خلال التربة[٢].

إن الأراضي الصالحة للزراعة في العراق تعاني اليوم من تدهور بيئي كبير بسبب عدم وجود التقنية الحديثة التي تتلاءم مع الظروف الطبيعية التي تسببت بأضرار كبيرة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وما يعرف اليوم بظاهرة التصحر والمتمثلة بالانجراف الهوائي والانجراف المائي وزيادة تملح وتصلب التربة والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول الأتي:

(١) وزارة التخطيط ،خطة التنمية القومية للسنوات ٢٠١٠_٢٠١٤ ،مصدر سابق،ص١٦٨.

(٢) حارث حازم ايوب ،فراس عباس فاضل، مصدر سابق،ص٢٥١.

جدول (٤)

المساحة المتأثرة بالتصحر ونسبتها في العراق

نوع التصحر	الشدة	المساحة المتأثرة(هكتار)
الانجراف الهوائي	خفيف_متوسط شديد_شديد جدا	١٤٣١... ٦٣٥...
الانجراف المائي	خفيف_متوسط شديد_شديد جدا	٤٦٩١...
تملح التربة	خفيف_متوسط شديد_شديد جدا	١٣٢٢... ٦٦٧٩...
تصلب التربة	كلسي جبسي	١٦٧٧١... ٨٦.....
مجموع المساحة المتأثرة بالتصحر ونسبتها		٤.١٢٩=%٩٢.٢...

المصدر تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠٠٩ ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية إحصاء البيئة ٢٠١٠ ،جدول رقم (٣-١٦) ص٥٧ .

وقد تفاقمت هذه المشكلة بعد العمليات العسكرية للحروب التي خاضها العراق ،وخاصة حرب الخليج الأخيرة التي استخدم فيها الحلفاء اليورانيوم المنضب ،والذي يعده الخبراء من اخطر مصادر تلوث البيئة والتربة العراقية لما له من أثار سلبية خطيرة على صحة الإنسان وإصابته بأمراض متعددة وبهذا سيكون لدينا تلوث معقد للغاية في التربة بسبب طول حركة الرياح والأمطار التي أدت إلى انتشار غبار اليورانيوم المنضب على قشرة التربة[١] ، وبالتالي تأثيراتها على التنمية البشرية المستدامة .

وعلى ضوء ذلك أصبحت الأبعاد الأساسية للتلوث البيئي (تلوث، الهواء والماء والتربة) تهدد حياة الإنسان والحيوان والنبات في المحيط الحياتي في العالم عامة والعراق خاصة، وانطلاقا من فكرة الارتباط بين رفاهية الإنسان والعوامل البيئية المحيطة من جهة وضرورة تنمية واستغلال مصادر طبيعية من جهة أخرى ،ينبغي على الحكومة العراقية والشعب العراقي إعادة النظر في كيفية التعامل مع البيئة ووضع تخطيط سليم لاستغلال مواردها ،والإشارة إلى العواقب المحتملة لاستغلال الموارد الطبيعية بطريقة غير سليمة وان نفاذها في المستقبل يكون أكثر خطرا ،لذا من الضروري أجراء دراسة للأضرار الناجمة عن تلوث الهواء والماء

(١) ارثنفنون امي، كيف تقصف امريكا ابناءها بالسلاح النووي ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٢٩٧ ،بيروت ، ص٤٣٠ .

والتربة[١]، ووضع سياسة بيئية مثلى تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي.

المطلب السادس: الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي :

هناك العديد من الآثار الاقتصادية السلبية التي تتولد عن التلوث البيئي ويمكن تبيانها فيما يلي :

أولا: ارتفاع درجة الحرارة :

يؤدي تلوث الهواء الجوي إلى ارتفاع درجة حرارة الجو في العالم وهذا الارتفاع في درجة الحرارة يعود إلى ما يطلق عليه (اثر الصوبة الزجاجية)*[٢]، ويترتب على هذا الارتفاع العديد من التغيرات منها[٣]:

أ. تغير في أماكن سقوط الأمطار :حيث تزداد كمية الأمطار وغزارتها في منطقة معينة وتقل في منطقة أخرى ،إذ إن تغير نظام هطول الأمطار سيزيد من مشكلة تدهور الأراضي والتصحر في المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص ،لما له من تكاليف اجتماعية واقتصادية وايكولوجية ، وقد بينت الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية والرصد الزلزالي تباينا كبيرا في هطول الأمطار بين محافظات العراق فكانت اعلى حد لهذا الهطول في محافظة نينوى والبالغة(٤٥٥.٥) وأدنى حد كان في محافظة القادسية والبالغة(١٢٤..) في عام ٢٠١٤ عند مقارنتها مع باقي محافظات العراق للأعوام المختلفة والجدول الأتي يبين ذلك:

جدول (٥)

المجموع السنوي للإمطار (بالمليمتر) لمحافظات مختارة في العراق للمدة من (٢٠٠٣_٢٠١٣)

المحافظة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نينوى	٢٢٧.٦	٣٥٧.١	٢٩٤.٥	٥١١.٢	١٩٣.٨	١٩٥.٧	٢٢٣.٨	٦..٢٤	٢٩٤.٧	٢٧٨.٦	٤٥٥.٥
كركوك	١٨٣.٦	٣١٢.١	٢٤٩.٤	٤٥٨.٤	١٧٣.١	١٣٤.٩	٢٢٥.٨	٢٦٧.٢	٢٢١.٨	٢٩٢.١	٣٩٤.٣
ديالى	١٧٣.٩	٦..٢٤	..٢٢٢	٢.٥.٢	٢٣٣.٢	١٩٧.٩	١٦٤.٧	٢.٦.٩	١٦٧.٢	٣.١.٩	٣٥٥.٤
بغداد	٦٤.٣	...	١٢٩.٤	١٦٢.٣	٩٩.٢	٥٩.١	٦٧.٥	٩٢.٥	..٩٦	١٨٤.٤	٢٩٦.٧
كربلاء	٥٩.٧	٦٢.٦	..٦٨	٩٦.٢	١..٤	..٧٦	٣١.١	٨٤.٥	٩٨.٢	٧٨.٦	١٨٥.٥
القادسية	١.٩.٢	٥٦.٦	٦...١	١.٦.٩	٤٣.٦	٤٤.٢	٤٦.٢	٤٩.١	٨١.٤	٩٨.٨	..١٢٤
ذي قار	...	٩٨.٦	١.٥.٧	٢٤٥.٨	١١٢.٥	٦٥.٥	٥٦.٩	٥٧.٦	٨٥.١	١١٦.٢	١٧٥.٢
ميسان	٧.٨	...	١٥٨.٢	٢٥١.٤	١٢٥.١	٦..٩	١٧٥.٩	١٢٨.٣	٧..١١	٢١٢.١	٣٢٤.٦
البصرة	...	...	٩٥.٥	١٧٤.١	١٣٩.٢	٦٧.١	٨٩.٨	٣١.٩	٦٥.٣	١١٥.٣	....

المصدر: احصاءات البيئة للعراق لسنة ٢٠١٣،وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، ٢٠١٤،جدول (١-١٦)،ص٥١

(١) خسرو اكرم عثمان ،الرؤيا المستقبلية لقضايا البيئة في العراق ،مجلة عطاء الرافدين ،تصدر عن وزارة الموارد المائية ،العدد(٣٩)،٢٠١٠ ص٣٠.

(٢) * الصوبة الزجاجية :متمثلة بالغازات المتصاعدة من النشاط الانتاجي مثل اول اكسيد الكربون وغاز الميثان نتيجة للطاقة الاحفورية تعمل كغطاء او كصوبة حول الكرة الارضية وهذا الغطاء يسمح لاشعة الشمس بدخول الكرة الارضية ومن ثم يدفئ سطح الارض الا انه لا يسمح لكل هذه الاشعة بالخروج مرة اخرى ومن ثم يختل التوازن بين الاشعة الداخلة والخارجة.

(٣) ايمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة ،مصدر سابق ،ص٢٩٥.

إن هذا التغير سوف يؤدي إلى تغير في المناطق الزراعية على مستوى العالم مما يؤثر سلبا على الإنتاج العالمي من المحاصيل الزراعية والذي ينعكس على الإنتاج العالمي من الغذاء.

ب. إن ارتفاع درجة الحرارة قد يؤدي إلى انتشار ظاهرة التصحر وانحسار الغابات في المناطق التي ينتشر فيها الجفاف ،حيث تتعرض الأراضي الزراعية للتعرية وتصبح مناطق غير صالحة للزراعة بالإضافة إلى زيادة حرائق الغابات وتشير التقديرات إلى تدمير نحو ٩.%من الغابات في الصين و ٣٥% من مساحة الغابات في الدول الأوروبية بسبب شدة الرياح الرملية[١]، أما فيما يخص العراق فقد بلغت مجموع المساحة المتأثرة بالتصحر (٤.١٢٩...)/هكتار، في حين بلغت نسبتها ٩٢،٢%من مجموع المساحة وفقا لبيانات الجدول السابق(٤).

ثانيا: زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة:

تشكل بعض أنواع الغازات التي يطلق عليها غازات دفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون خطرا كبيرا على طبقة الأوزون مسببتا ظاهرة الدفئ الكوني ،إذ يؤدي انبعاث هذه الغازات الناتجة عن احتراق الوقود والنشاط الصناعي وكفاءة عملية الاحتراق بصفة عامة إلى تدمير هذه الطبقة مما يؤدي إلى تسرب الأشعة فوق البنفسجية الضارة إلى الأرض وهذه الأشعة لها خطورة كبيرة على الإنسان والحيوان والنبات، كما إن هناك أنواع أخرى من الغازات مثل اكاسيد الكبريت تتسبب بتساقط الأمطار الحمضية ،والتي تعود إلى الأرض مع سقوط الأمطار والغبار والثلوج[٢]، وهذه الأمطار تدمر الحياة المائية في حالة سقوطها على المحيطات والأنهار والاهوار فضلا عن تدمير المحاصيل الزراعية في حالة سقوطها على الأرض الزراعية .

إن زيادة هذه الانبعاثات يكون لها الأثر الكبير على تلوث البيئة العراقية وخاصة وان البلد استطاع إن يحقق إنجازات مهمة بشأن المحافظة على التنوع البيولوجي من خلال استعادة مناطق الاهوار فيما بين نهري دجلة والفرات بعد تجفيف معظمها والتي كانت تعمل كنظام طبيعي لمعالجة مياه الصرف[٣]، ناهيك عن عدم وجود قياس بعض تراكيز الملوثات بسبب قلة أجهزة القياس أو لعطل بعض الأجهزة فضلا عن عدم توفر مستلزمات التحليل مما يجعلها من الأمور التي تعرقل العمل البيئي في العراق.

ويمكن النظر إلى واقع البيئة في العراق من خلال مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ،فقد أجريت دراسة حول انبعاثات هذا الغاز شمل (٢١٤) دولة يقوم على ترتيب الدول حسب كمية انبعاث الغاز ونصيب الفرد من كمية الانبعاثات السنوية وحسب التصنيف جاءت

(١) المصدر السابق نفسه ،ص٢٩٦.

(٢) الاسكوا،الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من قطاع الكهرباء،اوراق الاسكوا التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،٢..٢،ص١٥.

(٣) تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية ،البيئة من اجل التنمية ورفاهية الانسان ،برنامج الامم المتحدة للبيئة،٢٠١٠،ص١٩١.

قطر على راس قائمة الدول العربية ثم يليها بعض الأقطار العربية الأخرى فيما احتل العراق المرتبة (١٨.) مقارنتا من اصل (٢١٤)دولة[١].

ثالثا: تزايد تكاليف الموارد البشرية والموارد المادية مع زيادة تلوث الهواء:

إن لتلوث الهواء أثار سلبية وخيمة على الصحة العالمية ،إذ يسهم تدهور نوعية الهواء أمراض واضطرابات الجهاز التنفسي مثل (التهاب الشعب الهوائية المزمن والسرطان)اللذين يؤديان إلى الوفاة المبكرة ،فقد أشارت دراسة أجراها البنك الدولي، إن تكلفة الهواء في المناطق الحضرية كانت (٢%) من الناتج المحلي الإجمالي (وقد تم تقسيم هذه التكلفة إلى تكلفة الوفيات تقدر بنحو (٢....) شخص يموتون كل عام من تلوث الهواء وأسبابه والاعتلال والإيراد المفقود من السياحة المحتملة)،وفي المناطق الريفية يستخدم السكان وقود الكتلة الحيوية لإغراض الطهي والتدفئة مما يؤدي إلى تلوث الهواء في الأماكن المغلقة مما يهدد صحة سكان هذه المناطق لاسيما النساء والأطفال صغار السن اللذين يقضون اغلب أوقاتهم داخل المنازل مقارنتا بما يقضيه الرجال في المنزل، وتتراوح التكاليف الصحية في ألاماكن المغلقة ذات الصلة بتلوث الهواء بين (.،١٥_٤٥%)من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يسبب انخفاضا في الانتاج يقدر بحوالي ٩،١% من الناتج المحلي الإجمالي من اقتصاد البلد[٢].

المطلب السادس: التحديات المختلفة للتلوث البيئي في العراق:

لقد واجهت البيئة العراقية تحديات مختلفة تمثلت بالنمو السكاني السريع الذي يمثل التحدي الرئيسي للتنمية المستدامة وما رافقه من هدر كبير في عناصر البيئة ،فضلا عن عدم الاعتماد على الأساليب الحديثة في معالجة الملوثات الناتجة عن الحروب التي ألقت بظلالها على واقع التلوث البيئي مما انعكس سلبا على البيئة بشكل عام ويمكن حصر أهم هذه التحديات والمتمثلة بالاتي:

١. عدم وجود تحديد دقيق لمواقع عناصر تلوث البيئة بما فيها التلوث الإشعاعي بسبب الافتقار إلى انظمه رصد ورقابة ومتابعة شاملة لنوعية البيئة ،فضلا عن تلوث عناصر البيئة كافة وخاصة في المدن الكبرى.
٢. إن زيادة استخدام المولدات الكهربائية الصغيرة لسد الاحتياجات المنزلية والتجارية والصناعية بسبب الاستمرار النقص في إمدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية ،أدى إلى إضرار بالبيئة المحيطة نتيجة حرق كميات كبيرة من الوقود بمختلف أنواعه في ظل محركات احتراق داخلي معظمها قليلة الكفاءة.
٣. الحاجة الى اصدار وتحديث التشريعات والقوانين والمحددات البيئية المعمول بها حاليا لكي تتناسب وتواكب التطورات الدولية في هذا المجال وخاصة التغيرات المناخية.
٤. تفتقر المؤسسات البيئية المحلية إلى الإمكانات المادية والبشرية والتقنية والخبرات في هذا المجال مع ضعف ومحدودية مشاركة العراق في النشاط البيئي الدولي.

(١) خيس عبد الرحمن رداد ،المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة ،المؤتمر الاحصائي العربي الثاني ،٢٠٠٩،ص٨٣٠.
(٢) المصدر السابق نفسه،ص١٥.

٥. ظهور حالة انفصام ما بين البعد البيئي والبعد الاقتصادي والاجتماعي نتيجة عدم إدماج البعد البيئي في فعاليات التنمية مما جعلها بعيدة عن أهداف واليات التنمية المستدامة.
٦. الافتقار إلى دراسات جدية لتقويم الاثر البيئي للمشاريع الاستراتيجية ،فضلا عن عدم وجود بيوت خبرة في مجال إعداد وتقويم دراسات عن التلوث البيئي[١].
٧. غياب الوعي البيئي لدى المواطن عموما ولدى المستثمر بشكل خاص من خلال إهمال المعايير البيئية لحساب المنفعة الاقتصادية الخاصة، فضلا عن عدم ملائمة بعض التقنيات المستوردة للبيئة العراقية.
٨. عدم وجود تخطيط اقتصادي متكامل يوازن بين متطلبات النظام البيئي من جهة، ومستوى الاستغلال المدروس للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية المستدامة من جهة أخرى.
٩. ازدياد ظاهرة العواصف الرملية بسبب التراجع الكبير في المساحات الخضراء الناتجة عن نقص الغطاء النباتي وقلة الإمطار والرعي الجائر لرعاة الأغنام فضلا عن عمليات قطع الأشجار ،خاصة بعد ما مر به البلد من فوضى خلال مرحلة تغيير نظام الحكم.

المطلب السابع: نحو استراتيجية لمعالجة التلوث البيئي:

قد لا يختلف اثنان في إن الهواء النظيف والماء النظيف والأرض التي لم يتم إفسادها هي أهداف يتمناها الجميع ،لكن السؤال الذي يطرح نفسه ،ما مدى استعدادنا للدفع تحقيقا لتلك الأهداف؟ وما هو التهديد الذي تواجهه البشرية والذي يمثله عدم احترامنا لحدود بيئتنا الطبيعية[٢]، لذلك يجب وضع استراتيجيات ملائمة تتضمن الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتتمثل هذه الستراتيجيات في معالجة تلوث الهواء والمياه والتربة.

اولا: استراتيجية معالجة تلوث الهواء:

١. إلزام أصحاب المنشآت الصناعية الملوثة للهواء بتركيب أجهزة للتخلص من الغازات المختلفة أو العوادم الناتجة مع النشاط الإنتاجي.
٢. تطوير استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في مراقبة وقياس نوعية الهواء.
٣. زيادة استخدام مصادر توليد الطاقة المتجددة من خلال الاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية في توليد الكهرباء.
٤. أجراء دراسات معمقة عن مكونات البيئة الهوائية ومدى تفاعلها مع الملوثات.

ثانيا: استراتيجية معالجات تلوث المياه:

١. استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير وحدات معالجة المياه سوءا كانت المياه المدنية أو المياه الصناعية الملوثة لإعادة استخدامها.
٢. إصدار التشريعات القانونية حول ترشيد استخدام الموارد المائية والحفاظ عليها من التلوث ومعاقبة المخالفين.
٣. إقامة دورات إرشادية دورية للمزارعين حول ترشيد استخدام المخصبات الزراعية وما لها من تأثير على المارد المائية.

---

(١) وزارة التخطيط ،خطة التنمية القومية للسنوات ٢٠١٠_٢٠١٤ ،مصدر سابق،ص١٦٩،ص١٧..

(٢) بول .أ.ساميلسون ،وليام د.نوردهاوس ،مايكل ج- ماندل، الاقتصاد ،ترجمة هشام عبد الله ،ا لاهلية للنشر والتوزيع ،المملكة الاردنية الهاشمية،ط١٥، ٢٠٠١، ص٣٧٢.

٤. استخدام تقنيات الري الحقلي الحديثة من اجل تقليل الهدر ورفع كفايته وتقليل نسبة الفواقد منها، فضلا عن استيراد أجهزة متطورة للكشف على المياه الجوفية مع معدات للحفر ذو تقنيات عالية .
٥. العمل على إعادة مناطق الاهوار من اجل المحافظة على التنوع البيولوجي من جهة والعمل كنظام طبيعي لمعالجة مياه الصرف من جهة أخرى.
٦. العمل على توسيع شبكات المياه وتحسين نوعية مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي بالشكل الذي يتناسب مع زيادة معدلات النمو السكاني.
٧. مراقبة مستوى الملوثات في مياه الأنهار والبحيرات والسدود من خلال تطوير قياس بعض تراكيز الملوثات.
٨. العمل على توعية المواطنين عن حماية البيئة وأهميتها ،من الناحيتين الدينية والاجتماعية وفقا لإحكام الشريعة الدينية.
٩. الحد من استخدام المنتجات الثقيلة كالنفط الأسود في المصانع الحكومية والأهلية ومراقبة مخلفاتها والإشراف على طرق معالجتها وفقا للمعايير البيئية.

ثالثا : استراتيجية معالجة تلوث التربة:

١. أجراء دراسات معمقة عن مكونات التربة وخاصة فيما يتعلق باليات تجدد الخصائص الذاتية للتربة.
٢. العمل على وضع خطة بيئية تعمل على الحد من زيادة مساحات التربة المكشوفة من خلال زيادة المساحات الخضراء والعناية بها.
٣. الحد من ظاهرة تزايد ملوحة التربة وفق طرق حديثة ومتطورة.
٤. إتباع نظام المعالجة المتكاملة للآفات، الذي يعتمد على استخدام المحددات البيولوجية والتي تؤدي بدورها إلى خفض معدلات استخدام المبيدات.
٥. العمل على استدامة الزراعة من خلال زراعة بعض المحاصيل ذات خصائص تتلاءم مع طبيعة المناخ في البلد .
٦. الحد من التوسع الحضري العشوائي والعمل على توفير البيئة المناسبة للمناطق الريفية الطاردة للسكان.
٧. تطوير طرق قياس نوعية التربة لغرض التعرف على مدى ملائمة صلاحياتها الإنتاجية لكل محصول معين.

وعلى ضوء المعالجات السابقة التي وضعت لكل من تلوث الهواء والماء والتربة ، لابد وان يكون هناك توجه إلى توعية الجمهور على العمل في الحد من هذا التلوث ، وخاصة وإننا نلاحظ خلو الساحة العراقية من هذا الوعي على اعتبار إن توعية الجمهور جزءا لا يتجزأ من التنمية البشرية المستدامة والتي تعنى بالأجيال المستقبلية .

ومن ثم يجب إن يكون هناك اهتمام بنظافة وسلامة البيئة العراقية من خلال العمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بمسالة التدوير وإعادة الاستخدام ،كذلك العمل على تعريف المستهلك بمصادر التلوث وكيفية التعامل معهم في ضوء استهلاكه للسلع المصنعة والمواد الغذائية ،وهذا لا يتم إلا من خلال تضافر الجهود بين مختلف المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية كمؤسسات حماية البيئة ومؤسسات حماية المستهلك.

الاستنتاجات

١. أن اعتماد التنمية الاقتصادية على تطوير القطاع الصناعي أدى إلى زيادة الكثافة السكانية في المدن وظهور المجتمعات الحضرية الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات التصنيع دون الأخذ بنظر الاعتبار الكلفة الاجتماعية مما أدى إلى زيادة معدلات التلوث بأشكاله المختلفة من نفايات وانبعاثات وزحف نحو الأراضي الزراعية وبالتالي ظهور مشكلة معاصرة جديدة هي مشكلة التصحر.

٢. أن ظاهرة الاحتباس الحراري وزيادة انبعاثات الغازات وتحلل طبقة الأوزون تعتبر من أهم التحديات العالمية التي تواجه البيئة ، والذي ترك آثارا خطيرة على البيئة .

٣. إن استهلاك الطاقة الاحفورية يضيف كميات كبيرة من الكربون إلى الهواء الجوي ويظل جانبا كبير منه منتشرا في الهواء الجوي وهذه الكميات ليس من السهولة التخلص منها كما إن كمياتها تكون قابلة للزيادة بمرور الوقت.

٤. بعد عام٢٠٠٣تغيرت النظرة باتجاه الحفاظ على البيئة من خلال تأسيس وزارة خاصة بالبيئة العراقية والتي رسمت برنامجا ذو نظرة شمولية وطموحة ضمت مشاريع مختلفة في هذا المجال من اجل معرفة أهم المشاكل البيئية التي يعاني منها البلد وإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة.

التوصيات

١. يجب أن يكون الاهتمام بالبيئة وتحقيق التوازن المستدام من مسؤولية وواجبات الدولة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، من خلال العمل على تكوين مؤسسات تعمل على وضع سياسات فعالة تحقق التوازن بينهما.

٢. التأكيد على الحد من انبعاث غاز ثنائي أوكسيد الكربون وتقليل انبعاثاته بنسب تتلأم مع قدرة الغلاف الجوي على استيعابه.

٣. يجب تخصيص نسبة معينة من الموارد المالية التي يتم الحصول عليها من استغلال الموارد الطبيعية إلى المحافظة على البيئة.

٤. تحسين الواقع البيئي في البلد وخفض مستويات التلوث والعمل على وضع خطة بيئية تعمل على الحد من زيادة مساحات التربة المكشوفة من خلال زيادة المساحات الخضراء والعناية بها.

٥. العمل على إقامة شبكة الكترونية تقوم بتحسس التلوث على مسار نهري دجلة والفرات من اجل تقليل تلوث المياه.

٦. العمل على زيادة استخدام مصادر توليد الطاقة المتجددة من خلال الاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية في توليد الكهرباء.

٧. العمل على توعية المواطنين عن حماية البيئة وأهميتها ،من الناحيتين الدينية والاجتماعية وفقا لأحكام الشريعة الدينية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تعزيز النمو في العراق

ا.د. حيدر نعمة بخيت الباحثة: ملاذ مثنى

كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة

المقدمة :

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public– Private Partnership باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات في مختلف بلدان العالم، بعد ان اتضح ان النمو الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام تعتمد على الجمع مابين دور الدولة ودور القطاع الخاص في البناء والتنمية وعلى حشد وجمع كافة امكانات المجتمع، بما فيها من طاقات وموارد وخبرات لدى كل من القطاع العام والخاص للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى انشاء وتشغيل المشاريع بمختلف انواعها. وقد اهتمت الأوساط الاقتصادية من حكومات ومراكز بحوث ومنظمات متخصصة وغيرها في موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل اكبر بعد أزمة الرهن العقاري ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لما نجم عنها من اثار مختلفة على معظم بلدان العالم بشكل مباشر او غير مباشر.

ويعد العراق من البلدان التي تواجه ازمة مالية حقيقية بعد تعرضه الى صدمة مزدوجة تمثلت بانخفاض اسعار النفط في عام ٢٠١٤ واحتلال داعش لمساحة كبيرة من شمال وغرب العراق مما تسبب في تنامي الانفاق العسكري بشكل كبير، لذا فان اسلوب الشراكة يعد الوسيلة الامثل لتمويل وادارة مختلف المشاريع الاقتصادية من خلال الاستفادة من الطاقات المادية والبشرية للقطاع الخاص ومزجها وفق اسلوب معين مع الامكانات الحكومية ومن ثم الخروج بتوليفة مثلى تضمن حل مشكلة التمويل وتحقيق اهداف اقتصاد السوق فضلا عن الحد من مشكلة الفساد الاداري والمالي التي تنخر في اقتصاد البلد، وكذلك الاستفادة من تجارب الشراكة للعديد من بلدان العالم النامي وتوظيفها في انجاح تجربة الشراكة في العراق.

مشكلة البحث :

على الرغم من اهمية اسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل وادارة المشاريع الاقتصادية المختلفة لما له من خصائص ومزايا متعددة وحل للعديد من المشاكل المالية والادارية ومن ثم تعزيز عملية النمو الاقتصادي، الا ان هذا الاسلوب يحتاج الى متطلبات تتصف بالخصوصية وبيئة تتميز بوجود تشريعات مناسبة لغرض ضمان سير العلاقة بين القطاعين واستمرارها بشكل سلس وواضح، وهذه الامور تعد غير متوفرة حاليا في العراق لما يمر به من ظروف وتحديات سياسية وامنية واقتصادية معقدة.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للشراكة في العراق اثارا محفزة للنمو الاقتصادي يمكن الركون اليها في ظل انخفاض الايرادات النفطية جراء انخفاض اسعار النفط.

منهجية البحث :

تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات المختلفة في دراسة وتحليل تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، من دون التقييد بمنهج محدد في هذا المجال، اذ تم الجمع بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وحسب ماتقتضيه المحاور التي تناولها البحث.

هيكلية البحث :

انسجاما مع مشكلة البحث وفرضيته واهدافه تم تقسيمه على ثلاثة محاور فضلا عن المقدمة التي تضمنت منهجية البحث. خصص المحور الاول الى الاطار المفاهيمي للشراكة، اما المحور الثاني فقد تناول واقع الاقتصاد العراقي، بينما المحور الثالث والاخير قد خصص الى الشراكة في العراق. وقد اختتمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوعة البحث.

المحور الأول : مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

اولا: مفهوم الشراكة :

تعد الشراكة من المفاهيم الحديثة نسبيا اذ انها ظهرت لأول مرة في سنة ١٩٨٧تحت مسمى (نظام تجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين) واستعمل لأول مرة لفظ الشراكة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات في مجال العلاقات الدولية[١].

وقد حظي مفهوم الشراكة اسوة بباقي المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية بتعاريف متعددة، منها ان الشراكة عبارة عن عقد بين متعاملين أو أكثر قائم على التعاون فيما بينهم ومتعلق بمشروع او نشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري وعلى أسس ثابتة وملكية مشتركة دائمة، والتعاون بينهم يكون في رأس المال اوفي الملكية وفي المسائل الفنية المتعلقة بالإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات والمعرفة التكنولوجية ومراحل الإنتاج والتسويق، فيتقاسمون بتلك المنافع والأرباح المتحققة من هذا التعاون[٢]، وعرفت الشراكة ايضا على انها الاستثمار من قبل شريكين او اكثر في عمليات إنتاجية أو تسويقية بين الدول الاجنبية أو بين الشركات والدول او بين الشركات فيما بينها واعطاء حق التصرف في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية لاحد الاطراف من دون السيطرة الكاملة عليه [٣]، وعرفت بكونها نشاط اقتصادي ينشأ بتعاون الأشخاص الذين لديهم مصالح مشتركة سواء كانت تجارية او مالية او تقنية أو تكنولوجية لإنجاز مشروع معين[٤]، وتعرف الشراكة كذلك بانها اي التزام بين طرفين يتطلب حشد التعاون والتضامن بينهما لتحقيق أهداف عامة فيشتركان بالالتزام كل حسب قدراته الحقيقية[٥]، ومن تعاريفها نجدها عبارة عن تعاون دولتين أو اكثر في نشاط إنتاجي او تجاري أو استخراجي أو

(١) دليل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني الاتي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures.

(٢) فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، انتراك للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٩، ص٢٤.

(٣) بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وأفاقها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،٢..١، ص ١٢.

(٤) سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ط١٩٨٨،١، ص ١٨-١٩.

(٥) أخر مبالي ولد محمد، الاثار الاقتصادية للشراكة العربية الأوروبية على الاقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر،٢٠٠٣، ص ١٢.

خدمي، فيشتركون برأس المال او العمل او التنظيم بهدف إقامة مشروعات جديدة أو زيادة كفاءة الإنتاج لمشروعات موجودة فعلا عن طريق الاندماج(١).

وقد عرفت الشراكة بين القطاعين بعدة تعاريف ابرزها: هي آلية عمل هدفها حل المشكلات المعقدة او تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفاعلية عالية التي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد وهي لاتمثل القطاع الخاص بشكل مطلق ولا القطاع العام وانما الموازنة بين القطاعين للاستفادة القصوى من ميزات كل قطاع(٢)، وعرفت ايضا بانها اتفاقية بين الجهة الحكومية وشريك خاص لاقتسام المخاطر والفرص في العمل التجاري المشترك الذي ينطوي على تقديم الخدمات العامة(٣).

وكما عرفت على انها احد اشكال التعاون بين القطاع العام والخاص من خلال وضع ترتيبات يستطيع بموجبها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية للمجتمع فيسمح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا عنه، بمعنى اخر يقوم القطاع الخاص بتقديمها بصورة مباشرة(٤)، وعرفت ايضا على انها عقود بين القطاع العام والقطاع الخاص تخول القطاع الخاص بتقديم خدمات عامة ودور القطاع العام هو المراقبة(٥)، ومن تعاريفها هي عقود ادارية تعهد الدولة او المؤسسة بموجبها الى شخص خاص لمدة محددة تتناسب مع حجم الاستثمارات المرتقب انجازها(٦).

وقد وضع البعض تعريفا للشراكة يتمثل بانها اوجه التعاون والتفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص المتعلقة بتوظيف الامكانيات التكنولوجية والبشرية والادارية والمالية والتنظيمية على اساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة والمساءلة لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تهم اكبر عدد من افراد المجتمع ويكون لها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي افضل(٧)، وعرفت الشراكة بين القطاعين هي عملية تعاون القطاع العام وامتداداته من جهة ومؤسسات خاصة من جهة أخرى حول مشاريع مشتركة للخدمة العامة ولا يدخل في هذا النطاق مختلف اشكال التجهيزات والمساعدات الذي تقدمها الحكومة الى القطاع الخاص(٨).

---

(١) بن عزوز محمد، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

(٢) امجد غانم ، دراسة حول الشركات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات العملية، شركة التميز للاستشارات الادارية ، فلسطين، ٢٠٠٩ ، ص ٩.

(٣) دليل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية للمملكة العربية السعودية.
https://www.yesser.gov.sa

(٤) منظمة العمل العربي ، تكامل دور القطاعين العام والخاص في التنمية ، مؤتمر العمل العربي، الدورة ٣٩ ،المنعقدة بالقاهرة للمدة ١/٨/نيسان ،٢٠١٢، ورقة عمل الموسوعة، ص ١.

(٥) محمد متولي دكروري، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية ، وزارة المالية ، قطاع الادارة العامة للبحوث المالية ، مصر، ٢٠١٢ ، ص ٥.

(٦) احمد بو عشيق ، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب ، المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الدولي للتنمية الادارية ١- ٤ نوفمبر ٢٠٠٩ .

(٧) عقيق علاء الدين الريس من الهيمنة الى المنافسة، معهد الامام الشيرازي للدراسات ، واشنطن،٢٠٠٨، ص١.

(٨) منظمة العمل العربي، مصدر سبق ذكره ، ص١.

ثانيا: الشراكة والنمو :

تعتمد الدول او الشركات في كثير من الاحيان في عملياتها التجارية على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من اجل تسريع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[١]، فيتطلب ذلك تخطيط وتنفيذ خطط التنمية وتضافر كافة جهود المجتمع الرسمية وغير الرسمية على المستويين المحلي والوطني من أجل تنفيذ المشاريع التنموية التي تساهم في نمو الاقتصاد للدولة وصيانتها، وتبذل الدولة ما في وسعها من أجل إحداث التنمية في المجتمع لأنه جزء من مهامها وواجباتها تجاه شعبها، إلا أن الدولة لا تستطيع وحدها أن تنفذ جميع بنود خطط التنمية لان إمكاناتها محدودة الأمر الذي يستدعي مشاركة وتعاون القطاع الخاص من مواطنين وأفراد وجماعات في تنفيذ خطط التنمية[٢].

وهنالك مجموعة من المناهج التي تتبع في تحقيق التنمية الاقتصادية هي:

المنهج الأول: أن تقوم الحكومة بتحديد البرامج اللازمة لرفع المستوى الاقتصادي على النطاق المحلي بالتعاون مع القيادات المحلية من دون الاخذ برأي المواطنين على افتراض أنهم لم يصلوا إلى المستوى العلمي المطلوب الذي يجعل لهم رأياً يعتد به.

المميزات:

١. إمكانية التخطيط على مستوى وطني عام.
٢. توفير الخدمات طبقاً لما يراه المخططون.

السلبيات:

١. يؤدي إلى عدم فاعلية المواطنين وسلبيتهم.
٢. تخوف أفراد المجتمع من البرامج التنموية
٣. يؤدي إلى ضياع الجهود الذاتية.

المنهج الثاني: ويتم ذلك عن طريق استثارة اراء المواطنين بواسطة الجهود الذاتية مع تدعيمهم وتعريفهم بالجهود الحكومية لرفع مستوى المعيشة، وهذا المنهج يعتمد بشكل كبير على أثر الجهود الذاتية ويتخذها وسيلة حيوية لتنمية المجتمع.

المميزات:

١. مشاركة المواطنين مشاركة فعلية.
٢. تجاوبهم منذ البداية في التخطيط أو التمويل والتنفيذ ثم المتابعة والتقييم.

السلبيات:

قد يستغرق وقتا اطول في اخذ الآراء وجمعها وتحليلها وتحدي الصالح منها.

المنهج الثالث: المنهج التكاملي:

وهو الذي يجمع بين المنهجين السابقين اذ يتم الجمع بين عملية تنسيق الجهود للأفراد والجماعات والنطاق الحكومي هو الأسلوب الأمثل[٣].

ان دور الشراكة في التأثير على النمو الاقتصادي قد تكون عملية من الصعب قياسها ومعرفتها بشكل دقيق، وذلك كون مؤشرات قياس النمو كالناتج المحلي الاجمالي وغيره تتنوع

---

(١) احمد الكواز ،اخفاق الية الاسواق وتدخل الدولة، سلسلة جسر التنمية ،العدد ٦٩ ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،كانون الثاني (٢٠٠٨م) ، ص٦.

(٢) عبد الكريم بن عبد الرحمن الصالح، الدور التكاملي بين القطاع الحكومي والخاص والخيري،٢٠١٥ ،ص٢٤.

(٣) عبد الكريم بن عبد الرحمن الصالح، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

بشكل كبير العوامل المؤثرة فيه سلبا وايجابا والتي قد تختلف من عامل الى اخر ومن مدة زمنية الى اخرى للعامل ذاته، كما ان البيانات المتاحة للشراكة غير كافية لتحديد اثارها المباشرة وغير المباشرة على الناتج.

وبشكل عام فان الشراكة ووفقا للعديد من التجارب الدولية تلعب دورا مهما في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال قنوات متعددة، كون الشراكة قد تعاني استقطاب رؤوس اموال اجنبية للداخل اذا كان الشريك اجنبي وتشغيل رؤوس الاموال الداخلية اذا كان الشريك محلي وبفعل عامل المضاعف فانها (رؤوس الاموال) تأخذ دورها في التأثير على النمو الاقتصادي. كما ان مشاريع الشراكة من خلال تشغيل الايدي العاملة المحلية واضافة طاقات انتاجية ستعمل على تحفيز النمو الاقتصادي. وكذلك فان استخدام الفنون الادارية الحديثة واساليب انتاجية وتكنولوجية متطورة ستكون لها اثار مهمة في استخدام الموارد المتاحة بشكل اكثر كفاءة واستغلال الموارد المحلية مما ستنعكس بشكل او باخر على النمو الاقتصادي. كما من اثار الشراكة ايضا تلبية جزء من الطلب المحلي للسلع والخدمات مما يعني الحد من الواردات ومن ثم توفير قدر من العملات الاجنبية، او الحصول على عملات اجنبية عندما يكون جزء من الانتاج مخصص للخارج.

المحور الثاني : تحليل واقع الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا كونه احادي الجانب يعتمد على الايرادات النفطية بشكل رئيس على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة فيه. وقد مر الاقتصاد العراقي بمنعطفات حادة جعلته يتدهور دائما وبشكل مستمر مما ادى الى تبديد ثرواته وضياعها وعدم تحقيق التطور والنمو فيه منذ عقود عديدة، وكذلك لكونه اقتصادا تبلور ضمن حروب وعقوبات اقتصادية اثرت على التنمية الاقتصادية فيه. فالاقتصاد العراقي هو تبعية الدولة للمداخيل الناتجة من عائدات النفط الخام بالدرجة الاساسية، فحصة قطاع النفط من الناتج المحلي الاجمالي كانت اكثر من ٥٠% لمعظم السنوات الماضية، اما نسبة مساهمة هذه العائدات فقد كانت اكثر من ٩٠% من الموازنة للسنوات ذاتها. مما يدل على ان الاقتصاد العراقي يعتمد على قطاع النفط اعتمادا يكاد يكون كليا لتمويل نفقاته التشغيلية والاستثمارية، فتتحكم به تقلبات اسعار النفط التي تعد متغيرا خارجيا خاضعة لظروف العرض والطلب العالمي[١].

انتهجت الحكومة العراقية منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي سياسة تقوم على تعزيز الملكية العامة وعدت الاشتراكية هي الطريق للتنمية اذ مارست مهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسيطرة القطاع العام على الفروع الرئيسة والثانوية للاقتصاد مستفيدا من ارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٧٣[٢]، الا انه ظهرت قيود محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي في ضوء تكامل موارده والمهارات المطلوبة، فضلاً عن نقص هياكله الاساسية والإجراءات البيروقراطية، وبخاصة في القطاع العام المسيطر، علاوة على سياسة العسكرة، وتصاعد نفقات الدفاع خلال المدة (١٩٧٥- ١٩٨٠) وبشكل سريع من (٣.١) مليار دولار الى (٢٠) مليار دولار، ولترتفع من (٢٢.٥%) الى (٣٩%) من الناتج المحلي الاجمالي.

(١) يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، الطبعة الاولى،٢٠١٢،ص١١٢.

(٢) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى،٢٠٠٦، ص٢١.

ولم تقف معضلة الاقتصاد العراقي عند فشل جهود التنمية في السير على طريق اهدافها، وبخاصة بما تتعلق بمشاكله البنيوية، بل تفاقمت مع اندلاع الحروب والعقوبات الاقتصادية[١]، ومما تجدر الاشارة اليه انه لم يشهد التاريخ المعاصر تطرفاً قاسياً تجاه التجارب التنموية في عالم الجنوب، مثلما شهد الاقتصاد العراقي خلال سنوات عقد التسعينات، فهذا الاقتصاد لم يكن محاصرا فقط حتى يمكن حصر التحليل على النماذج الاقتصادية المغلقة، وانما واجه فضلاً عن ذلك تدميراً مستمراً ولفترات زمنية غير منتظمة للبنى الارتكازية الرئيسة، مما ادى الى ضعف اداء الفعاليات الاقتصادية المحلية، وقيد كفاءة المجتمع الاقتصادية، وقد ترتب على هذه الاجراءات الخارجية تغيرات هيكلية غير مرغوبة في مكونات الاقتصاد.

لقد شهد العراق في النصف الثاني من التسعينات، نموا اقتصاديا نسبياً نتيجة الارتفاع الحاصل في عوائد النفط بعد التوصل الى اتفاق النفط مقابل الغذاء، وكذلك ارتفاع اسعار النفط الخام، اذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نحو ١٢% في عام ١٩٩٩ الا ان صادرات النفط العراقي انخفضت بعد تلك المدة[٢].

جدول (١)

اهم المؤشرات الاقتصادية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

التفاصيل	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير%
الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	١٧٨٩٠٨.٤	١٨٣٦٠٩.٥	٢.٦٣
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	١٩٩٧١٥.٧	٢٠٣٨٦٩.٨	٢.٠٨
متوسط نصيب الفرد من الناتج (الف دينار)	٥٦٧١.٧	٥٦٣٦.٦	-٠.٦٢
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧ (مليار دينار)	١٨٢٠٥١.٤	١٩٩٤٧٦.٦	٩.٥٧
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق (مليار دينار)	١٨٨٣١٠.٠	١٩٠٩٢٧.٨	١.٣٩
معدل التضخم السنوي % بسنة اساس ٢٠١٢	١.٤	٠.١	٩٢.٨
حجم السكان	٣٦٩٣٣٧١٤	٣٨٨٥٤٠٠٠ *	٥.٢
معدل البطالة	٢٥%	-	-
اجمالي الدين	١٠٥٨٦١.٤٩	-	-
مؤشر مدركات الفساد	١.٦	١.٧	٦.٣
نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الإجمالي	٣.٧%	-	-

(*) لعام ٢٠١٧

(-) الرقم غير متوفر

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٦، شباط ٢٠١٨، ص٥-٦.

-الموقع الالكتروني الجهاز المركزي للإحصاء: http://cosit.gov.iq/ar/ - https://www.transparency.org/ -

(١) احمد بريهي علي، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الايام للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، ص٢٣٠ .

(٢) جوزيف بروادي، العراق الجديد، ترجمة نمير عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤،ص١٨٣٠ .

وبخصوص المؤشرات الاقتصادية للعراق فان الدخل القومي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥ كان ١٧٨٩٠٨.٤ مليار دينار ارتفع في عام ٢٠١٦ الى ١٨٣٦٠٩.٥ مليار دينار ليكون معدل التغير ٢.٦٣%، اما مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥ كان ١٩٩٧١٥.٧ مليار دينار ارتفع في عام ٢٠١٦ الى ٢٠٣٨٦٩.٨ مليار دينار وبذلك يكون معدل التغير ٢.٠٨%، وبذلك يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج (٥٦٧١.٧ ، ٥٦٣٦.٦) الف دينار لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي ليشكل معدل تغير سالب مقداره (٠.٦٢)% وذلك نتيجة معدل نمو السكان المرتفع والذي يقدر بحدود ٣%، اذ وصل عدد السكان في عام ٢٠١٧ الى ٣٨٨٥٤٠٠٠ نسمة بعد ان كان العدد في عام ٢٠١٥ (٣٦٩٣٣٧١٤) نسمة، وفيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧ فقد كان في عام ٢٠١٥ (١٨٢٠٥١.٤) مليار دينار ارتفع في عام ٢٠١٦ الى ١٩٩٤٧٦.٦ مليار دينار وبذلك يكون معدل التغير ٩.٥٧% وذلك بسبب زيادة ايرادات النفط، وقد سجل معدل التضخم السنوي لعام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ معدلات منخفضة اذ كانت (١.٤ و ٠.١)% على التوالي باعتبار سنة ٢٠١٢ سنة الاساس وكما مبين في الجدول.

المحور الثالث : الشراكة في العراق

اولا: انواع الشراكة في العراق :

١. الشراكة في الزراعة: الجمعيات التعاونية والقطاع المختلط :

القطاع التعاوني هو تنظيم اجتماعي اقتصادي له خاصيته التي تتميز عن التشكيلات المساهمة والمختلطة والمشتركة لأغراض اقتصادية، ويعد العراق من بين الدول التي استخدمت القوانين التي تتعلق بالجمعيات الاستهلاكية، وكانت ولادة أول جمعية تعاونية استهلاكية في عام ١٩٣٧ ثم تولى تأسيس الجمعيات التعاونية في العراق إذ وصلت اعدادها في عام ١٩٦٧ أكثر من ٨٤٨ منها ٧٧ استهلاكية و٣٦٦ لبناء المساكن و٤٠٠ زراعية و٧ إنتاجية و٢ للتسليف والتوفير وواحدة للتسويق الزراعي، ويعد الاتحاد العام للتعاون تنظيم يمارس نشاطات إنسانية تهدف إلى خدمة المجتمع من خلال توفير السلع والخدمات بأسعار تعاونية تنافس السوق المحلية وهو مستقل إداريا وماليا ويغطي مصروفاته ونفقاته من إيراداته الذاتية ولا يرتبط بالدولة في هذا الموضوع[١].

بعد عام ٢٠٠٣حلت التعاونيات وجمدت وإعيدت عام ٢٠٠٤ للعمل من خلال لجنة وزارية تشرف على نشاطها، أما هيكلية الاتحاد العام للتعاونيات الحالية بعضها جمعيات مشتركة ومنها مركزية تتوزع على ١٦ جمعية للتسويق و١٥ جمعية طبية يرتبط بها ١١٦ مجمعا طبيا يقدم خدمات للمواطنين بأسعار تعاونية وتشمل نشاطاتها جمعيات استهلاكية وإنتاجية وتسليفية وخدمية وإسكانية لتوفير السلع بأسعار مدعومة للمواطنين والعمل التعاوني يحاول التعايش مع انتقال الاقتصاد العراق من الشمولية إلى اقتصاد السوق وما يترتب عليه من ارتفاع بالأسعار يجعل من الحركة التعاونية ذات أهمية كبيرة للمواطنين وللبلد، ومن جانب اخر ولتعزيز عملية الانتقال توجهت الدولة إلى طرح رأسمال الشركات الزراعية إلى الاكتتاب لتحول إلى شركات مساهمة (قطاع مختلط) (حكومة وخاص) كنوع من أنواع الشراكة حتى عام ٢٠٠٧.

(١) عماد علو ،أهمية نشاط الحركة التعاونية في العراق ، جريدة التيار الديمقراطية ،العدد ٢ ،العراق ، ٢٠١٢ ، ص١.

٢. الشراكة في قطاع الصناعة :

من الظواهر السلبية التي يعيشها العراق توقف المشاريع الصناعية عن العمل مما يؤثر على التنمية في البلاد ،وتعد الصناعة المحركة للحياة الاقتصادية من جوانب عدة في مجال استيعاب طاقات العمل البشرية واستثمار موارد وثروات البلد في الإنتاج وعدم وجود الحاجة إلى الاستيراد إلا بحدود ضيقة، ويعد العراق من البلدان التي تعتمد على الاقتصاد الريعي كما بينا سابقا والذي انعكس بآثاره السلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والخدمات، ويقدر اتحاد الصناعات العراقية عدد المشاريع المتوقفة عن العمل حاليا بأربعين ألف مشروع منها٨٠% متوقفة منذ عام ٢٠٠٣وذلك بسبب العقوبات التي فرضت على العراق في التسعينيات وسلسلة الحروب التي تعرض لها البلد وما يعانيه البلد من مشاكل حقيقية تمس حياة الناس وخصوصا الكهرباء وشحه الوقود وارتفاع أسعار المنتجات النفطية مع نقص شديد بالخدمات وكذلك اضطرار رؤوس الأموال المحلية إلى الهجرة لعدم توفر مشجعات الاستثمار. إن ارتفاع الفائدة على القروض الصناعية من العوامل التي لم تشجع على قيام صناعة وطنية أو معالجة ما هو موجود من السلع هذا ما يجعل البلد يعتمد ويعيش على المستورد الأجنبي وهذا يساهم في القضاء على الاقتصاد ومجالات الإنتاج الوطني وانعكاس ذلك على العمالة بالداخل أي يؤدي إلى تزايد البطالة[١].

٣. الشراكة في البنية التحتية :

دخل البنك الدولي كشريك مع وزارة الاسكان والتعمير- دائرة الطرق والجسور في تنفيذ عدد من مشاريع الطرق من خلال تمويلها واعطائها الى جهة ثالثة لغرض التنفيذ، ففي عام ٢٠١٢ تم تنفيذ ٣ مشاريع هي مشروع أعادة تأهيل ٢١.٢ من طريق كربلاء – مسيب من خلال شركة واسط للمقاولات بتكلفة ٣.٤٦ مليون دولار، ومشروع اعادة تأهيل طريق سماوة – ديوانية بطول ١٥.٥ كم بواسطة شركة سبأ الهندسية بتكلفة ٣.٨٣٣ دولار، وكذلك مشروع انشاء طريق العزية- الرهيمة الريفي بعد ان انيط الى شركة انهار الارض مع الهندسية بتكلفة ١.٨٥٧ مليون دولار، وكما مبين في الجدول.

(١) قيس العزاوي، واقع الصناعة في العراق، صحيفة الجريدة، العدد ١٨٥٨٧،الحركة الاشتراكية العربية، بغداد،٢٠٠٦،ص ص١-٢.

جدول (٢) مشاريع الشراكة مع البنك الدولي المنجزة والمستمرة

اسم المشروع	الشركة المنفذة	كلفة المقاولة (مليون الدولار)	الملاحظات
أعادة تأهيل ٢١٠٢ من طريق كربلاء – مسيب	واسط للمقاولات	٣.٤٦	منجزة في عام ٢٠١٢
اعادة تأهيل طريق سماوة – ديوانية بطول ١٥,٥	شركة سبأ الهندسية	٣.٨٣٣	منجزة في عام ٢٠١٢
انشاء طريق العزية–الرهيمة الريفي	شركة انهار الارض مع الهندسية	١.٨٥٧	منجزة في عام ٢٠١٢
اعادة تأهيل طريق أم قصر– الزبير بطول ٨٢ كم	شركة سركوت والايطالية	٣٦.٦٤٥	متوقف
انشاء جسر الدراجي الكونكريتي ومقترباته	شركة غدق الطبيعة	٤.٣٦٠	متوقف
اعادة تأهيل طريق سماوة – ناصرية	شركة سبأ الهندسية	٤.٨١٥	منجز في عام ٢٠١٤
خدمات الاشراف على ام قصر– الزبير/البصرة	شركة اتحاد الاستشاريين C.C.	١.٨٣٨	منجز في عام ٢٠١٤
الخدمات الاستشارية لدراسة شبكة الطرق والجسور وتقديم برامج الصيانة والتدريب	شركة ستانلي الاستشارية المحدودة ومكتب الخان الاستشارات الهندسية	٢.٣٥٠	منجز في عام ٢٠١٤
عقد تقييم الاثر البيئي والاجتماعي لطريق المرور السريع رقم(١)	شركة اتحاد الاستشاريين الهندسة والبيئة الاردنية	٠.٩٩٩	منجز في عام ٢٠١٣
عقد التقييم الهندسي لطريق المرور السريع رقم (١)	شركة اتحاد الاستشاريين الهندسة والبيئة الاردنية	٠.١٩٩	انجزت الدراسة وحاليا في المراحل النهائية لأرسال الملاحظات على التصاميم ليتم تعديلها
عقد التحليل الاقتصادي لطريق المرور السريع رقم(١)	شركة اتحاد الاستشاريين الهندسة والبيئة الاردنية	٠.٠٣٥	منجز في عام ٢٠١٣
عقد دراسة خطة النقل الشامل في العراق المرحلة الثانية	دار الهندسة	٤.٠٥٠	منجز في عام ٢٠١٤

- http://www.turruqjissor.moch.gov.iq/ar/node/48

ثانيا: مزايا تطبيق الشراكة في العراق :

تعد الشراكة بين آلية السوق وتدخل الدولة من المفاهيم الحديثة نسبياً وبرزت مع بدايات القرن الحادي والعشرون وهي مفاهيم جديدة إعادة توزيع الأدوار والمهام بين الأطراف الاجتماعية كافة[١]، وقد أوضحت الدراسات والمعلومات الاحصائية المتوفرة إن التخطيط الشامل وإدارة الحكومة للعملية التنموية مع فتح المجال لآلية السوق لتعمل على تخصيص الموارد وتنشيط القطاع الخاص لتمكينه من قيادة العملية التنموية أدت إلى نتائج أفضل بكثير من برامج التصحيح الهيكلي التي اتبعت خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي[٢].

ان من أبرز المهام التي تواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي هي اعتماد سياسات إصلاح اقتصادي مناسبة وموائمة للواقع الاجتماعي والاقتصادي في العراق وعدم اللجوء إلى النماذج الجاهزة التي تفرضها المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تحت ضغط القروض والمنح المختلفة، وهنا ينبغي على واضعي السياسة الاقتصادية في العراق أن يدركوا إن التخطيط لوضع سياسة اقتصادية شاملة يتطلب عدم القفز على المراحل كما حصل في السنوات السابقة التي اعقبت التغيير في عام ٢٠٠٣[٣].

أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع وتتجسد فوائد الشراكة ما بين الدولة وآلية السوق في العراق بالآتي[٤] :

١. توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أكثر من أطراف الشراكة.
٢. الاستفادة من رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع التي يعد عنصر الوقت حاسماً فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها ومن ثم تحسين موقف الإدارة العامة.
٣. تخفيف الوطأة المالية التي يعاني منها القطاع العام وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام.
٤. إن ترتيبات الشراكة تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حده من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم البعض عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف فيما بينها.
٥. ايلاء البعد الاقتصادي اهتماماً أوسع في السياسات ذات العلاقة وإدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية.

---

(١)علاء عكاب خلف، مبدأ الشراكة في التنمية الاقتصادية المحلية، مجلة الدراسات الاقتصادية العدد (٢٤)، ٢٠١٠، بيت الحكمة،ص١١٧.

(٢) حسين الطلافحة، التخطيط والتنمية في الدول العربية سلسلة جسر التنمية،الكويت،٢٠١٢، ص٩.

(٣) سعاد قاسم الموسوي، خليل محمد الجبوري، الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (٢٤)، ٢٠١٠، ص٦٥.

(٤) لجنة تنمية القطاع الخاص، مسودة ورقة القطاع الخاص، الإصدار الثاني تشرين الثاني، ٢٠٠٩، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، جمهورية العراق، ص١٨.

ثالثا: الشراكة والنمو في العراق :

ان آلية تأثير الشراكة على النمو قد تكون عملية من الصعب قياسها ومعرفتها بشكل دقيق، وذلك كون الناتج المحلي الاجمالي تتنوع بشكل كبير العوامل المؤثرة فيه والتي قد تختلف من عامل الى اخر ومن مدة الى اخرى للعامل ذاته، وكذلك فان البيانات المتاحة للشراكة غير كافية لتحديد اثارها المباشرة وغير المباشرة على الناتج.

وفقا لبيانات الجدول (٣) نوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٠-٢٠١٦. ففي عام ١٩٨٠ كان الناتج المحلي ٥٣.٤١ مليار دولار امريكي انخفض في عام ١٩٨٥ الى ٤٨.٢٨ مليار دولار جراء الحرب العراقية-الايرانية وانخفاض حجم الصادرات النفطية ليسجل معدل نمو سالب مقداره ٩.٦%، وفي عام ١٩٩٠ ارتفع الناتج بشكل كبير عندما وصل الى ١٧٩.٨٩ مليار دولار وبمعدل تغيير للسنوات الخمسة مقداره ٢٧٢.٦%. بعدها توقف البنك الدولي عن احتساب الناتج المحلي للعراق حتى عام ٢٠٠٤ اي بعد الاحتلال. ففي عام ٢٠٠٥ كان الناتج المحلي الاجمالي مقداره ٤٩.٩٥ مليار دولار واخذ بالارتفاع بشكل واضح جراء تحسن اسعار النفط وزيادة حجم الصادرات النفطية ليصل في عام ٢٠١٠ الى ١٣٨.٥٢ مليار دولار ثم الى ١٨٥.٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١١ واستمر في الارتفاع للأسباب ذاتها حتى وصل في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ الى ٢٣٤.٦٥ مليار دولار وهو يعد اعلى مستوى وصل اليه الناتج المحلي الاجمالي في العراق على مدى تاريخ العراق، ثم اخذ بالانخفاض جراء انخفاض اسعار النفط واحتلال داعش لعدد من المدن العراقية اذ انخفض الى ١٧٩.٦٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥ والى ١٧١.٤٩ مليار دولار وكما مبين في الجدول.

جدول(٣)

الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالأسعار الجارية للمدة ١٩٨.-٢٠١٦

مليار دولار امريكي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير%
.١٩٨	٥٣.٤١	–
١٩٨٥	٤٨.٢٨	٩.٦–
١٩٩٠	١٧٩.٨٩	٢٧٢.٢
١٩٩٥	*	–
٢٠٠٠	*	–
٢٠٠٥	٤٩.٩٥	–
٢٠١٠	١٣٨.٥٢	١٧٧.٣
٢٠١١	١٨٥.٧٥	٣٤.١
٢٠١٢	٢١٨	١٧.٤
٢٠١٣	٢٣٤.٦٥	٧.٦
٢٠١٤	٢٣٤.٦٥	...
٢٠١٥	١٧٩.٦٤	٢٣.٤ –
٢٠١٦	١٧١.٤٩	٤.٥ -

(*) غير متوفرة حسب احصاءات البنك الدولي

من اعداد الباحثان بالاعتماد على:https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart

الاستنتاجات والتوصيات

١. تعمل الشراكة على الحد من تحويل راس المال إلى الخارج من خلال استثمارها محليا مما يساعد على زيادة الصادرات وتقليل الواردات وتوفير فرص العمل.
٢. تعد الشراكة احد الحلول الممكن اعتمادها لغرض معالجة الكثير من العقبات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد، ولاسيما في تنفيذ المشاريع الضخمة التي لايمكن ان تنفذ من طرف واحد.
٣. لايمكن للقطاع الخاص او العام ان يقوم بمفرده في تعزيز النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، لذا تعد الشراكة بينهما من اهم الاتفاقيات للحصول على نمو متوازن ومستدام وتنمية اقتصادية شاملة.
٤. تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة في عام ٢٠١٤ تمثلت بانخفاض اسعار النفط واحتلال داعش الارهابي لعدد من المدن العراقية ادى الى عجز الدولة عن تمويل المشاريع الاستثمارية الامر الذي ادى الى تصبح الشراكة اسلوب مثالي لمعالجة مشكلة التمويل.
٥. العمل على تشريع قانون متكامل للشراكة في العراق وتذليل العقبات والصعوبات التي تعرقل تطورها.
٦. تطوير تجربة الشراكة في العراق من خلال الدخول في شراكات مع شركات ومؤسسات دولية معروفة على غرار الشراكة مع البنك الدولي لغرض تطوير وتعزيز نمو الاقتصاد العراقي.

المصادر والمراجع

١. دليل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني الاتي: .http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures
٢. فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، انتراك للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٩.
٣. بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وأفاقها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠١.
٤. سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
٥. أخر مبالي ولد محمد، الاثار الاقتصادية للشراكة العربية الأوروبية على الاقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ٢٠٠٣.
٦. امجد غانم ، دراسة حول الشركات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات العملية، شركة التميز للاستشارات الادارية ، فلسطين، ٢٠٠٩ .
٧. دليل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية للمملكة العربية السعودية.https://www.yesser.gov.sa
٨. منظمة العمل العربي ، تكامل دور القطاعين العام والخاص في التنمية ، مؤتمر العمل العربي، الدورة ٣٩ ،المنعقدة بالقاهرة للمدة ٨/١/نيسان ،٢٠١٢، ورقة عمل الموسوعة.
٩. محمد متولي دكروري، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية ، وزارة المالية ، قطاع الادارة العامة للبحوث المالية ، مصر، ٢٠١٢ .
١. احمد بو عشيق، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي للتنمية الادارية ١- ٤ نوفمبر٢٠٠٩.
١١. عقيق علاء الدين الريس من الهيمنة الى المنافسة، معهد الامام الشيرازي للدراسات ، واشنطن، ٢٠٠٨.
١٢. احمد الكواز ،اخفاق الية الاسواق وتدخل الدولة، سلسلة جسر التنمية ،العدد ٦٩ ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،كانون الثاني (٢٠٠٨م).
١٣. عبد الكريم بن عبد الرحمن الصالح، الدور التكاملي بين القطاع الحكومي والخاص والخيري،٢٠١٥.
١٤. يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، الطبعة الاولى،٢٠١٢.
١٥. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.
١٦. احمد بريهي علي، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الايام للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٣.
١٧. جوزيف بروادي، العراق الجديد، ترجمة نمير عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤.

١٨. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٦، شباط ٢٠١٨.
١٩. الموقع الالكتروني الجهاز المركزي للإحصاء:- http://cosit.gov.iq/ar/
٢.. موقع منظمة الشفافية:- https://www.transparency.org/ -
٢١. عماد علو ،أهمية نشاط الحركة التعاونية في العراق ، جريدة التيار الديمقراطية ،العدد ٢ ،العراق ، ٢٠١٢.
٢٢. قيس العزاوي، واقع الصناعة في العراق، صحيفة الجريدة، العدد ١٨٥٨٧،الحركة الاشتراكية العربية، بغداد، ٢٠٠٦.
23. http://www.turruqjissor.moch.gov.iq/ar/node/48
٢٤. علاء عكاب خلف، مبدأ الشراكة في التنمية الاقتصادية المحلية، مجلة الدراسات الاقتصادية العدد (٢٤)، ٢٠١٠، بيت الحكمة.
٢٥. حسين الطلافحة، التخطيط والتنمية في الدول العربية سلسلة جسر التنمية،الكويت،٢٠١٢.
٢٦. سعاد قاسم الموسوي، خليل محمد الجبوري، الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (٢٤)، ٢٠١٠.
٢٧. لجنة تنمية القطاع الخاص، مسودة ورقة القطاع الخاص، الإصدار الثاني تشرين الثاني، ٢٠٠٩، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، جمهورية العراق.
28. https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart

السياسات الاقتصادية الكلية و اثرها على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٣-٢٠١٦)

م.م. ميثم خضير جواد

كلية الامام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الاسلامية الجامعة / اقسام بابل

المستخلص :

يهدف البحث الى معرفة اثر السياسات الاقتصادية الكلية على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق من خلال استخدام جملة من الاختبارات القياسية كاختبار الاستقرارية و التكامل المشترك و كذلك اختبار سببية كرانجر ، من اجل الوصول الى الهدف المرجو من البحث ، تم تحديد الحدود المكانية و الزمانية للبحث ، ففي الاطار المكاني ارتأينا ان نخص هذا البحث بالاقتصاد العراقي ، الاطار الزمني فقد حددت الفترة مابين ١٩٩٣-٢٠١٦ ومن اجل الاحاطه بجوانب البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية حيث خصص المبحث الاول للإطار المفاهيمي والنظري للسياسات الاقتصادية الكلية و المتمثلة بالسياسة المالية و النقدية في حين خصصه المبحث الثاني لتوصيف العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية و متغيرات الاستقرار الاقتصادية في العراق ، اما المبحث الثالث فقد خصص لأعداد النماذج القياسية .فعليه توصى البحث الى جملة من النتائج والتي منها :

١. يبين اختبار جوهانسون لتكامل المشترك بان هناك سبع متجهات لتكامل بين المتغيرات وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين تلك المتغيرات موضوعة البحث.
٢. عدم الالتصاق او الانسجام بين السياسات الاقتصادية و في ظل غياب الرقابة المالية جعلت ثروات البلد عرضة لتبذير و الضياع دون استخدامها بشكل امثل للنهوض بالواقع الاقتصادي

واستناد الى النتائج التي تم التوصل اليها ، فقد اوصى الباحث بما يلي :

١. استخدام مبدأ ترشيد الانفاق العام عن طريق اتباع سياسة مالية تركز بشكل اساسي على زيادة الانفاق الاستثماري لان ذلك سوف يزيد من استغلال الامثل لطاقات الانتاجية وبالتالي تحقيق معدلات نمو مقبولة .
٢. ضرورة القيام بتبني اصلاحات اقتصادية حقيقية تتمحور حول دعم السياسة النقدية و معالجة اهم المشكلات و التحديات التي تواجهها

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ، السياسة النقدية ، الاستقرارية ، الناتج المحلي ، التضخم ، التكامل المشترك ، السببية .

Abstract :

The purpose of the research is to find out the effect of macroeconomic policies on some variables of economic stability in Iraq through the use of a number of standard tests such as stability testing and joint integration as well as the Kranger causality test. In order to reach the desired goal of research، In the spatial context، we decided to allocate this research to the Iraqi economy، the time frame has set the period from 1993 to 2016. In order to clarify the research aspects، the research was divided into three main fields. The first topic was devoted to conceptual and theoretical framework for macroeconomic policies and fiscal and monetary policy while the second topic was devoted to characterizing the relationship between macroeconomic policies and the variables of economic stability in Iraq. It is recommended to search for a number of results، including :

1 . Johansson test of the integration of the joint shows that there are seven vectors for the integration of variables and this indicates the existence of a long-term balance relationship between those variables placed research.

2 .Lack of adhesion or harmony between economic policies and in the absence of financial control has made the wealth of the country our offer to disperse and loss without using them in an ideal way to promote economic reality

Based on the findings، the researcher recommended the following :

1 . Use the principle of rationalization of public spending through a fiscal policy focused mainly on increasing investment spending because it will increase the optimal utilization of production capacity and thus achieve acceptable growth rates.

2. The need to adopt real economic reforms centered on supporting monetary policy and addressing the most important problems and challenges facing them

Keywords: fiscal policy، monetary policy، stability، GDP، inflation، co-integration، causalism

المقدمة :

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من الشروط الضرورية للسياسات الاقتصادية من اجل تحقيق مفهوم التنمية و النمو الاقتصادي ، مع ذلك فان الاراء التي كانت متداولة حول شروط تحقيق الاستقرار الاقتصادي كانت محدودة وضيقة حول ادارة الاقتصاد الكلي ، و في الواقع كانت اغلب النتائج معاكسة في البلدان النامية ومنها العراق ، لذا فان من الاهتمامات الرئيسة التي تسعى لتحقيقها تلك السياسات هي خفض درجة التقلبات الاقتصادية ، اذا ان عدم الاستقرار امر غير مرغوب به ، اذا كانت هناك تغييرات مباشرة في الدخل مع هبوط مستوى النشاط الاقتصادي فان الاستهلاك سوف ينخفض وخصوصا عند الطبقات الفقيرة بالتالي يتحملون عبئ التذبذبات الاقتصادية ، فهم يعانون من مشكلة البطالة وانخفاض اجورهم الحقيقة ، وهم بالعادة يكسبون القليل في حالة الازدهار الاقتصادي ، التي يتزامن مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتي ليس بالضرورة تتزامن مع خلق فرص عمل اكثر .

اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من خلال ابراز اهمية موضوع السياسات الاقتصادية الكلية وإثرها في النشاط الاقتصادي ومعدل نموه ، و من خلال التاثيرعلى متغيرات الاستقرار الاقتصادي كالتضخم و الناتج ، وجعل تلك السياسات عرضة التغيرات والتطورات ، ومن خلال تعاقب افكار الاقتصاديين على مختلف المدارس الاقتصادية الذي ينتمون لها لمعالجة الاختلالات الاقتصادية .

مشكلة البحث :

ان للسياسات الاقتصادية (المالية و النقدية) في ظل الوقت الراهن تحتل مرتبة استثنائية حيث تعتبر العائدات النفطية هي مركز ثقل في ميزانية الدولة ، لذا فان الامر لا يخلو من الصدمات الخارجية (صدمات العرض الكلي) سوء كانت سلبية ام ايجابية ، لذلك تعد العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية و متغيرات الاستقرار الاقتصادي احدى المواضيع الاكثر اهتماما في البلدان النامية ومنها العراق سيما وان البحث يحاول الاجابة عن التساؤلات الاتية : هل للسياسات الاقتصادية الكلية دور في معالجة المشكلات الاقتصادية في العراق ؟ و ما هي اهم سبل والوسائل المتبعة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من نظرة مفادها : ان للسياسات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي لها دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

الهدف من البحث :

يبرز هدف البحث من خلال ربط النظرية بالواقع الاقتصادي للعراق ، فهو يهدف ايضا الى تحقيق اهداف اخرى منها :

بيان مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية ؟ ما هي اهم انواعها ؟

تسليط الضوء على دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اهم المشكلات الاقتصادية .

حدود البحث :

من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة من الدراسة ، تم تحديد الحدود المكانية و الزمانية للبحث ، ففي الاطار المكاني ارتأينا ان نخص هذا البحث بالاقتصاد العراقي ، الاطار الزمني فقد حددت الفترة مابين ١٩٩٠-٢٠١٦ .

منهجية البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي من حلال جمع البيانات وتحليلها ، المنهج القياسي لحزمة من الاختبارات من اجل بين العلاقة بين المتغيرات البحث

الاطار النظري و المفاهيمي للسياسات الاقتصادية الكلية :

في محاولة لتفادي المشكلات الاقتصادية الرئيسية ، مثل الكساد و التضخم ، لذا فان الدول تحاول دائما تعديل سياساتها الكلية على أمل ان تنجح في تحقيق استقرار الاقتصاد . فالحكومات تعتقد ان نجاح هذه التعديلات ضرورية للحفاظ على ثبات واستقرار الاقتصاديات. ويتم ذلك عن طريق نوعين من السياسات والتي هي :

المطلب الاول : ماهية السياسة النقدية و اهدافها :

تعتبر السياسة النقدية جزءا اساسيا من اجراء و مكونات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة ، فقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور النظريات الاقتصادية عبر فترات زمنية متعاقبة ، حيث كان الهدف الاساسي للسلطات النقدية في ظل الفكر الكلاسيكي هو المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك من خلال ربط كمية النقود المعروضة في السوق مع كمية السلع والخدمات ، و بموجب ذلك فان مستوى العام للاسعار يتأثر فقط بالتغيرات التي تحدث في كمية النقود المعروضة ، فان أي توسع في عرض النقد سيؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم باعتبار ان سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائيا مع التوقعات استمرار التضخم في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي في زيادة كمية الانتاج كون الاخير عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية حسب الافتراض الكلاسيكي[١] ، و ينظر الكينزيون الى ان العامل النقدي عنصر مهم من عناصر التوسع النقدي و لكن ليس العنصر الوحيد المؤثر . فهم يعتقدون ان تضخم الطلب يتولد بالدرجة الاساس عن التحولات التي تحصل في الاستثمار و الاستهلاك و الانفاق الحكومي حتى لو لم تكون هناك زياد في عرض النقد[٢] ،ومن اهم الاهداف التي تسعى السياسة النقدية تحقيقها هي[٣] :

١. تحقيق معدل عال من التشغيل (التشغيل الكامل) وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية لان وجود البطالة في المجتمع يعني وجود اهدار في الطاقات البشرية والمالية.
٢. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار اذ يعد من اهم اهداف السياسة النقدية كون التضخم يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وهذا سيؤثر في الادخار والاستثمار وكذلك يؤدي الى اعادة توزيع عكسية للثروة في المجتمع.
٣. تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع عن طريق تحقيق التوظيف الكامل للموارد لان النمو دائما يكون قادرٌ على القضاء على ظاهر البطالة وزيادة التشغيل ويتم ذلك عن طريق التأثير في الائتمان الذي بدوره يؤثر في حجم الاستثمار اذ كلما زاد الاستثمار يؤدي الى نمو الناتج القومي.
٤. المحافظة على استقرار في اسعار الفائدة اذ كانت هناك التقلبات في اسعار الفائدة فان ذلك يخلق حالة من اللايقين والتي تؤثر في التخطيط الاستثماري للمستقبل.

---

(١) ناظم محمود نوري الشمري ، النقود و المصارف ، دار الكتب للطباعة و النشر ، ١٩٨٨ ، ص٢٩٩ –٣٠٣٠ .

(٢) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والمصارف ، وزارة التعليم ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٦٤.

(٣) خضير عباس الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثرسياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ ، ص١٣٠ .

المطلب الثاني : ماهية السياسة المالية و اهدافها :

تعرف السياسة المالية بانها مجموعة من الاجراءات و التوجيهات و الاهداف و الانشطة التي تتبناها الدولة او الحكومات للتأثير في الاقتصاد الوطني من اجل تحقيق جملة من الاهداف والتي منها المحافظة على الاستقرار العام وتنميته و معالجة المشكلات و مواجهة كافة الظروف الاقتصادية المتغيرة ، بمعنى اخر السياسة المالية تعني تدخل الدولة في تحديد مصادر الايرادات المختلفة و الاهمية النسبية لكل منهما ، وكيفية استخدام تلك الايرادات في المجالات التي من شانها ان تحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية(١).

يركز انصار المدرسة الكلاسيكية على ضرورة ابتعاد الدولة عن تدخل في الحياة الاقتصادية الا في ضيق الحدود مثلا القيام بالوظائف معينة كتوفير السلع و الخدمات العامة مثل توفير الحماية وصيانة الملكية وبعض المشاريع التي لا يستطيع الافراد القيام بها لعدم ربحيتها ، فضلا عن مراعاة الدور الحياد المالي لدولة فيما يتعلق بالضرائب و الانفاق العام من اجل تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات أي توازن الحسابي ، بمعنى اخر ان الاقتصاديون الكلاسيك يرون ان جهاز الثمن قادر على توجيه الموارد الاقتصادية نحو التوظيف الكامل لذا فان التوازن يتحقق تلقائيا بين العرض الكلي و الطلب الكلي دون الحاجة الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لذلك يعتمد الفكر الكلاسيكي على الافتراضات الاتية(٢):

١. الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة.
٢. سيادة المنافسة الكاملة.
٣. عمل جهاز الثمن تلقائيا .

اما الفكر الكينزي بين ان فكرة الاستخدام الكامل غير واقعية و التوازن الدخل القومي يمكن ان يتحقق عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل و في هذه الحالة فان البطالة موجودة و وكذلك افترض كينز ان توازن لا يتحقق تلقائيا كما هو الاعتقاد لدى الكلاسيك و انه لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام سياسات الملائمة للوصول الى المستوى التوازني المرغوب به ، وقد اهتم كينز ايضا بالسياسة المالية و المحددات التي تؤثر فيه وهي الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري وصافي العالم الخارجي(٣)، ومن اهم الاهداف التي تسعى السياسة المالية تحقيقها هي(٤):

١. الاستخدام الامثل الموارد الاقتصادية و الوصول الى مستوى التشغيل الكامل .
٢. تحقيق الاستقرار في الاسعار .
٣. رفع معدلات النمو الاقتصادي.
٤. اعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتحقيق رفاهية للمجتمع .

---

(١) محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر ، ط٢ ، عمان ، الاردن، ٢٠١٠ ، ص١٩٠.

(٢) محمد طاقة و هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر ط١ عمان ، الاردن، ، ٢٠١٠ ، ص٧٥.

(٣) محمد فوزي ابو السعود ، الاقتصاد الكلي ، ط١، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٤، ص١٧٣ -١٧٩.

(٤) نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطب ، الاقتصاد الكلي (مبادئ و تطبيقات) ، ط١ ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الاردن ،٢٠٠٦، ص٢٩٩.

المطلب الثالث : دور السياسات الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

اولا: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :تتلخص الية عمل السياسة النقدية في السيطرة على حجم عرض النقد من خلال استخدام جملة من الادوات والتي منها[١]:

١.**عمليات السوق المفتوحة** :

في حالة وجود الفجوة التضخمية فان البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية بأسعار فائدة مغرية مما يساهم في خفض حجم الاموال المتداولة لكبح جماح الطلب الكلي و تقليل القوة الشرائية ، العكس صحيح في حالة وجود فجوة انكماشية.

٢. **سعر أعادة الخصم** :

حيث ان البنك المركزي عندما يهدف الى اتباع سياسة نقدية توسعية لانعاش الاقتصاد و معالجة الفجوة الانكماشية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مما يحفز البنوك على الاقتراض منة فتزداد الاموال المتاحة لاقراض الافراد ودفع عملية التنمية في البلاد و العكس صحيح في حالة وجود فجوة تضخمية.

٣.**نسبة الاحتياطي الالزامي او القانوني** :

حيث يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي الالزامي في حالة وجود فجوة انكماشية الامر الذي يؤدي الى رفع قيمة الطلب الكلي و تدوير عجلة التنمية وانهاء الفجوة الانكماشية وتكون الحالة معاكسة في ظل وجود فجوة تضخمية

ثانيا : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

يمكن توضيح الية عمل ادوات السياسة المالية والمتمثلة بالإنفاق العام والضرائب في مواجهة المشكلات الاقتصادية (الانكماش و التضخم)[٢]:

١.**في حالة وجود فجوة انكماشية** :

ففي حالة وجود ركود اقتصادي فان الدولة تعمد الى زيادة الانفاق أو تخفض الضرائب المفروضة على الافراد و المؤسسات أو تستخدم الحالتين معا ويطلق عليها بالسياسة المالية التوسعية حيث ان زيادة الانفاق على السلع والخدمات تتشابه كثيرا تأثير الزيادة في الانفاق الاستثماري وهذا ما يعني ان زيادة معينة في الأنفاق سوف تؤدي الى زيادة مضاعفة في حجم الدخل و الناتج ، وكذلك فان تخفيض الضرائب ايضا سيزيد من حجم الطلب الكلي عن طريق زيادة الدخول المتاحة وبالتالي تحفيز الاستهلاك و الاستثمار ، ومن ثم زيادة الانفاق الكلي .

٢.**في حالة وجود فجوة تضخمية :**

هنا سوف نستخدم سياسة مالية مقيدة تهدف الى ضبط الانفاق العام بهدف السيطرة على معدلات التضخم ، ففي هذه الحالة اما تقوم الحكومة في تقليص حجم الانفاق العام أو تلجا الى زيادة الضرائب او تستخدم الحالتين معا . فتقليص الانفاق العام سيؤدي الى خفض حجم الاستهلاك و بالتالي الحد من ارتفاع الاسعار ، او ترفع معدلات الضريبة التي من شانها ان تخفض من حجم الدخول المتاحة بالتالي خفض القوة الشرائية و هذا ما يعني ضبط حجم الطلب الكلي .

---

(١) خالدو واصف الوزني و احمد حسين رفاعي ، الاقتصاد الكلي (بين النظرية و التطبيق) ، ط٣ ، دار وائل للنشر ، ١٩٩٩ ، ص٣٠٠- ٣٠٥ .

(٢) نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطب ، مصدر سابق، ص٣٠٤-٣٠٦.

المبحث الثاني: توصيف متغيرات الاقتصاد العراقي

المطلب الاول : توصيف متغيرات السياسة النقدية في العراق :

اولا : اسعار الصرف :

ان لسعر الصرف دورا مهم في تحديد القدرة التنافسية للبلد وفي معالجة الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات، الامر الذي يتطلب اختيار سعر صرف يتلائم مع واقع اقتصاد البلد والسيطرة على العوامل المؤثرة فيه ، إلا انه في العراق يلعب الاصدار النقدي دورا رئيسي في تدهور قيمة الدينار العراقي وتراجع سعر صرفه أمام العملات الأخرى مما دفع إلى جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة بالدينار العراقي وانخفاض أسعار السلع المحلية مقيمة بالعملات الأخرى مما أدى إلى تفشي ظاهرة التهريب للسلع الزراعية والأولية مما ساهم بزيادة الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي وبالتالي تفاقم ظاهرة التضخم الجامع في العراق ، يبين جدول (١) أن سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي ثابتا خلال فترة التسعينات بعد انغلاق تجاري مع العالم الخارجي وتعامل معه ومن ثم انعدام مصادر العرض من العملات الاجنبية نتيجة توقف تصدير النفط ،وتجميد الاموال في الخارج مما اثر ذلك على ارتفع سعر الصرف الموازي الى١٦٧٤ دينار عام ١٩٩٥ ثم ليبلغ اعلى مستوى له في عام ١٩٩٩ حيث أصبحت قيمته نحو ١٩٧٢ دينار للدولار ثم اخذ معدلات متباينة عند الاعوام ٢٠٠٠،٢٠٠٢ بلغت نحو ١٩٣٠،١٩٥٧ دينار / دولار، ، وهذا ما ساعد على تعميق مشكلة التضخم المفرط التي مرت بها البلد نتيجة الزيادة الكبيرة في الإصدار النقدي لتمويل الميزانية،و العقوبات الاقتصادية و اضف الى ذلك الإنفاق الحكومي الغير ضروري و غير المبرر في بناء القصور والحروب الكثيرة التي أضعفت الاقتصاد العراقي ودفعته نحو الهاوية. وبعد عام ٢٠٠٣،اتسع نطاق التعامل في الاسواق المالية الموازية لسيطرة على حيازة العملات الاجنبية ولتحفيز تدفقها من المقيمين في الخارج حيث قامت الحكومة بالاعتراف بالسعر الموازي عندما تبنت مبدأ التحرير المالى من قبل السلطات النقدية لذا قامت بدمج انشطة السوق الثانوي بالصرف بالاقتصاد الكلي ولذا وضعت الاطار القانونية والمؤسسية لذلك .حيث قامت باعتماد سعر صرف معوم قامت الدولة و الغاء نظام أسعار الصرف المتعددة ، بعد أن استبدلت العملة المتداولة القديمة ،وقد حافظت الدولة على سعر الصرف الجديد عن طريق المزادات اليومية لشراء الدينار العراقي لدى الجهاز المصرفي مقابل بيع الدولار الذي تحصل عليه الدولة من تصدير النفط. وبهذا الطريقة استطاعت السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي العراقي الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار اتجاه الدولار بحدود ١٤٦٥-١٤٨٠ دينار للدولار الواحد عام ٢٠٠٥ وحوالي ١٢٦٧ دينار عام ٢٠٠٧ وبهذا تم إلغاء أسعار الصرف المتعددة . وتشير التقارير العراقية أن مزاد العملة الأجنبية لعام ٢٠٠٨ قد شهدت انخفاضا في معدلات أسعار اصرف الدولار تجاه الدينار في الأسواق المحلية وبنسبة ٥% عن السنة السابقة حيث تراوحت معدلات أسعار صرف الدولار تجاه الدينار في الأسواق المحلية ما بين(١٢٢٣ -١١٨) دينار/دولار وبمعدل ١٢.٣ دينار / دولار، والسبب في ذلك يعود أولا إلى أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ذات توجهات في تقوية ودعم سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار والتقليل من التضخم الحاصل في البلد ودفع عجلة النمو نحو التقدم لاستقرار الوضع الأمني على عموم البلد) ويرى بعض الاقتصاديين أن ثمة تأثيراً ملموساً لإشارة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية واعتدال الأسعار،لكون السلع القابلة للتجارة تشكل حوالي ٨١% من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك

CPI(مؤشر التضخم العام) مما يعني أن تأثيرا اكبر في خفض التضخم كان مصدره الارتفاع الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي الحقيقي الذي انعكس على انخفاض كثير من أسعار الاستيرادات أو استقرارها أو التصدي لارتفاعها، سواء للسلع النهائية أو السلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية والتي تتراوح اسهاماتها في النشاطات الإنتاجية للقطاع الحقيقي كمدخلات مستوردة بين ٣٠.%-٦٠%[١].

جدول (١) اسعار الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٣-٢٠١٦)

السنة	السعر الصرف الرسمي	مقدار التغير	سعر الصرف الموازي	مقدار التغير
1993	.31.8.	0.00	74	252.38
1994	.31.8.	0.00	458	518.92
1995	.31.8.	0.00	1674	265.50
1996	.31.8.	0.00	1170	-30.11
1997	.31.8.	0.00	1471	25.73
1998	.31.8.	0.00	1620	10.13
1999	.31.8.	0.00	1975	21.91
2000	.31.8.	0.00	1930	-2.28
2001	.31.8.	0.00	1929	-0.05
2002	.31.8.	0.00	1957	1.45
2003	36٨1	59،0633	1936	-1.07
2004	1453	-24.95	1453	-24.95
2005	1469	1.10	1472	1.31
2006	1467	-0.14	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	.117	-1.93	1182	-1.75
2010	.117	0.00	1185	0.25
2011	.117	0.00	1196	0.93
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1166	0.00	1232	-0.08
2014	1166	0.00	1214	-1.46
2015	.119	2.06	1247	2.72
2016	1281	-0.08	-	-

المصادر: ١. وزارة الماليـة العراقيـة http://www.mof.gov.iq **٢. وزارة التخطـيط – الجهاز المركزي للاحصاءات** http://cosit.gov.iq **٣. التقرير-الإقتصادي-العربي-الموحد** http://www.amf.org **٤. البنك المركزي العراقي ، نشرات احصائية مختلفة .**

(١) رجاء خضير عبود موسى الربيعي ، دور السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي الولايات المتحدة– العراق – دراسة حالة للمدة ١٩٧٠–٢٠٠٨ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٠، ص١٨٠.

ثانيا : عرض النقد : بالاستعانة بالجدول (٢) والذي يوضح تطور عرض النقد و سعر الفائدة حيث بلغ عرض النقد في عام ١٩٩٤ (**٢٣٨٩.١**)مليون دينار بعد ما كان **٨٦٤٣.** مليون دينار و تعزى هذه الزيادة الى زيادة المفرطة في عرض النقد من اجل تمويل العجز في الموازنة العام، بلغت معدلات الفائدة للاعوام **(١٩٩٣، ١٩٩٤) (٦.٥ ، ٦.٥)**.

استمر عرض النقد بالمعنى الضيق بالارتفاع طيلة المدة الممتدة (١٩٩٥- ١٩٩٩) محققا بذلك معدلات نمو متباينة حيث بلغ معدل النمو في عام ١٩٩٥ (١٩٥.١ %) حتى وصل الى (٩.٨) في عام ١٩٩٩ بينما بقيت معدلات الفائدة ثابتة خلال هذه المدة نفسها .

بلغ عرض النقد بالمعنى الضيق عام ٢٠٠٠ (**١٧٢٨٠٠٦**) مليون دينار وزاد في عام ٢٠٠١ الى (**٢١٥٩.٨٩**) بمعدل نمو سنوي مقداره (**١٩.٩٦ %**)، وقد استمرت الزيادة في عرض النقد في العام الذي اعقبه اذ بلغ معدل النمو السنوي (**٤٧.٨%**) والسبب في هذه الزيادات الكبيرة في عرض النقد تعود الى اعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي بعد حرب الخليج الثالثة[١].

نلاحظ ان عرض النقد بمعنها الضيق قد شهد تطورات كبيرة خلال المدة الممتدة (٢٠٠٣– ٢٠١٣) اي ان هناك حركة تصاعدية لعرض النقد بالمعنى الضيق لذلك يمكن ايعاز تلك الزيادات الى جملة من الاسباب والتي منها سعي البنك المركزي لمعالجة مشكلة التضخم بعد حصوله على استقلاليته بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ و كذلك الزيادة الكبيرة في صافي الموجودات الاجنبية و ديون القطاع الخاص ،بينما سبب انخفاض عرض النقد في عام ٢٠١٤ يعود ذلك الى الاثر الانكماشي في العوامل الخارجية و المتمثلة بانخفاض صافي الموجودات الاجنبية والبالغة في (٧٩ مليار دينار عراقي) نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط[٢] .

اما بخصوص معدلات الفائدة نلاحظ ان الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣شهدت معدلات الفائدة تذبذبات كبيرة حيث نلاحظ ان البنك المركزي قام برفع معدل الفائدة الى ٤٢..١ % في عام ٢٠٠٦ في سبيل سحب على كمية كبيرة من عرض النقد الافراد لكن سرعان ما نعكس بشكل سلبي على القطاع الخاص . وكان معدل الفائدة قد بلغ ٢٠ % في عام ٢٠٠٧ بهدف تقليص معدلات التضخم إلا انه عاد لينخفض الى ١٦.٧٥ في عام ٢٠٠٨ ، قي مطلع عام ٢٠١٠ قرر البنك المركزي خفض معدل الفائدة الى ٦.٢٥ % بعد ان كان ٨.٨٣ % في عام ٢٠٠٩ ويعزى ذلك الى تحسن سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار العراقي . شهدت المدة الممتدة (٢٠١١- ٢٠١٥) ثبات في معدلات الفائدة لكنها تراجعت في ٢٠١٦ حيث كان الهدف من ذلك هو تشجيع الافراد و المستثمرين على الاقتراض .

---

(١) خضير عباس حسين الوائلي ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .

(٢) محمد عبد الواد جياس ، عرض النقد و العوامل المؤثرة فية و دور البنك المركزي العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٢، العدد ٩٣ ، ٢٠١٦،ص٣٨٩.

جدول (٢)عرض النقد وسعر الفائدة في العراق

السنة	عرض النقد M1	معدل نمو	معدل الفائدة	مقدار التغيير
1993	.8643		6.5	...
1994	2389.1	176.4	6.5	11.5
1995	7.5.64	195.1	7.25	...
1996	96.5.3	36.2	7.25	...
1997	1.38.97	8.1	7.25	...
1998	1351876	3..2	7.25	1.379
1999	1483836	9.8	7.25	.
2000	1728..6	16.5	7.35	.
2001	2159.89	19.96	7.35	.
2002	3.136.1	28.35	6.35	-13.61
2003	57736.1	.47.8	6.35	.
2004	1.148626	.43.1	6	-5.51
2005	11399125	1..97	7	16.67
2006	.1546..6	26.26	1..42	48.86
2007	21721167	28.82	.2	91.94
2008	28189934	22.94	16.75	-16.25
2009	373..3.2	65 .57	8.83	-47.28
2010	51743489	92.79	6.25	-29.22
2011	62473929	17.17	6	-4
2012	63735871	1.97	6	.
2013	7383.964	13.67	6	.
2014	72692448	-1.56	6	.
2015	65435425	-11..9	6	.
2016	75733.27	13.59	4.33	27،.-

المصـــادر: ١.وزارة الماليـــة العراقيـــة http://www.mof.gov.iq ٢. وزارة التخطـــيط – الجهـــاز المركـــزي للاحصـــاءات http://cosit.gov.iq ٣. التقرير-الإقتصادي-العربي-الموحد http://www.amf.org

المطلب الثاني : توصيف متغيرات السياسة المالية في العراق

اولا: اتجاه الانفاق العام : يتضح من البيانات المتاحة في الجدول والذي يحكمها قانون فاجنر ، اذا تشير البيانات الى قفزات كبيرة في الانفاق العام التي شهدتها مدة الدراسة ، حيث بلغ حجم الانفاق العام (١٩٩٤٤٢ مليون دينار) بعد ان كان (٦٨٩٤٥ مليون) في عام ١٩٩٣ محققة بذلك معدلات نمو موجبة و اذ تعكس هذه التغيرات الزيادة الظاهرية في الانفاق العام بسبب التضخم والتي جاء نتيجة لجوء اصحاب القرار السياسي بتمويل الموازنة عن طريق الاصدار النقدي الجديد . إذ شهد عام ١٩٩٥ انخفاضاً في النفقات العامة وبمعدل نمو سالب بلغ (٢١.٤٦-%) الانخفاض في النفقات العامة جاء بسبب اتباع الحكومة سياسة مالية مقيدة لمعالجة مشكلة التضخم عن طريق ضغط على النفقات، في عام ٢٠٠٤ ازداد الانفاق

وبمعدل نمو موجب بلغ (١١.٦٦.١٣ %) واستمر الانفاق العام بتزايد حتى عام ٢٠٠٣ كان هذه الزيادة في الانفاق العام فان الجانب الاكبر منه هي زيادة ظاهرية ويرجع إلى زيادة المفرط في عرض النقد بحيث ان الانفاق الكلي كان يتجاوز العرض الحقيقي من السلع وخدمات مما يؤكد عدم قدرة صانع السياسة الاقتصادية على ضبط الانفاق بسبب مواجهة نفقات الحروب وكذلك الانفاق الاستهلاكي المتزايد فضلا عن نفقات عادة بناء ما دمرته الحروب وهذا ما دفع الانفاق إلى زيادة خلال هذه المدة[١]، لكن برغم من التحولات التي رافقت الاحتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣والتي مهتدة الى التحول من نظام مركزي الى الية السوق واقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي اصبح الانفاق العام يتزايد بوتيرة تصاعدية استمرت بفعل ديمومة فقرات مهمة وهي زيادة رواتب منتسبي الدولة ودعم البطاقة التمويلية ، مثلا في عام ٢٠٠٨ عندما حصل ارتفاع كبير في اسعار النفط والذي تخطت حاجز ١٣٨ دولار لبرميل الواحد ، زدادت الايرادات النفطية مما ادى ذلك الى اتباع سياسة مالية توسعية حيث تجاوز الانفاق العام في العام المذكور عام ٢٠٠٧ بنسبة ٧١% ، لذا فان هذا الارتفاع المستمر في الانفاق كان له اثار سلبية على الاقتصاد العراقي منها الارتفاع المستمر مستوى الاسعار نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي الغير قادر على تلبية الطلب المحلي[٢]، استمر نمو الانفاق الكلي للأعوام من ٢٠١٠ -٢٠١٢ بمعدلات نمو موجبة بلغت ١٥.٣١%، ١٣.٣.%) على التوالي بسبب زيادة الطاقة الانتاجية للنفط العراقي وكذلك ارتفاع أسعار النفط واعتماد الموازنة بشكل اساس على الايرادات النفطية وهي بذلك تعكس حقيقة الاقتصاد العراقي كاقتصاد ريعي يعتمد على أحادية النفط و يعاني من اختلال الهيكل الانتاجي الذي يعد اهم سمات التخلف الاقتصادي[٣]، شهد ت الاعوام ٢٠١٣ – ٢٠١٥ انخفاض في الانفاق العام محققة بذلك معدلات نمو سالب ، ومن عاود الارتفاع في عام ٢٠١٦ .

(١) ميثم خضير جواد، اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية (حالة دراسية السعودية و العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٢) رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ ، ص٨٣ .

(٢) كمال عبد الحامد ال زيارة ، تطور النفقات العامة و هيكليتها في العراق، مجلة كلية اهل البيت (ع) ، العدد١٥، السنة (بلا) ،ص٢١.

(٣) سهام حسين ، سميرة فوزي ، مصدر سابق ،ص١٤.

جدول (٣) الانفاق الحكومي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)

السنة	النفقات العامة	معدل نمو
1993	68954	189.2392
1994	199442	246.3578
1995	690783	-21.46
1996	542541	11.66013
1997	605802	51.9475
1998	920501	12.28146
1999	1033552	45.0048
2000	1498700	38.76873
2001	2079727	55.16109
2002	3226927	-38.5624
2003	1982548	1520.011
2004	32117491	-17.8791
2005	26375175	47.13335
2006	38806679	0.578645
2007	39031232	52.19447
2008	59403375	10.52907
2009	65658000	27.66609
2010	83823000	15.31771
2011	96662767	8.769467
2012	105139576	13.30462
2013	119128000	-2.67799
2014	115937762	-28.5706
2015	82813611	-11.1607
2016	30073571	189.2392

المصـــادر وزارة الماليـــة العراقيـــة http://www.mof.gov.iq ، وزارة التخطـــيط – الجهـــاز المركـــزي للاحصـــاءات http://cosit.gov.iq ٣- التقرير-الإقتصادي-العربي-الموحد http://www.amf.org

ثانيا : الايرادات العامة :

بين بالجدول (٣) ادناه تطور اتجاه الايرادات العامة في العراق نلاحظ ان الايرادات العامة قد ارتفعت خلال المدة ١٩٩٣- ٢٠٠٢ محققة معدلات نمو متباين حيث قدرت عام ٢٠٠٢ (٤٣.٨٥%)، علما ان مساهمة الايرادات الضريبية خلال هذه المدة كانت تشكل النسبة الاكبر من الايرادات العامة عدا عام ٢٠٠٢ التي كانت نسبتها (٤٥%) .

ارتفعت الايرادات في عام ٢٠٠٣حتى قدرة (٢١٤٦٣٤٦) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٥.٧٣%) مع زيادة هيمنة الايرادات النفطية على الايرادات العامة و في عام ٢٠٠٤ شهد قفزة كبير في الايرادات العامة اذ نمت بمعدل (١٤٣٦.٦٩%) وشكلت الايرادات النفطية نسبة (٩٨.٩٢%) من الايرادات العامة والنسبة المتبقية للإيرادات الاخرى وهذا التزايد في الايرادات العامة جاء نتيجة الزيادة في اسعار النفط ، اما

التراجع في مساهمة الايرادات غير النفطية جاء بسبب قرار سلطة الاحتلال في تعليق الضرائب على الدخول وتخفيض نسبة الانواع الاخرى من الضرائب ولسنة واحدة بالقرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٤[١].

وشهد عام ٢٠٠٩ انخفاض في الايرادات العامة مع تراجع مساهمة الايرادات النفطية الى (٨٨.٤٧) بسبب انخفاض اسعار النفط بعد ألازمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة [٢]، ثم عاودت الايرادات العامة الارتفاع خلال الاعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ وبمعدلات نمو متباينة كان اعلاها عام ٢٠١١ بلغ (٥٥..٤%) مع بلوغ نسبة الايرادات النفطية (٩..١٥%) في العام نفسه واستمرار هيمنة الايرادات النفطية على الايرادات العامة وتعميق الجانب الريعي في الاقتصاد العراقي.

ففي عام ٢٠١٣ تراجع الايرادات العامة الى (١١٣٧٦٧٣٩٥) مليون دينار بعد ان كانت (١١٩٨١٧٢٢٤) مليون دينار بالعام الذي سبقه وبمعدل نمو سالب (٥..٥%) وكانت نسبة مساهمة الايرادات النفطية فيها قد بلغت (٩٧.٢٨%) ، ويعزى سبب في هذا التراجع في الايرادات العامة الى انخفاض الذي حصل في اسعار النفط الى (١.٣) دولار للبرميل بعد ان كان (١.٧) في العام الذي سبقه فضلا عن انخفاض الكمية المصدرة من النفط العراقي[٣]، خلال المدة ٢٠١٤ -٢٠١٦ سجلت الايرادات العامة ارتفاعا في معدلات نمو متباينة بسبب الاحداث التي مر بها العراق و المتمثله بسيطرة داعش على بعض الحقول النفطية و كذلك تحسن اسعار النفط في عام ٢٠١٦ مما انعكس ذلك بالايجاب على الايرادات العامة .

(١) فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد ٣٠، العدد٧٥ ،٢٠١٤ ، ص٣١٦.

(٢) احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ٩٤، العدد٢٢، ٢٠١٦، ص٤٣٩.

(٣) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي ،التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٣، ص٥٦.

جدول (٤) تطور الايرادات العامة في العراق للمدة من ١٩٩٠- ٢٠١٦

السنة	الايرادات الضريبية مليون دينار	الايرادات النفطية مليون دينار	الإيرادات العامة مليون دينار	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة%	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة	معدل نمو
1993	6128	2869	8997	31.89	68.11	43.90352
1994	20678	4981	25659	19.41	80.59	64.93628
1995	79791	27195	106986	25.42	74.58	76.01649
1996	120308	57705	178013	32.42	67.58	39.89989
1997	210647	199890	410537	48.69	51.31	56.63899
1998	351407	169023	520430	32.48	67.52	21.11581
1999	484416	234649	719065	32.63	67.37	27.62407
2000	674877	458157	1133034	40.44	59.56	36.53633
2001	709085.5	580160.7	1289246	45.00	55.00	12.11654
2002	834563	1020022	1854585	55.00	45.00	30.48332
2003	304888	1841458	2146346	85.80	14.20	13.59338
2004	355536	32627203	32982739	98.92	1.08	93.49252
2005	1022821	39480069	40502890	97.47	2.53	18.56695
2006	2521235	46534310	49055545	94.86	5.14	17.43463
2007	2898151	51701300	54599451	94.69	5.31	10.15378
2008	4893891	75358291	80252182	93.90	6.10	31.96515
2009	6337645	48871708	55243526	88.47	11.47	-45.2698
2010	3358553	66819670	70178223	95.21	4.79	21.2811
2011	10717178	98090214	108807392	90.15	9.85	35.50234
2012	3220148	116597076	119817224	97.31	2.69	9.188856
2013	3089853	110677542	113767395	97.28	2.72	-5.31772
2014	8314213	97072410	105386623	92.11	7.89	-7.95241
2015	15157631	51312621	595680000	77.20	22.80	82.30818
2016	57212127	60965276.9	543230000	87،88	23،88	-9.65521

المصـــادر:١. وزارة الماليـــة العراقيـــة http://www.mof.gov.iq ٢. وزارة التخطـــيط – الجهـــاز المركـــزي للاحصاءات http://cosit.gov.iq ، ٣. التقرير-الإقتصادي-العربي-الموحد http://www.amf.org ،

المطلب الثالث : توصيف متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق :

اولا: معدل التضخم :

يتبين من الجدول ادناه بان هناك تغيرات كبيرة في مستوى الاسعار حصلت مباشرةً في عام ١٩٩٣ وقد تغير معدل التضخم من ٦،٢٠٧ عام ١٩٩٣ إلى ١،٤٩٢ عام ١٩٩٤ و بعدها اتجهت معدل التضخم نحو الانخفاض ويعزى ذلك إلى اتباع سياسة الانفاق مقيدة و إيقاف طبع النقد ، وهذا الانخفاض في معدل التضخم استمر غاية عام ٢٠٠٠باستثناء عام ١٩٩٧ حيث بلغ معدل التضخم فيه ٠٢،٢٣ % .

ظاهر التضخم في العراق للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ امتازت بالتقلبات المستمرة لقد بلغ المعدل التضخم ٦،٣٣ خلال عام ٢٠٠٣و الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ٥،٦٩٤٣ وبلغ اعلى معدل له في العام ٢٠٠٦ حيث بلغ ٢،٥٣ بينما وصل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للعام نفسه ٨...١٨٥ ويعود ذلك بالدرجة الاساس إلى رفع اسعار المشتقات النفطية ،الا ان معدلات التضخم قد انخفضت في السنة التي تلت عام ٢٠٠٦ لتصل ٥،٢ في حين وصل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ٥،٦٤٦٢.٧ خلال عام ٢٠١٠ وكان هذا بسبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها كما يعود ايضا الي تحسن سعر صرف العملة الوطنية زد على ذلك عدم وجود رسوم

كجمركية تؤثر على السلع المستوردة. ان التضخم يأتي بصوره اساسيه من ارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع ايجارات الدور السكنية حيث لهاتين الفقرتين اهميه استثنائية في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي .ازداد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عموم العراق من (٦٨٢٣٦٦) نقطة في عام٢٠١١ إلى (١،٦٩٥٥٦٥) نقطة في عام ٢٠١٢ اي بزيادة نسبتها (٦.١ %) بعد عام ٢٠١٤ اخذت معدلات التضخم بالتذبذبين الارتفاع و الانخفاض ليكون**1.3** في عام ٢٠١٦ و ذلك بسبب لجوء الدولة الى استخدام سياسة مالية احترازية

جدول (٥) تطور معدلات التضخم في العراق

السنة	الرقم القياسي للأسعار المستهلك	معدل التضخم
1993	2611.1	207.6
1994	15461.6	492.1
1995	2672.9	351.3
1996	2242.1	-15.4
2011	2759.2	23.02
2012	3166.7	14.8
2013	3565	12.6
2004	98486.4	5
2005	114612.5	16.4
2006	136752.4	19.3
2007	٥،٦٩٤٣	33.6
2008	230184.1	27
2009	315259	37
2010	١٨٥٠٠.٨	53.2
2011	632029.8	7.4
2012	648891.2	6.8
2013	630713.1	7.1
2014	646208.1	2.5
2015	682366.6	5.6
2016	723690.7	6.1
1.86	737122.1	2013
1.6	753651.8	2014
1.7	764499.4	2015
1.3	88486.4	2016

المصـــادر:١. وزارة الماليـــة العراقيـــة http://www.mof.gov.iq **٢. وزارة التخطـيط – الجهـاز المركـزي للاحصاءات** http://cosit.gov.iq **٣. التقرير-الإقتصادي-العربي-الموحد** http://www.amf.org

ثانيا : الناتج المحلي الاجمالي :

ان تحقيق فرص النمو في العراق و اخفاقاتها منذ اكثر من عقد يتطلب حل مشكلة اساسية وهي الوقوف على اسس المشكلة التنموية في الدولة و المقومات الحقيقية التي يقف عليها مسار البناء المادي و البشري و مستوى تطورهما في هذا البلد ، ان في حالة تراجع معدلات النمو في حجم الناتج المحلي و على نحو اصبح يتناسب مع تراجع حجم الاستثمارات الحكومية ،فلا زالت الانشطة الاستثمارية للقطاع الحكومي لا ترتقي لمستوى الطموح في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد ، وكما يمكن توضح ذلك من خلال لاستعانة بالجدول (٦) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي نلحظ ان فترة التسعينات اي ما بعد عام ٢٠٠٣هي مرحلة الحصار الاقتصادي الذي مر بها الاقتصاد العراقي لكن مع توقيع الحكومة وموافقتها على برنامج النفط مقابل الغذاء ، بدء الناتج في استعادة عافيته خلال المدة (١٩٩٣ – ٢٠٠٠) حيث قفزة حجم الناتج المحلي

الاجمالي في عام ١٩٩٣ (**١١٢١٤٢ مليون دينار**) الى (**٤٠٤٧١٠٠٠مليون دينار) في عام ٢٠٠٠**، انخفض الناتج بالأسعار الجارية عام ٢٠٠١ بمعدل نمو سالب (١٨.٦- %) بسبب احداث ١١ ايلول وتراجع اسعار النفط ، ثم عاود الناتج الارتفاع في عام ٢٠٠٢ . سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠٠٣انخفاضا بمعدل نمو سنويا مقداره (٦٥.٩٥- %) ، خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠٠٨) سجلات معدلات النمو موجبة اذ بلغت **٨..٨٥**في عام ٢٠٠٤ حتى وصلت الى **٣٨.١٦** في عام ٢٠٠٨ وسبب يعود في ذلك الى تحسن النسبي في اسعار النفط بعد نهوض الصناعات العالمية اثر خطة الانقاد المالي واستثناء العراق من التصدير النفطي لمنظمة اوبك[١].

استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع خلال الاعوام ٢٠٠٩-٢٠١٤ بمعدلات نمو متباينة اذ بلغ عام ٢٠١٤ (١٢...%) للأسعار الجارية . وسجل عام ٢٠١٥ انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدلات نمو سالبة بلغت (**٣..٢٥**- %) والتراجع كان بسبب انخفاض اسعار النفط بشكل كبير فضلا عن الاحداث التي جرت في العراق بسبب سيطرة داعش على بعض الحقول النفطية .

جدول (٦) تطور حجم الناتج المحلي في العراق

السنة	GDP بالاسعار الجارية	معدل نمو GDP
1993	112142	
1994	219244	48.85
1995	1570000	86.035
1996	5102500	69.23
1997	9693260	47.36
1998	13648200	28.97
1999	29029700	52.98
2000	40471000	28.27
2001	34108500	-15.72
2002	34123700	0.044
2003	20562300	-39.78
2004	38058500	85.08
2005	53386400	40.27
2006	80459400	50.71
2007	93981700	16.80
2008	129852000	38.16
2009	110679000	-14.76
2010	137051000	23.82
2011	184337000	34.50
2012	214768000	16.50
2013	227816000	6.075
2014	26642.384.5	16.94
2015	199715699.9	-25.03
2016	2.3869832.2	2.080

المصادر : ١. **وزارة المالية العراقية ، النشرات احصائية مختلفة** ، ٢. **تقرير الاقتصادي الموحد ، ٢٠١١ ، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦. ٣.صندوق النقد الدولي**

(١) **باسم خميس عبيد ، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و معدل البطالة في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٣ ، العدد ٩٦ ، ٢.١٧ ، ٢٨٧.**

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النموذج

يتناول هذا البحث دراسة السياسات الاقتصادية الكلية و اثرها على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في لاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٣- ٢٠١٦) وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة ذات الصلة بالموضوع والسلسلة الزمنية لوقوف على اشكالية هذا الاقتصاد حيث سيتم الاستعانة بحزمة من الاختبارات منها اختبار الاستقرار السلسلة الزمنية ، واختبار التكامل المشترك لجوهانسون للوقوف على توازن المتغيرات المستخدمة في البحث على المدى الطويل ، كذلك اختبار السببية ويمكن توصيف هذه المتغيرات كما يلي :

جدول (٧) متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير
M1	عرض النقد بالمعنى الضيق
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
cpi	الارقام القياسي للاسعار المستهلك
I	معدل الفائدة
Ex	الانفاق العام
R	الايرادات الضريبية

اولا: عرض وتحليل النماذج القياسية

لبيبن النموذج اثر السياسات الاقتصادية الكلية و اثرها على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، ويمكن التعبير عنه بالصيغة الرياضية الاتية

RT) ، G ،GDP= f (RO

أ. دالة الناتج المحلي الاجمالي

$$\Delta \mathbf{GDP} = \boldsymbol{a} + \boldsymbol{\beta_1}\, \mathbf{RO_{t-1}} + \boldsymbol{\beta_2} \mathbf{G_{t-1}} + \boldsymbol{\beta_3} \mathbf{RT_{t-1}} + \boldsymbol{\mu_t})$$

ب. دالة التضخم

G)،CPI = f (MS

$$\Delta \boldsymbol{CPI} = \boldsymbol{a} + \boldsymbol{\beta_1} \mathbf{Ms_{t-1}} + \boldsymbol{\beta_3} \mathbf{G_{t-1}} + \boldsymbol{\mu_t}$$

قبل تقدير النموذج اعلاه لابد من الوقوف على مدى استقرارية السلسلة الزمنية

١. اختبار الاستقرارية :

يعتمد اختبار الاستقرارية لديكي – فولر على معادلات التي تفترض وجود سياق عشوائي من نمط انحدار ذاتي المرتبة حسب المعادلات الآتية[١] :

(1) **Violetta Dalla، Liudas Giraitis and Peter C. B. Phillips ، TESTING MEAN STABILITY OF**

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \sum p_j \Delta y_{t-j} + \in_t$$

$$\Delta xt = \alpha + \beta T + et \qquad \text{(With constant)}$$

$$\Delta xt = \alpha_{.} + \alpha_1 x_{t-1} + b_1 T + et$$

في هذا القسم سوف نركز على اختبار فرضية العدم بان العينة هي عبارة عن سلسله من المتغيرات غير المستقرة بمتوسط ثابت ، مقابل الفرضية البديلة ، فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل ، أما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الحرجة نقبل فرضية العدم والسلسلة تكون غير مستقرة وسيتم أخذ الفروق الأولى فإذا ما كانت السلسلة حققت الاستقرار فإن المتغير يعد متكاملاً من الدرجة الأولى *(1)*، أما إذا لم تحقق ذلك الاستقرار فتؤخذ الفروق من درجة أعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة[١].

جدول (٨) اختبار الاستقرارية

المتغيرات	الابطاء	المستوى						الفرق الاول		
		a				b		a		b
		المجدولة T	المحتسبة T	المجدولة T	المحتسبة T	المجدولة T	المحتسبة T	المجدولة T	المحتسبة T	
ex	١	٢،٩٩-	٧٤٢.. -	٣،٦٢-	١،٤٧-	...٣-	٣،٦-	-	-	
Cpi	١	...٣-	٧٤٢.. -	.٣،٦-	٢،٦٣-	...٣-	٢،٩٣	٣،٦٣-	-٢،٢	
M1	١	٢.،٣-	١.١٢	٣،٦٢-	١،٥٩-	...٣-	٥..٣-	-	-	
I	١	...٣-	٣.١٦٦ -	-	-	-	-	-	-	
R	١	٢..٣-	٣،٥٣	٣،٦٢-	٢،٦٩	١..٣-	٧.،٢	٣.٦٤-	١،٥	
GDP	١	٢،٩٩-	٣٣،.-	٣،٦٢-	٩.،٢-	...٣-	٤،٧-			

الفرق الثاني

المتغيرات	الابطاء	a		B	
		Tالمجدولة	Tالمحتسبة	Tالمجدولة	Tالمحتسبة
Cpi	١	٢..٣-	٤،٢٢-	-	-
R	١	٤.،٣-	٢،٢٧-	٣،٦٤-	٣،٩٥-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي. ، A تعني الانحدار يحتوي على ثابت ، b تعني الانحدار يحتوي على ثابت واتجاه عام ، * معنوية عند مستوى ٥% .

HETEROSKEDASTIC TIME SERIES، http://cowles.econ.yale.edu/. pp3-1. June 2015

(١) فهد مغيمش حزيران الشمري ، قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٣) ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،٢٠١٥ ، ص١٢٤.

ونلاحظ من خلال الجدول بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة عند المستوى باستثناء معدل الفائدة لذا فان السلسلة الزمنية الخاصة به متكاملة من درجة الصفرية؛ اما باقية المتغيرات تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى و الثانية (*First-difference*) للسلسلة الأصلية تبين ان المتغيرات (الناتج المحلي ، وعرض النقد ، الانفاق العام) قد استقرت عند مستوى معنوي (٥%) وعليه فإنها متكاملة (*Cointegration*) من الدرجة الأولى (*I(1)*) بوجود ثابت في حين استقرت المتغيرات الاتية (الايرادات الضريبية و الرقم القياسي للأسعار المستهلك) عند الفروق الثانية لذا فان هذه المتغيرات متكاملة من درجة الثانية .

٢. التكامل المشترك :

ان اختبار جوهانسون للتكامل المشترك الذي يحاول الربط بين المفهوم الاقتصادي و الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية ، و يمكن توضيح فكرة الرئيسية لهذا الاختبار بأن مفهوم التكامل المشترك يربط بمفهوم النظرية الاقتصادية عندما تكون هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل وبموجب نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات لاقتصادية الذي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنيه بينهما في المدى الطويل لا يمكن أن تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير في المدى الطويل ، مع ذلك يكون هناك تباعد بين المتغيرات في الاجل القصير. و يقوم اختبار جوهانسون على طريقتين[١]:

أ. اختبار الاثرλ_{trace}(Trace Test) فصيغة الرياضية له هي

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{n} \ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

ب. اختبار القيمة المميزة العظمى λ_{max}

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

بموجب هذا الاختبارTrace Test يتم اختبار فرضية العدم .H: r= مقابل فرضية البديلة : H_1: r > . اما اختبار القيمة المميزة العظمى λ_{max} يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك تعادل r (n=r)، مقارنة الفرضية البديلة بأن عدد متجهات التكامل يساوي (n=r+1)[٢].

بعد ان تم اجراء اختبار ديكي – فولير لاستقرارية السلسلة الزمنية ، سنجري الان اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى لمعرفة رتبة التكامل

(1) Göran Anderson، Johanesn cointegration analysis of american and europpenn stock market indices ، Master Thesis in Finance – May 2009 ،pp19.

(2) Johansen ، Statistical Analysis of Cointegrating Vectors. Journal of Economic Dynamics and Control ، 1998 ، pp231–254.

جدول (٩) التكامل المشرك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	..5. Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
.....1	125.6154	532.9574	..999989	None *
. .....	95.75366	282.4245	..99.1.1	At most 1 *
. .....	69.81889	18..8873	..9842.4	At most 2 *
. .....	47.85613	89.63138	..874886	At most 3 *
.....7	29.797.7	43.9.379	..666597	At most 4 *
...1.8	15.49471	19.73893	. ..47934	At most 5 *
...2.4	3.841466	5.38.444	..216955	At most 6 *

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	..5. Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
. .....	46.23142	25..5329	..999989	None *
. .....	4...7757	1.1.5372	..99.1.1	At most 1 *
. .....	33.87687	91.25588	..9842.4	At most 2 *
.....1	27.58434	45.72759	..874886	At most 3 *
...181	21.13162	24.16487	..666597	At most 4 *
...483	. 14.2646	14.35848	. ..47934	At most 5 *
...2.4	3.841466	5.38.444	..216955	At most 6 *

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاحصائية

من الجدول يمكننا استخراج التكامل المشترك الذي يؤكد على وجود علاقة توازنية بين ادوات السياسة الاقتصادية و متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي و على المد الطويل ذلك كون قيم Trace اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوي ٥% لذا نقبل الفرضية البديلة التي تشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين و نرفض الفرضية العدم، وكذلك تشير احصائية القيمة العظمى الى نفس النتيجة بوجود تكامل بين المتغيرات البحث .

ثالثا: اختبار العلاقة السببية cawedity cranger

ان الهدف من هذا اختبار هو تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية وقياسها ، وهناك أربعة احتمالات[١]:

١. ان المتغير X يسبب في Y و المتغير Y يسبب في X وتسمى علاقة سببية باتجاهين
٢. المتغير X يسبب في YوالمتغيرY لا يسبب في X وتسمى علاقة سببية باتجاه واحد من Xالى Y
٣. المتغير X لا يسبب في YوالمتغيرY يسبب في X وتسمى علاقة سببية باتجاه واحد من Y الى X
٤. المتغير X لا يسبب في YوالمتغيرY لا يسبب في X وتسمى علاقة مستقلة بين المتغيرين

يمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين :

$$Xt = \sum_{i=1}^{m} a_i Xt - i + \sum_{j=1}^{n} bjYt + Ut$$

(١) كامل كاظم علاوي و محمد غالي راهي ، تحليل وقياس بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٤- ٢٠١٠ ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٩، العدد ٢٩، ٢٠١٣، ص٢٢٥-٢٢٦.

$$Yt = \sum_{i=1}^{r} c_i Yt - i + \sum_{j=1}^{s} djXt - j + Vt$$

ولاختبار هذه الفرضية يستخدم اختبار (F) وبموجب الصيغة التالية [١] :

$$f = \frac{sse_t - sse_u/r}{sse_u/n - s - r - 1}$$

حيث إن :

SSE_u = تمثل مجموعة مربعات البواقي.

SSE_t = تمثل مجموعة مربعات البواقي لمعادلة الانحدار في حالة كون (ai. =) .

n = عدد المشاهدات .

r،S = المدد المثلى للارتداد الزمني .

نضع فرضية العدم HO : التي تقول إن Xt لا تسبب Yt وذلك من خلال المقارنة fc المحتسبة مع fc المجدولة ونقبل فرضية العدم إذا كان $fc < fa(p،m-n)$

في هذا الحالة يمكن التوصل الى تحليل سببية بين ES و GDP و المبين في الجدول (٥)

جدول (١.) تحديد العلاقة السببية بين متغيري البحث

Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PEX لا توجد علاقة سببيةR	23	..31127	.5831.
R لا توجد علاقة سببيةPEX		..29817	.5911.
M1 لا توجد علاقة سببيةR	23	..55651	.4644.
R لا توجد علاقة سببية M1		1..3325	.3215.
I لا توجد علاقة سببيةR	23	..34755	.5621.
R لا توجد علاقة سببيةI		1.25329	.2762.
GDP لا توجد علاقة سببيةR	23	..72841	.4.35.
R لا توجد علاقة سببيةGDP		...55.2	.8169.
EX لا توجد علاقة سببيةR	23	1.49635	.2355.
R لا توجد علاقة سببيةEX		..46745	..5.2.
CPI لا توجد علاقة سببيةR	23	. 1.1..8	.3.66.
R لا توجد علاقة سببيةCPI		1.13.26	.3..4.
M1 لا توجد علاقة سببيةPEX	23	. ..253.	.62.5.
PEX ا توجد علاقة سببيةM1		3.79153	..657.
I لا توجد علاقة سببيةPEX	23	..1.244	.7522.
PEX لا توجد علاقة سببيةI		..49437	.49.1.
GDP لا توجد علاقة سببيةPEX	23	..43641	.5164.
PEX توجد علاقة سببيةGDP		3.64793	..7.6.
EX لا توجد علاقة سببيةPEX	23	..26487	.6124.
PEX توجد علاقة سببيةEX		7.44338	...13.
CPI لا توجد علاقة سببيةPEX	23	..8.629	.3799.
PEX توجد علاقة سببيةCPI		11..751	...34.
I لا توجد علاقة سببية M1	23	2.97426	..1...
M1 لا توجد علاقة سببيةI		..89689	.3549.
GDP لا توجد علاقة سببيةM1	23	..73135	.4.26.
M1 توجد علاقة سببيةGDP		11.4958	...29.
EX لا توجد علاقة سببية M1	23	. ..3879	.54.4.

(1)BLI ،evaluating structural evctor autoregression models in monetary economies، umi ،9Ed 2008، pp4..

M1 لا توجد علاقة سببيةEX		..27789	.6.39.
CPI توجد علاقة سببيةM1	23	13.5598	...15.
M1 لا توجد علاقة سببيةCPI		2.31638	.1437.
GDP لا توجد علاقة سببيةI	23	..61873	.44.7.
I لا توجد علاقة سببيةe GDP		...9465	.7615.
EX لا توجد علاقة سببيةI	23	..446.2	.5119.
I لا توجد علاقة سببيةEX		2018198	.1552.
CPI توجد علاقة سببية لا I	23	..21874	.6451.
I توجد علاقة سببية لا CPI		..15.56	.7.21.
EX توجد علاقة سببيةGDP	23	. 12.48.	...21.
GDP توجد علاقة سببيةEX		3.31984	..834.
CPI توجد علاقة سببيةGDP	23	6.725.6	..174.
GDP لا توجد علاقة سببيةCPI		1.42531	.2465.
CPI توجد علاقة سببيةEX	23	6.12424	..224.
EX لا توجد علاقة سببيةCPI		..65118	.4292.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي

الاستنتاجات و التوصيات

اولا :الاستنتاجات :

١. نلاحظ من خلال نموذج السببية بان هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الرسمي وعرض النقد و الناتج GDP أي ان يتغير في سعر الصرف الرسمي في سنة السابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى تغير في عرض النقد بمقدار (٣.٧٩١٥٣) وكذلك ايضا توجد علاقة موجبة أو تناسبية بين عرض النقد M1 و بين الناتج المحلي GDP .
٢. ان للتغيرات في السنوات السابقة للانفاق العام اثر موجب في الناتج المحلي الاجمالي لسنة الحالية وباتجاهين بمعنى اخر ان أي تغير في حجم الناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير الانفاق بمقدار (١.٤٢٥٣١) و هذا ما يدلل على ان اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية في تمويل اوجه الانفاق لذا اصبحت تلك العوائد سببا في تهميش دور الضرائب في المساهمة في حجم الناتج المحلي .
٣. يبين اختبار جوهانسون لتكامل المشترك بان هناك سبع متجهات لتكامل بين المتغيرات وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين تلك المتغيرات موضوعة البحث .
٤. عدم الالتصاق او الانسجام بين السياسات الاقتصادية و في ظل غياب الرقابة المالية جعلت ثروات البلد عرضة لتبذير و الضياع دون استخدامها بشكل امثل للنهوض بالواقع الاقتصادي .

ثانيا : التوصيات :

١. استخدام مبدأ ترشيد الانفاق العام عن طريق اتباع سياسة مالية تركز بشكل اساسي على زيادة الانفاق الاستثماري لان ذلك سوف يزيد من استغلال الامثل لطاقات الانتاجية وبالتالي تحقيق معدلات نمو مقبولة .
٢. العمل على تبني اصلاحات حقيقة في نظام الضريبي و بالمستوى الذي يحقق الاهداف المرجوة منه و في مقدمتهم الاهداف التنموية التي تسعى الموازنة تحقيقها.
٣. ضرورة القيام بتبني اصلاحات اقتصادية حقيقية تتمحور حول دعم السياسة النقدية و معالجة اهم المشكلات و التحديات التي تواجهها .

المصادر

المصادر العربية:

١. احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ٩٤، العدد٢٢، ٢٠١٦.

٢. باسم خميس عبيد ، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و معدل البطالة في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٣ ، العدد ٩٦ ، ٢٠١٧.

٣. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٣.

٤. خالدو واصف الوزني و احمد حسين رفاعي ، الاقتصاد الكلي (بين النظرية و التطبيق) ، ط٣ ، دار وائل للنشر ، ١٩٩٩ .

٥. خضير عباس الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثرسياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧.

٦. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والمصارف ، وزارة التعليم ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩.

٧. فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد ٣، العدد٧٥ ،٢٠١٤ .

٨. فهد مغيمش حزيران الشمري ، قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٣) ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،٢٠١٥ .

٩. كامل كاظم علاوي و محمد غالي راهي ، تحليل وقياس بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٤- ٢٠١٠ ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٩، العدد ٢٩، ٢٠١٣ .

١٠.محمد فوزي ابو السعود ، الاقتصاد الكلي ، ط١، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٤ .

١١.محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر ، ط٢ ، عمان ، الاردن، ٢٠١٠ .

١٢.ناظم محمود نوري الشمري ، النقود و المصارف ، دار الكتب للطباعة و النشر ، ١٩٨٨ ٣.

١٣.نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطب ، الاقتصاد الكلي (مبادئ و تطبيقات) ، ط١ ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الاردن ، ٢٠٠٦.

المصادر الاجنبية

1. BLI ،evaluating structural evctor autoregression models in monetary economies، umi ،9Ed 2008
2. Göran Anderson، Johanesn cointegration analysis of american and europpenn stock market indices ، Master Thesis in Finance – May 2009 ،pp19.
3. Heteroskedastic time series، June 2015 .pp3-1. http://cowles.econ.yale.edu
4. Johansen ، Statistical Analysis of Cointegrating Vectors. Journal of Economic Dynamics and Control ، 1998
5. Violetta Dalla، Liudas Giraitis and Peter C. B. Phillips ، TESTING MEAN STABILITY OF

الاستثمار السياحي في العراق المقومات والتحديات (محافظة النجف انموذجاً)

د بشرى محمد سامي الاسدي د. احمد عبد الكريم كاظم النجم
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم السياحة

المستخلص :

يعد القطاع السياحي من القطاعات الاقتصادية المهمة لدى العديد من الدول التي كان لها نصيباً في مجال الاستثمار السياحي، اذ يسهم مساهمة فاعلة في الموازنات العامة للدول المعنية وعلى النمو الاقتصادي للبلد، ومن بين هذه الدول مصر وتونس وماليزيا والصين، حيث تهتم معظم الدول المتقدمة في تحقيق مناخ استثماري جاذب للمستثمرين من اجل تطوير خدمات البنى التحتية والطرق الجسور وكافة المرافق المعنية بخدمات القطاع السياحي

ونظراً لأهمية الاستثمار السياحي في تشغيل الايدي العاملة وتوافر فرص العمل والقضاء على البطالة وتحسين نوعية الحياة للسكان فضلاً عن تطوير الخدمات السياحية مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وشركات السفر والسياحة، و على الرغم من امتلاك العراق والمحافظات العراقية ومنها محافظة النجف الاشرف على مواقع سياحية مهمة من المواقع الدينية والاثرية والتاريخية الا انها تعاني من الاهمال فضلاً عن عدم توافر الظروف البيئة الجاذبة للاستثمارات السياحية بسبب المشاكل الامنية والظروف التي مر بها العراق خلال الفترة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، وحيث يوجد العديد من المواقع السياحية من شمال العراق الى جنوبه، وهي مواقع تعبر في الكثير منها عن اصالة العراق وحضارته.

و يأتي هذا البحث على سبيل اظهار اهمية الاستثمارات السياحية في هذا القطاع الحيوي من القطاعات الاقتصادية العراقية وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

Abstract:

The tourism sector is an important economic sector in many countries that have a share in the field of tourism investment. It contributes effectively to the general budgets of the countries concerned and to the economic growth of the country. Among these countries are Egypt، Tunisia، Malaysia and China. Investment climate attractive to investors in order to develop infrastructure services، bridges roads and all facilities related to the services of the tourism sector.

In view of the importance of tourism investment in the operation of labor and the availability of job opportunities and the elimination of unemployment and improve the quality of life of the population as well as

the development of tourism services such as hotels and restaurants، tourism and travel companies and tourism، and despite the possession of Iraq and the Iraqi provinces، including Najaf، the important sites of tourism sites Religious and archaeological and historical but they suffer from negligence as well as the lack of environment conditions attractive to tourism investments because of the security problems and conditions experienced by Iraq during the period that followed in 2003، and where there are many sites Tourism from northern Iraq to its south، sites that reflect in many of them on the authenticity of Iraq and its civilization.

This research comes as a way to show the importance of tourism investments in this vital sector of the Iraqi economic sectors and the research concluded a set of conclusions and recommendations.

المقدمة :

تعد السياحة من القطاعات الاقتصادية التي تحظى بالأهمية الاكبر. لما يوفره هذا القطاع من مساهمة في الموازنة العامة لعدة دول ومن بين هذه الدول فرنسا واسبانيا وتونس والمغرب حيث تهتم معظم الدول المتقدمة في تحقيق مناخ استثماري جاذب للمستثمرين من اجل تطوير خدمات البنى التحتية والطرق الجسور وكافة المرافق المعنية بخدمات القطاع السياحي.

وتظهر اهمية الاستثمار السياحي في تشغيل الايدي العاملة وتوفير فرص العمل والتخلص من البطالة وتحسين نوعية الحياة للسكان بالإضافة الى عن تطوير الخدمات السياحية مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وشركات السفر والسياحة، وبالرغم من امتلاك العراق مواقع سياحية مهمة من المواقع الدينية والاثرية والتاريخية الا انها تعاني من الاهمال فضلاً عن عدم توافر الظروف البيئة الجاذبة للاستثمارات السياحية بسبب المشاكل الامنية والظروف التي مر بها العراق خلال الفترة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، وحيث يوجد العديد من المواقع السياحية من شمال العراق الى جنوبه، وهي مواقع تعبر في الكثير منها عن اصالة العراق وحضارته .

اولاً: منهجية البحث :

١. مشكلة البحث :

يحظى الاستثمار السياحي في العديد من دول العالم بالاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين. اذ انه يمثل الدعامة الاساسية للإقبال على الاستثمار في الفرص الاستثمارية المتاحة فيها، ولذا يبحث المستثمر عن البيئة المناسبة التي تكون امنة ومستقرة، حيث ان هناك بيئات يتوافر فيها فرص استثمارية ولكنها غير جاذبة وذلك لعدم استقرارها السياسي والامني مما يجعل منها بيئة طاردة للاستثمار، ولذلك فان مشكلة البحث تتحدد ضمن هذا الإطار، التطرق الى المشاكل التي تواجه الاستثمار السياحي في العراق.

٢. هدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي :

أ. دراسة وتحليل الاستثمار السياحي من خلال دراسة المؤشرات المتعلقة بالاستثمار السياحي.

ب. الاستفادة من تجارب البلدان السياحية ذات الاستقطاب في مجال الاستثمار السياحي .

ت. الوقوف على المشكلات التي تواجه قطاع السياحة في العراق وبالأخص مجال الاستثمار السياحي .

٣. اهمية البحث :

بالنظر للأهمية التي يتمتع بها الاستثمار السياحي كنشاط اقتصادي تنعكس أثاره الاقتصادية بشكل ايجابي على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فان تناول مثل هذا الموضوع وتحديدا مقوماته والذي يمكن إن يحفز المستثمر المحلي أو الأجنبي لاستثمار أمواله في بلد معين كالعراق، وبالتالي تحقيق المنافع المرجوة من هذا الاستثمار السياحي، حيث يضع إمام المستثمر خيارات الاستثمار أو بدائل حسب مستوى العائد والمخاطرة، وبالتالي تقديم خدمة للمستثمرين العراقيين والأجانب.

ثانياً: الاستثمار السياحي - اطار مفاهيمي :

أ- الاستثمار – طبيعته وأنواعه :

١. طبيعة الاستثمار:

الاستثمار هو نشاط اقتصادي واحد مكونات الاقتصاد الكلي، ويعمل على توظيف الأموال المتاحة في الفرص الاستثمارية التي يتوقع المستثمرون تحقيق أفضل عائد بأقل مستوى من المخاطرة، ويواجه الاستثمار عوامل اقتصادية مؤثرة إما إيجابا او سلبا حسب الحالة الاقتصادية السائدة، إي إذا كانت حالة رواج او الكساد اقتصادي آو الحالة الاعتيادية، ويعتمد على وجود الأسواق المالية المتطورة التي تساعد على تداول الأوراق المالية والاستثمار فيها، ومن ابرز العوامل المؤثرة، هي العرض والطلب ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، إذ إن التغيرات في هذه المتغيرات يؤدي إلى إحداث تغير في الأخرى لان العلاقات متشابكة بين هذه المتغيرات. ويلعب الادخار دور مهم اذ يوضح الاقتصاد الكلي دور الادخار والاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي لان الادخار يشكل مصدر تمويل لقطاعات مختلفة لها تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كالقطاع الصناعي[١]، أموال موجودة في مصارف القطاع المصرفي على شكل ودائع[٢] .

(1)Hahm،Sung DEUK& HEO،UK،U.s. and Japanese Foreign Direct Investment in East Asia:AC.mparative Analysis.، The policy Studies Journal.vol.36.No.302008.

(٢) عبد الغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجا، بغداد، ٢..٢.

٢. أنواع الاستثمار:

يصنف الاستثمار إلى عدة أنواع فهو من الناحية الوظيفية، هناك استثمار محلي وهناك استثمار أجنبي، الاستثمار المحلي هو مجمل الاستثمارات الوطنية والتي تشمل استثمارات الدولة والقطاع الخاص. حيث تشمل استثمار الأموال المتاحة والتي يكون مصدرها ،إما الدولة أو الشركات العاملة ضمن الاقتصاد الوطني وهي اما الاستثمار الأجنبي فهو الأخر يعتبر استثمار مباشر واستثمار غير مباشر، الأول هو الاستثمار في الموجودات المادية (الحقيقة) كالمكائن والمعدات والأبنية التي تدعم العمليات وبالتالي هو ليس استثمار في الموجودات المالية[١] ، إي استثمار في مشروعات ذات عمر اقتصادي طويل كالمشروعات السياحية ، إما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو الاستثمار في الأوراق المالية، ويغلب على هذا النوع من الاستثمار بأنه قصير الأجل يعتمد على حركة الأسعار للأسهم في الأسواق المالية، إذ إن بعض الشركات الاستثمارية لها سياسات محدودة فتعمل على مسك محافظ استثمارية قصيرة الأجل كالأوراق المتداولة في السوق النقدية[٢]، رغم إن الاستثمار في الأوراق المالية يواجه محددات مالية تعد بمثابة عوائق مالية ربما تؤدي بالشركة في اللجوء إلى التمويل الخارجي[٣].

٣. أهمية الاستثمار:

يكتسب الاستثمار اهميته من خلال ما يقدمه من نتائج ايجابية تعكس اثارها على الاقتصاد الوطني ككل سواء اكان الاستثمار قطاع عام او فطاع خاص. وبذلك تعد الاستثمارات مقياسا لتطور ونمو الشعوب ان احسنت الحكومات او الجهات المعنية ادارة هذا النشاط الاستثماري، ولذلك فان الكثير من الدول التي استطاعت ان تستثمر في مختلف قطاعاتها الاقتصادية عاد عليها هذا الاستثمار بالنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي. وتوفير فرص العمل للعاطلين وبالتالي هو يساهم في حل جزء من المشاكل التي يعاني منها المجتمع وهي مشكلة البطالة. اضافة الى انه يساهم في استثمار المواد الاولية وتنشيط حركة النقل وما له صلة بالنشاط الاستثماري[٤] .

٤. أهداف الاستثمار:

يهد ف الاستثمار الى تحقيق منافع مختلفة مالية واخرى غير مالية، يمكن تلخيصها بما يأتي :

أ. الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعتبر بمثابة مكافاة للمستثمر مقابل تنازله عن الاستهلاك الاني واستثمار المال المتاح لديه في فرصة استثمارية يعتبرها فرصة استثمارية مقبولة ومجدية[٥].

---

(1)Madura، JEFF، internationmal Corporate Finance،1.ed،Australia،2..6.

(2)BODIE،ZVI،&ALEXkane and MARCUS J.MAN، Investment<Boston،1999.

(3)Ismail،MohdAdib&Ibrahim،H،mansor&yusoff،mohammed& zainal،Mohd-pisal. ،Financial constraints firm investment in Malaysia: An investigation of investment. Cash flow. International Journal of Economics & Management،v4،No.1 June 2010.

(٤) كامل ، محمود ، السياحة الحديثة علما و تطبيقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥، ص٧٦

(٥) هرمز، نور الدين ، التخطيط السياحي والتنمية السياحية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد (٢٨) العدد (٣) ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سوريا،٢٠٠٦ ، ص٧٦ .

ب. المساهمة في الانتاج القومي وبالتالي نمو هذا الانتاج وهو تعبير عن مدى ما وصلت اليه الدولة في مجال النمو الاقتصادي.
ت. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما ينعكس على المستويات المعاشية والثقافية.

لا يختلف الاستثمار السياحي عن بقية الاستثمارات الاخرى في دوره بتطوير وتنمية راس المال البشري والمادي والذي يعد جزءا من العملية الانتاجية والخدمية في النشاط السياحي. فهو يعني "القدرة الهادفة الى تكوين راس المال المادي واعداد راس المال البشري في المجال السياحي من اجل زيادة وتحسين طاقاته الانتاجية والتشغيلية وتقديم افضل الخدمات في مجال السياحة المختلفة كإقامة الفنادق والمدن السياحية والمطاعم ووسائل الترفيهية المختلفة اضافة الى تشييد الطرق والنقل اضافة الى اعداد كادر متخصص وكفوء في مجال السياحة[١].

ب. الاستثمار السياحي :

١. طبيعة الاستثمار السياحي :

الاستثمار كمصطلح يعني توظيف الاموال او تخصيصها في المجالات او الفرص الاستثمارية التي يعتقد المستثمر بانها فرص ذات جدوى تحقق افضل عائد في اقل مستوى من المخاطر وان احد مجالات الاستثمار هو الاستثمار السياحي، ويقصد بهذا النوع من الاستثمار ان يوجه المستثمر جزء أو كلا من امواله التي بحوزته في الفرص الاستثمارية السياحية المتوفرة في البيئة التي ينوي الاستثمار فيها، ومما يشجع على الاستثمار ان الحركة السياحية العالمية تطورات بشكل واسع خلال السبع والعشرين سنة الاخيرة حيث تضاعف عدد المسافرين، ولذلك فان المستثمر العربي او الاجنبي هو ذلك المستثمر الذي يطلب استثمار امواله في تنشيط السياحة في العراق كمجال وكفرصة استثمارية لتشغيل ما لدى المستثمرين من موارد وفي مختلف المناطق والمواقع الاثارية والتاريخية او الدينية. فهي عملية تشغيل للأموال بدلا من اكتنازها وتوفير فرص عمل للناس وتوفير اجواء الراحة والاستجمام .

٢. مفهوم الاستثمار السياحي:

لا يختلف الاستثمار السياحي عن انواع الاستثمارات الاخرى في اهتمامه بتنمية وتطوير راس المال المادي والبشري والذي يعد جزءا من العملية الانتاجية والخدمية في النشاط السياحي.

ويعني "القدرة الهادفة الى تكوين راس المال المادي واعداد راس المال البشري في المجال السياحي من اجل زيادة وتحسين طاقاته الانتاجية والتشغيلية وتقديم افضل الخدمات في مجال السياحة المختلفة كاقامة الفنادق والمدن السياحية والمطاعم ووسائل الترفيهية المختلفة اضافة الى تشييد الطرق والنقل اضافة الى اعداد كادر متخصص وكفوء في مجال السياحة.

---

(١) العريشي ، علي بن محمد شيبان ، جزر فرسان دراسة في تنمية السياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات الخليج العربي و الجزيرة العربية، العدد ١١٢، جامعة الملك خالد ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤، ص٣٣٣٠ .

٣. سمات الاستثمار السياحي:

يتميز الاستثمار السياحي بعدة سمات تميزه عن بقية الاستثمارات الاخرى ومن هذه السمات:

أ. الاستثمارات السياحية استثمارات موسمية والطلب السياحي عليها موسمي مما يؤدي الى عدم تحقيق عوائد مرتفعة.
ب. طول مدة انشاء المشروع السياحي حيث تصل بعض المشاريع الى عدة سنوات حتى يعطي المشروع ثماره والحصول على عائد مجزي.
ت. ضخامة الاموال المطلوبة للاستثمار في المشاريع السياحية حيث انها تضم تكاليف عالية مثل (الاراضي، واجهة الفنادق والاثاث والديكور... وغيرها).
ث. تتميز الاستثمارات السياحية باعتمادها بالدرجة الاساس على العنصر البشري اذ هناك صعوبة في احلال الماكنة محل اليد العاملة .
ج. يحافظ الاستثمار السياحي بشكل كبير على العملة الصعبة ودعم التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.
ح. يتأثر الاستثمار السياحي بالبيئة المحيطة به كالبيئة (السياسية والامنية، الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية).
خ. علاقة الاستثمار السياحي (قطاع السياحة) بالاستثمارات الاخرى في قطاعات اخرى، حيث ان الاستثمار في مجال السياحي يولد استثمارات في انشطة اخرى.

٤. خصائص الاستثمار السياحي :

تتنوع مجالات الاستثمار السياحي و تتعدد بحسب طبيعة النشاط السياحي في المنطقة ، ويهتم بالمشاريع السياحية التي تتضمن جميع الوحدات المتخصصة بالحركة السياحية[١].

يتميز القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

أ. يرتفع دخل الاستثمار السياحي بزيادة توفر كافة المتطلبات الصناعة السياحة خاصة وأن المتطلبات ليست دقيقة ولا تتطلب تكنولوجيا ضخمة من حيث الكم و النوع مقارنة بقطاعات أخرى. حيث تحدد نوعية المنتوج بتأصله وجذوره الثقافية وبساطته و درجة الراحة التي يوفرها.
ب. يتصف القطاع السياحي بحاجته إلى أعداد كبيرة من العاملين (أيدي عاملة) ، ذات كفاءة ومتخصصة وأعمال أخرى ترتبط بالسياحة واستمرار نشاطها.
ث. إن القطاع السياحي ذات علاقة مرنة مع التغيرات في التكاليف العامة وبالتالي سعر الخدمة السياحية والتغيرات في الدخل ومستوى المعيشة.
د. تتعدد قنوات نتيجة ما يصرفه السياح من نقود وذلك بعد اقامتهم وتحويل نقودهم إلى عملة محلية، من أجل سد نفقات الخدمات والتسهيلات المقدمة.
هـ. إن الصناعة السياحية تتطلب البحث عن اسواق جديدة ومتطورة نتيجة الإنتاج المستمر وغير المتقطع وذلك لتتجنب مشكلة التكرار والتقادم[١] .

---

(١) إبراهيم ، مثنى معان ، تحليل واقع الاستثمار السياحي في العراق للمدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧ و إمكانات تطويره ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٠ .

ثالثاً: تجارب الاستثمار السياحي في دول مختارة :

يعد الاستثمار السياحي من أكثر الاستثمارات تنوعاً ، وذلك لكون المجالات التي تمتد إليها الاستثمارات السياحية متنوعة من حيث المكان والزمان ونوع القطاع الذي يمثله او المؤسسة أو التنظيم، ويمتاز النشاط السياحي بكونه طويل الاجل سواء بصورة منفردة أو مجموعة مشاريع منتظمة وعلى هذا الاساس فهو يختلف عن الاستثمارات الاقتصادية الأخرى[٢] .

وتكون هذه الاستثمارات أما بشكل مباشر من خلال الاستثمار في الفنادق السياحية الممتازة ، المدن السياحية او الاثرية والقرى والمجمعات السياحية ، المطاعم السياحية ، أو تكون بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار في القطاعات المكملة للقطاع السياحي مثل قطاع الصناعة ، او القطاع الزراعي او القطاع الصحي او قطاع الخدمات العامة في الدولة[٣].

ويتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر توافر عدد من المتطلبات الاساسية لضمان نجاح العملية الاستثمارية واجتذاب روؤس الأموال الأجنبية ، ومن هذه العوامل الأمان ، السيولة ، العائد ، استقرار العملة ، مستوى الدخل لذا لا بد من تهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات وتوفير عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والسياحي فيها ، والعمل على حماية روؤس الأموال الأجنبية من التأمين والمصادرة ، مع وضع قواعد منتظمة لتحويل أرباح المستثمرين وتعديل القوانين والتشريعات على أن يكون للدولة دور في تحديد أنواع المشاريع المرغوب فيها[٤].

أ. التجارب العربية في مجال الاستثمار السياحي :

١.التجربة المصرية :

تعد جمهورية مصر العربية من أوائل الدول العربية التي اتجهت نحو الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات ومنها قطاع السياحة، وكانت لديها ظروفها ومبرراتها لإتخاذ هذا القرار، ولغرض تحقيق ذلك قامت بالعديد من الإجراءات وأصدرت سلسلة من القوانين ، فضلاً عن تهيئة المناخ الملائم لضمان استقطاب تلك الاستثمارات والحفاظ عليها وتنميتها .

تقع جمهورية مصر العربية في الطرف الشمال الشرقي من قارة أفريقيا ، اذ تقع بعض من اراضيها في قارة آسيا (شبه جزيرة سيناء) يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، ومن الشرق البحر الاحمر ومن الشمال الشرقي فلسطين المحتلة ، ومن الجنوب السودان ، ومن الغرب

---

(١) مقداد ، محمد ابراهيم ، اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل (دراسة خاصة في المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الخاصة للهيئة العامة للمدن الصناعية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، ٢٠٠٧ ، ص٢٧٦ .

(٢) الخوام عبد المطلب محمود:"العلاقة بين الاستثمارات السياحية والتاثيرات البيئية مع اشارة خاصة لتجربة العراق "، اطروحة دكتوراه – اقتصاد/ الجامعة المستصرية ،بغداد ،٢٠١٠ ، ص٢٧ .

(٣) حسن ، تغريد سعيد ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي – تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣، ص٧١

(٤) النجم ، احمد عبد الكريم كاظم ، تحليل جغرافي للامكانات السياحية في مدينة النجف الكبرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ،٢٠٠٩، ص٦٨ .

ليبيا ، وتبلغ مساحتها مليون كيلومتر مربع واكثر من (٩٦%) من هذه المساحة أراضي صحراوية والباقي اراضي صالحة للزراعة . ووفقاً لتقديرات السكان فقد بلغ عدد سكان جمهورية مصر العربية (٨٧) مليون نسمة مطلع عام ٢٠١٤م[١]، وتعتمد مصر على مياه نهر النيل في الزراعة وللحصول على المياه العذبة إذ يمر هذا النهر من الجنوب إلى الشمال حيث يصب في البحر الأبيض المتوسط بعد أن ينقسم في شمال مصر إلى فرعين هما دمياط ورشيد اللذان يشكلان دلتا النيل.

وقد خطت مصر في هذا المجال خطوات واسعة ، إذ يعد القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ م من أوائل القوانين التي خصصها المشرع لتشجيع الاستثمار في مجال السياحة، إذ تم من خلاله إعفاء المنشآت السياحية والفندقية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وعلى إيرادات القيم المنقولة لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لمزاولة النشاط ، وهذه الإعفاءات جاءت عامة بالنسبة للقائم بالاستثمار سواء قام به مصري أو أجنبي، وتم تحديد طبيعة المنشآت السياحية والفندقية في المادتين الأولى والثانية غير أن قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٨م قد أقصى بعض المنشآت السياحية والفندقية دون الأخرى ، وعُدل هذا القانون سنة ١٩٩٣ م ، بالقانون رقم (١٠٢) ليقرر إعفاء المنشآت الفندقية والسياحية التي تقام في المناطق النائية من الضريبة على الدخل لمدة عشر سنوات تبدأ من مزاولة النشاط ، أعقبه القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧م الذي وصل من خلاله التشريع المصري إلى مستوى متقدم إذ وفر حوافز وتسهيلات وضمانات أكبر للمستثمرين والشركات الأجنبية وظهرت ثمار هذا القانون من خلال توسع عدد من الشركات العاملة في المجال السياحي من (١٠٨٣) شركة عام ٢٠٠٤ م إلى (١٤٠٩) شركة عام ٢٠٠٧م، وأزداد عدد الفنادق السياحية والقرى السياحية من (٧١٨) عام ١٩٩٤ م إلى (١٤٩٠) فندق عام ٢٠٠٨م[٢]، والنسبة الأكبر منها تعود للقطاع الخاص، ففي عام ٢٠٠٤م بلغ عدد فنادق القطاع العام (٢٥) فندق من أصل (١٢٠٧) فندق .

٢. التجربة التونسية :

تقع تونس في شمال القارة الافريقية اذ يحدها من الشمال والشرق البحر الابيض المتوسط ومن جهة الغرب الجزائر، ومن جهة الجنوب الشرق ليبيا وتبلغ مساحتها (١٦٣.٦١٠)كم^{٢} ويبلغ عدد سكانها ما يقارب (١٤) مليون نسمة حسب احصائيات ٢٠١٣[٣]، لقد عملت تونس على تنمية الاستثمار السياحي من الداخل وذلك من خلال دعم جميع المشاريع الاستثمارية التي تخص القطاع السياحي من حيث الفنادق السياحية والمتنزهات الوطنية والحكومية والحدائق العامة والمطاعم السياحية والشعبية والاهتمام بطريقة تقديم الموكلات الشعبية الاصيلة، وكذلك العمل المستمر على تدريب الايدي العالمة في القطاع السياحي وتقديم البرامج التدريبية من اجل رفع كفاءاتها المهارية ونشر ثقافة تقديم الخدمة بين افراد المجتمع من خلال الدعاية والاعلان الموجه للمجتمع وجعل تقديم الخدمات السياحية صناعة متكاملة منذ وصول السياح وحتى مغادرتهم، مما عمل على توافر

(١) http://ar.wikipedia.org ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة–تعداد سكان مصر، تاريخ الدخول للموقع ٢٠١٨/٧/١٢.

(٢) حسن ، تغريد سعيد ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي – تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي ، مصدر سابق ، ص٧٣ .

(٣) رشام كهينة ، قاسيمي آسيا ،التجربة التونسية في مجال السياحة واقع ابعاد ورهانات ، الملتقى الوطني الاول (السياحة في الجزائر : الواقع والافاق) ، ٢٠١٢، ص ٢٤ .

فرص العمل والقضاء على البطالة وتحسين دخول الافراد من العملات الصعبة فضلاً عن اهتمامها بالسياحة البيئية ومحمياتها الطبيعية، كما انها انشأت صندق لقروض الاستثمار السياحي وعملت على الاعفاءات الضريبية وتوافر المنح المالية للمستثمرين، كذلك حفزت مشاريعها الخدمية مثل خدمات طرق النقل البرية والجوية ومكاتب السفر والسياحة، وقد عملت على تخطيط خدمات البنى التحتية على مدة زمنية معينة من التكامل الخدمات العامة مع الخدمات السياحية .

أ. التجارب الاسيوية في مجال الاستثمار السياحي :

١. التجربة الماليزية:

تقع دولة ماليزيا في جنوب شرق قارة آسيا، يقسمها بحر الصين الجنوبي إلى نصفين، حيث يقع على حدودها كلا من تايلاند، سنغافورة، بروناي وإندونسيا، وتتميز البلاد بانتشار السهول الساحلية ، التلال والجبال المغطاة بالأشجار والغابات الكثيفة. وتبلغ مساحتها أكثر من ٣٢٠،... كيلو متر مربع، تنقسم إلى قسمين أحدهما الجزء الغربي الآخر الشرقي، حيث يتمثل الجزء الشرقي في مجموعة من الولايات مثل سرواك، صباح وغيرها، أما الجزء الغربي من ماليزيا يضم كوالالمبور، لنكاوي، كاميرون، هاي لاند، وغيرها من المدن السياحية الأخرى. وتتمتع ماليزيا بمخزون سياحي وثقافي متنوع استطاعت أن توظفه بشكل مناسب من خلال تطوير مناطق الجذب السياحي فيها، وتوفير البنى الأساسية لقيام هذه الصناعة، وقامت بإصدار القوانين التي تشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في مختلف القطاعات ومنها قطاع السياحة.

لقد سعت ماليزيا منذ استقلالها في عام ١٩٧٢ في استثمار مقوماتها السياحية وقد اسهمت في تأسيس شركة السياحة من اجل اتساع برامجها التسويقية ، وقد تم تطوير تلك الشركة الى ما يسمى بمجلس الترويج السياحي الماليزي الذي سعى الى زيادة عدد السياح الوافدين من مختلف دول العالم وبعد ذلك تم تشكيل وزارة السياحة من اجل تحقيق الاهداف الاتية[١]:

١. تحقيق المنفعة الاقتصادية من صناعة السياحة بأعلى مستوى .
٢. الحد من الآثار السلبية الاجتماعية والثقافية وتأثيرات السياحة على البيئة في عملية التنمية.
٣. تصميم خطة تنمية سياحية تتماشى مع خصائص الطبيعة الفريدة والجميلة للدولة .
٤. نشر فلسفة تنمية المناطق الريفية لتشجيع السياحة وتقليل التركز في مناطق المدن وبما يعود بالنفع على سكان الريف .
٥. تحقيق مشاركة أكبر من القطاع الخاص في تطوير صناعة السياحة جنباً إلى جنب مع القطاع العام بوصفه منسق وداعم وميسر لها .

كما قدمت حوافز مغرية للاستثمار الأجنبي المباشر مما جعلها من أكثر الدول النامية نجاحاً في استخدام الحوافز لجذب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والشركات متعددة الجنسيات لقطاعات وصناعات معينة ومنها السياحة ، وقد انتهجت الحكومة الماليزية سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجات وأهداف التنمية الوطنية، من خلال تقديم إعفاءات ضريبية، والسماح للأجانب بإمتلاك شركات بشكل متكامل ، فضلاً عن توقيع

(١) حسن ، تغريد سعيد ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي – تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي ، مصدر سابق ، ص٨٢ .

اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف الدول لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، وإمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي والحصول على التعويضات القانونية ، وحرية تحويل أرباحهم وعوائدها ورأس المال للخارج .

ويمكن إجمال الحوافز المقدمة للاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع السياحة بالآتي[١]:

١. الإعفاء الضريبي المضاعف على مصروفات البحث وخدمات معاهد البحوث .
٢. إعفاء ضريبي على المباني الصناعية بنسب تحددها اللوائح الرسمية.
٣. إعفاء ضريبي على رأس المال المستعمل لشراء الآلات المراد استعمالها في أعمال البحث والتطوير وكذلك المعدات والمواد الأولية المراد استعمالها في مراكز البحوث ويشمل الإعفاء من الرسوم الكمركية وضريبة المبيعات ورسوم الانتاج .

٢.التجربة الصينية :

تقع جمهورية الصين أو جمهورية الصين الشعبية في شرق قارة آسيا وتتألف من ٢٢ مقاطعة خمس مناطق ذاتية الحكم وتعتبر شنغهاي أكبر مدينة كما تعد جمهورية الصين الشعبية واحدة من اكثر الدول كثافة سكانية في العالم فحسب الاحصاءات قدر عدد سكان الصين بما يقارب المليار و نصف المليون نسمة وتبلغ مساحتها ٩.٦٧١.٠٧٨ كيلو متر مربع فهي دولة متنوعة التضاريس ما بين السهول و الجبال و الوديان، وهي ذات طبيعة هادئة ومناخ متنوع ويعود سبب تنوع مناخها من مدينة لأخرى بسبب مساحتها الكبيرة لكن يمكن القول انها تتمتع بمناخ معتدل نوعا ما، تكثر في الصين المناظر الطبيعية الخلابة مما يجعلها مناطق جذب للسياحة من جميع دول العالم[٢].

يشكل الاستثمار السياحي في الصين احد اهم الانشطة الاقتصادية في تطوير وتنمية القطاع السياحي، واصبحت تشكل الصين اكبر المنافسين في السوق السياحي العالمي اذ تضم الصين اكثر من مئة مدينة ذات شهرة حضارية وتاريخية يمتد تاريخها إلى أكثر من ألف سنة، وبعد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١-٢٠٠٣هيأت اسواقها السياحية امام السياح الوافدين لتكون قادرة على مواجهة الظروف الاقتصادية الجديدة معتمدة على التكنولوجية الحديثة كما اتخذت أجهزتها الرسمية إجراءات فعالة لتحسين نوعية المنتج السياحي وتعزيز قدرته التنافسية في الأسواق الدولية، وعملت على توظيف مختصين في مجال السياحة من اجل اجراء مسوحات ميدانية ذات صلة بتطوير القطاع السياحي، وقد عملت اجهزتها الحكومية من تخفيف الضرائب وحسم السندات، وتقديم القروض للمستثمرين فضلاً عن الاغراءات التي قدمتها الحكومة في مجال الاستثمار السياحي مثل تقديم الاعلانات المجانية للمشاريع السياحية وحملاتها الترويجية بصورة مجانية للمستثمرين، والعمل على دعم المستثمرين الصينيين والاجانب من خلال مجموعة من القرارات التي تصب في نجاح المشاريع الاستثمارية مثل التامين الصحي

(١) شانج جي وي :"الاستثمار تشجيعه وحوافزه وضمانة التجربة الماليزية" ، مجلة التمويل والتنمية ، مجلد ٣ ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٥، ص ٢٥ – ٢٦ .

(2) https://www.marefa.org/ .

وتقديم الدعم المعنوي وتشجيع افراد المجتمع في العمل في المشاريع الاستثمارية من اجل كسب ثقة المجتمع الصيني في المشاريع السياحية.

رابعاً: تحليل الاستثمار السياحي في العراق (محافظة النجف الاشرف انموذجاً) :

يعد العراق احدى الدول العربية الذي يزخر بمقوماته الطبيعية والبشرية، اذ يضم عدد من المواقع الاثارية والتاريخية ومراقد ومزارات دينية، الا ان هذا القطاع (القطاع السياحي) لم يلقى الاهتمام المطلوب قبل عام ٢٠٠٣باعتباره قطاعا يمكن ان يلعب دورا كبيرا في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي اذ تعذر الحصول على بيانات من هيئة السياحة للفترة المذكورة حيث ان العراق تعرض الى حصار شامل لمدة ثلاثة عشر عاما ومر بظروف استثنائية وليس لديه علاقات مع الدول المجاورة وكذلك الدول الاخرى بسبب السياسة المتبعة آنذاك من قبل النظام الدكتاتوري، اما بعد عام ٢٠٠٣وعلى مدى الخمس سنوات اذ شهد البلد وضع سياسي غير مستقر مما ادى الى عدم تفعيل هذا القطاع ايضا، وفي عام ٢٠٠٨ تم البدا بتنشيط القطاع السياحي وتفعيله وبالأخص السياحة الدينية اذ بدأت هيئة السياحة بعمل قاعدة بيانات حول عدد الزائرين وعدد الفنادق والمطاعم...

و تعد محافظة النجف الاشرف واحدة من المحافظات العراقية التي تمتاز بمقومات السياحة الدينية و التي تحمل الأصالة التاريخية والدينية في آن واحد، وقد اعتمدتها هذه الدراسة انموذجا على اساس ان الاستثمار السياحي ينطلق من مواقع القصد او الجذب السياحي الديني، وقد شكلت محافظة النجف نقطة جذب سياحية سواء للسياح المحليين (السياح الوافدين من المحافظات العراقية) او على مستوى السياحة الدولية (السياح الوافدين من خارج العراق)، نظراً لما تحتويه من مراقد ومزارات دينية مثل مرقد الامام علي عليه السلام ومسجد الكوفة المبارك ومسجد السهلة المعظم، والمساجد ومقامات الاولياء والصالحين والمقبرة الدينية ذات البعد الروحي ، كل تلك المقومات جعلها من ابرز مناطق الجذب السياحي الديني في العراق ، اذ تشير الاحصائيات الرسمية ان محافظة النجف يقصدها من الدول العربية (١٨) دولة ومن الدول الاسيوية (١٧) دولة، وعدد الدول الاوربية (١٩) دولة والافريقية (٢١) دولة[١] .

أ. تحليل واقع الاستثمار السياحي في محافظة النجف للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢) :

من المعتاد عليه ان المؤشر المعتمد لقياس وتطور ظاهرة الاستثمار السياحي هو المقياس النقدي اي مقدار المبالغ المنفقة على الاستثمار السياحي المضاف في كل سنة مقوماً بالدينار العراقي[٢]، لذا فان الاستثمار السياحي قد بدأ بصورة حقيقة في محافظة النجف الاشرف منذ بداية عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب تطور الحركة السياحية الوافدة وزيارة المراقد الدينية، وتشير البيانات ان معظم المستثمرين قد توجهوا نحو الاستثمار الفندقي ومن جنسيات عربية مختلفة، اذ اخذت شركة انترناشيونال كروب هولدنج في استثمار الفنادق السياحية كما في الجدول (١)

(١) جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية الامن السياحي ، شعبة الحاسبة الالكترونية ، بيانات غير منشورة .

(٢) ابراهيم، مثنى معان، تحليل واقع الاستثمار السياحي في العراق للمدة من ١٩٨. إلى ١٩٩٧ وإمكانات تطويره، مصدر سابق ،ص٩٥.

الجدول (١)

الاستثمار السياحي في محافظة النجف الاشرف في عام ٢٠٠٨

اسم الشركة المستثمرة	جنسية الشركة المستثمرة	كلفة المشروع بالدولار الامريكي	مساحة الارض المخصصة للمشروع	مدة الاستثمار	مدة انجاز المشروع	بدل الايجار السنوي/ دينار عراقي
انترناشيونال كروب هولدنج	لبناني	17،790،000	1794	٤٣ سنه	٣٦شهر	23،000،000
انترناشيونال كروب هولدنج	لبناني	54،750،000	843. م٢	٤٥ سنة	٣٦شهر	106،000،000
_	كويتي	109،185،625	2.م٢ ،1. اولك ،11.دونم	_	٣٦شهر	_
انترناشيونال كروب هولدنج	لبناني	17،790،000	لم يخصص موقع	_	٣٦ شهر	_
مجموعة شركات بوخمسين	كويتي	75،581،870	12382.85	٤. سنة	٣٦ شهر	1.547.856.250

المصدر : جمهورية العراق ، هيئة استثمار محافظة النجف الاشرف ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الحاسبة الالكترونية ، بيانات غير منشورة .

وفي عام ٢٠٠٩ زادت المشاريع السياحية المستثمرة في محافظة النجف اذ بلغ عدد المشاريع المستثمرة (١٨) مشروع سياحي شغل منها (١٢) مشروع فندقي و(٦) مشاريع من متنزهات ومدن العاب ومواقف مركبات وان معظم المستثمرين هم من العراقيين وبمساحات مختلفة الا ان معظمها لم ينفذ او يواجه مشكلة في التنفيذ بسبب البيروقراطية الادارية وتعدد الجهات المسؤولة عن قطع الاراضي كما لا توجد تسهيلات للمستثمرين من حيث القروض والاعفاءات الضريبة مما جعل معظم المشاريع تعاني من النقض في نسبب الانجاز في الجدول (٢) .

الجدول (٢)الاستثمار السياحي في محافظة النجف الاشرف في عام ٢٠٠٩

اسم الشركة المستثمرة	جنسية الشركة المستثمرة	كلفة المشروع بالدولار الامريكي	مساحة الارض المخصصة للمشروع	مدة الاستثمار	مدة انجاز المشروع	بدل الايجار السنوي/ دينار عراقي
فندق عشر طوابق	عراقي	4،700،881	٤١٤ م٢	٣٢ سنة	٣. شهر	_
فندق أربع نجوم	عراقي	5،913،724	٧٧..٣. م٢	٤. سنة	٣. شهر	_
فندق ٥ نجوم	كويتي	220،177،464	٢٥ دونم	_	٣٩ شهر	_
فندق سياحي٥ نجوم	عراقي	10،576،406	٦.. م٢	٣١ سنة	٢٤شهر	48.000.000
مدينة ترفيهية	عراقي	1،182،691	١٣١٩٥ م٢	٣٥ سنة	١٥شهر	32.987.500
متنزه عائلي	عراقي	2،034،949	١٣١٩٥ م٢	٣٥ سنة	١٢شهر	32.987.500
فندق الميقات السياحي	عراقي	3،559،322	٣٥.. م٢	٣٣ سنة	٢٤ شهر	166.625.000
مدينة ذو الفقار السياحية	لبناني	218،346،000	٢٥٢ دونم	٤٥ سنة	٤٨ شهر	_
فندق ٥ نجوم	عراقي	26،271،186	٦٣.. م٢	٤. سنة	٣. شهر	294.500.000
فندق سياحي	عراقي	2،085،440	٥.٢.٥٢.. م٢	٢٨ سنة	٢٤ شهر	20.164.000
فندق ٥ نجوم	عراقي	20،990،000	٣٥.. م٢	٣٣ سنة	٣٦ شهر	166.625.000
فندق سياحي	عراقي	4،746،610	٥.٢ م٢	٣١ سنة	٣. شهر	40.160.000
فندق سياحي	عراقي	3،039،830	٤٩٢.٤٨ م٢	٣. سنة	٣. شهر	92.437.500
متنزه ترفيهي	عراقي	3،337،288	_	_	٢٤ شهر	_
فندق سياحي	عراقي	20،610،966	لم يخصص موقع	_	٢٤ شهر	_
متنزه عائلي	عراقي	1،138،549	٣ دونم و١٥ اولك و٣. م٢	٢٥ سنة	٢٤ شهر	33.862.500
فندق سياحي	عراقي	11،406،779	٣.. م٢	٣. سنة	٢٤ شهر	24.000.000
موقف سيارات	عراقي	1،513،000	٣١٥. م٢	٣٦ سنة	٢. شهر	252.000.000

المصدر : جمهورية العراق ، هيئة استثمار محافظة النجف الاشرف ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الحاسبة الالكترونية ، بيانات غير منشورة .

وفي عام ٢٠١٠ بلغ عدد المشاريع المستثمرة (٣٩) مشروع سياحي خدمي وذلك بسبب الحركة الاقتصادية في عموم المحافظة والانفتاح الاقتصادي على الاسواق العالمية مما جعل محافظة النجف الاشرف تحتل مكانة الصدارة في جذب اكبر عدد من المستثمرين وخصوصاً العراقيين وقد تم تنفيذ معظم تلك المشاريع الخدمية كما انها حققت ارباح مالية ويبين الجدول (٣) ان بعض من تلك المشاريع لم يتم تخصيص قطع الاراضي مما سبب مشكلة عند المستثمرين المتقدين لهذه المشاريع السياحية .

الجدول (٣)

الاستثمار السياحي في محافظة النجف الاشرف في عام ٢٠٠٩

اسم الشركة المستثمرة	جنسية الشركة المستثمرة	كلفة المشروع بالدولار الامريكي	مساحة الارض المخصصة للمشروع	مدة الاستثمار	مدة انجاز المشروع	بدل الايجار السنوي/ دينار عراقي
فندق الضيافة	عراقي	14،700،000	المساحة ١.٢٢ م٢	_	٣٦ شهر	_
فندق غدير النجف	بحريني	200،000،000	لم يخصص موقع	_	٣٦ شهر	_
فندق ٥ نجوم	عراقي	8،400،000	_	_	٢٤ شهر	_
فندق سياحي	عراقي	3،536،440	٣.. م٢	٣. سنة	٢٨ شهر	24.000.000
مدينة السلام السياحية	عراقي	66،000،000	٣٦ دونم	_	٤٨ شهر	_
مطعم وكازينو	عراقي	2،542،372	١٦٢. م٢	_	١٨ شهر	_
فندق سياحي وقاعة مؤتمرات	لبناني	5،813،559	١٢٥..م٢	٣٥ سنة	٢٦ شهر	125.000.000
متنزه الزيتونة العائلي	عراقي	684،400	2544.24م٢	٢٨ سنة	١٢ شهر	10.500.000
مركز ترفيهي	عراقي	1،247،916	_	_	٢٤ شهر	_
كازينو عائمة	عراقي	1،114،406	_	_	١٢ شهر	_
مجمع ترفيهي	عراقي	4،076،000	لم يخصص موقع	_	٢٤ شهر	_
متنزه ترفيهي	عراقي	2،480،000	لم يخصص موقع	_	١٤ شهر	_
مجمع ترفيهي	عراقي	537،000	لم يخصص موقع	_	١٢ شهر	_
تطوير مدينة العاب النجف	عراقي	14،195،000	١٥..... م٢	١٥ سنة	١٢ شهر	400،000،000
كازينو عائمة	عراقي	995،254	_	_	١٥ شهر	_
كازينو عائمة	عراقي	1،140،000	_	_	٢٤ شهر	_
مدينة المعارض	عراقي	25،740،649	لم يخصص موقع	_	٣٦ شهر	_
مدينة ألعاب مائية	عراقي	2،173،818	٥٥ دونم و٢١ أولك	٣٢ سنة	٢٤ شهر	314.212.500
فندق سياحي	عراقي	3،497،944	لم يخصص موقع	_	٣٦ شهر	_
قاعة ألعاب داخلية	عراقي	819،400	لم يخصص موقع	_	١٢ شهر	_
مدينة ترفيهية	عراقي	1،300،000	٧٥.. م٢	٢٥ سنه	١٩ شهر	16.875.000
مدينة ترفيهية	عراقي	10،187،820	٧٥... م٢	٣. سنة	٢٤ شهر	207.326.200
مدينة ألعاب مائية	عراقي	3،005،251	دونم١٤	_	١٨ شهر	_
متنزه ترفيهي	عراقي	980،000	٣.٥. م٢	_	٢٤ شهر	_
فندق سياحي	عراقي	8،000،000	٢١.٨.٢٤ م٢	٣٥ سنة	٢٤ شهر	395.295.000
تطوير مجمع زمزم السياحي	عراقي	27،230،000	٥٣٢٦م٢	٣٢ سنة	٢٣ شهر	الارض عائده للمستثمر
متنزه بانيقيا	عراقي	374،900	_	_	١٤١ يوم	_
فندق سياحي	عراقي	4،237،288	٣٩٢ م٢	٣١ سنة	٣٦ شهر	31.360.000

اسم الشركة المستثمرة	جنسية الشركة المستثمرة	كلفة المشروع بالدولار الامريكي	مساحة الارض المخصصة للمشروع	مدة الاستثمار	مدة انجاز المشروع	بدل الايجار السنوي/ دينار عراقي
فندق سياحي	عراقي	10،535،593	٣٩٢م٢ +٣٩٢م٢	٣١ سنة	٢٤ شهر	62.720.000
فندق سياحي	عراقي	2،389،000	٣٩٢ م٢	٣١ سنة	٣٦ شهر	31.360.000
فندق سياحي	عراقي	2،000،000	٤٥. م٢	٣٢ سنة	٢٤ شهر	الارض عائدة للمستثمر
مدينة ترفيهية	عراقي	13،800،000	٢٨... م٢	٣. سنة	٣٤ شهر	63.000.000
فندق سياحي	عراقي	38،135،593	٢٧٧٧.٥ م٢	_	٣. شهر	_
تطوير متنزه الطاقة الاول متنزه ترفيهي	عراقي	1،843،331	١٣ دونم و٥ اولك و٢١ م	٢٦ سنة	٢٤ شهر	41.200.000
مدينة ألعاب مائية	عراقي	14،414،051	_	_	٢٤ شهر	_
منطقة ترفيهية	عراقي	1،420،500	_	_	١٩ شهر	_
فندق سياحي	عراقي	3،786،000	_	_	٣٦ شهر	_
فندق سياحي	عراقي	2،000،000	٦٢. م٢	٣٢ سنة	٢٤ شهر	الارض عائده للمستثمر
فندق سياحي	عراقي	14،509،233	٢٥.. م٢	_	٣٦ شهر	_

المصدر : جمهورية العراق ، هيئة استثمار محافظة النجف الاشرف ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الحاسبة الالكترونية ، بيانات غير منشورة .

وفي عام ٢٠١١ بلغ عدد المشاريع السياحية (٩) مشروع، اذ تم توجه معظم المستثمرين نحو القطاع الفندقي نتيجة لارتفاع عدد السياح الوافدين من مختلف دول العالم الاسلامي وغير الاسلامي خصوصاً خلال المناسبات الدينية التي تشهدها المحافظة كما في الجدول (٤) وفي مقدمة تلك المناسبات استشهاد الامام علي عليه السلام وزيارة الاربعينية الامام الحسين عليه السلام ، مما يتطلب توافر خدمات الغرف والاسرة الفندقية نتيجة لزيادة الطلب السياحي الديني .

الجدول (٤)

الاستثمار السياحي في محافظة النجف الاشرف في عام ٢٠١١

اسم الشركة المستثمرة	جنسية الشركة المستثمرة	كلفة المشروع بالدولار الامريكي	مساحة الارض المخصصة للمشروع	مدة الاستثمار	مدة انجاز المشروع	بدل الايجار السنوي/ دينار عراقي
إنشاء فندق سياحي	عراقي	2،393،000	.٢١١	_	١٨ شهر	_
فندق ٥ نجوم	تركية	36،124،000	٥٤٢١.٦ م٢	٣٢ سنة	٢٨ شهر	285.000.000
تطوير مشروع استراحة أرز الفرات	عراقي	4،789،150	١٢. م٢	_	١٤ شهر	_
فندق سياحي	عراقي	6،885،171	٧٧..٣. م٢	٣٢ سنة	٢٤ شهر	96.375.000
المدينة السياحية والترفيهية في الكوفة	عراقي	220،674،850	٢١. م٢	٣٧ سنة	٥ سنوات	_
فندق سياحي	عراقي	1،600،000	٨.٣ م٢	٣. سنة	٢٤ شهر	30.138.750
تطوير مطعم سوباط	عراقي	2،318،263	٢١..م٢	_	٦ أشهر	الأرض عائدة للمستثمر
تطوير وتوسيع فندق زمزم السياحي	عراقي	5،551،885	٥،١١.م٣١٢اولك	٣. سنة	٣٩ شهر	الأرض عائدة للمستثمر
فندق سياحي	عراقي	5،185،835	٦٨.٣٩ م٢	٣٢ سنة	٢٤٥ يوم	الأرض عائدة للمستثمر

المصدر : جمهورية العراق ، هيئة استثمار محافظة النجف الاشرف ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الحاسبة الالكترونية ، بيانات غير منشورة .

اما في عام ٢٠١٢ فقد انخفضت عدد المشاريع الاستثمارية اذ بلغ عددها (٤) مشاريع كما في الجدول (٥) ، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على وجود مشكلات حقيقية يعانها المستثمرين سواء كانوا عراقيين او اجانب ، من حيث الحصول على التسهيلات المالية والاعفاءات الضريبية.

الجدول (٥)

الاستثمار السياحي في محافظة النجف الاشرف في عام ٢٠١٢

اسم الشركة المستثمرة	جنسية الشركة المستثمرة	كلفة المشروع بالدولار الامريكي	مساحة الارض المخصصة للمشروع	مدة الاستثمار	مدة انجاز المشروع	بدل الايجار السنوي/ دينار عراقي
مجمع الانوار السياحي	كويتي	33،464،199	16521.65م	٣٩ سنة	٤ سنوات	1.032.603.125
متنزه زيد	عراقي	604،750	13060 م٢	٢٧ سنة	١٨ شهر	24.487.500
انشاء متنزه ترفيهي	عراقي	1،760،000	_	_	٢٤ شهر	_
مول	عراقي	15،026،040	3468.32 م٢	٣. سنة	٢٤ شهر	151.739،000

المصدر : جمهورية العراق ، هيئة استثمار محافظة النجف الاشرف ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الحاسبة الالكترونية ، بيانات غير منشورة .

أ. تحليل خدمات القطاع السياحي في محافظة النجف الاشرف :

١.خدمات الفنادق السياحية :

تمثل الخدمات السياحية وفي مقدمتها الخدمات الفندقية ابرز مجالات الاستثمار السياحي ومنها عدد الفنادق السياحية وعدد ليالي المبيت[١]، اذ بلغ عدد الفنادق السياحية خلال عام ٢٠٠٣على (٩٣) فندقاً سياحياً ، وعدد العاملين بلغ(٧٢٤) عاملاً وبلغ عدد السياح الوافدين (٣٨٧٥١٦) سائحاً على حين بلغ عدد ليالي المبيت (٨٩٦٦٦٦) سريراً/يوم وانخفض عدد الفنادق السياحية خلال عام ٢٠٠٤ ليصل الى (٥٦) فندقاً سياحياً وان سبب هذا الانخفاض في عدد الفنادق راجع الى تدهور الظروف الامنية التي سادت البلاد بصورة عامة ومنطقة الدراسة بصورة خاصة، وعام ٢٠٠٥ بلغ عدد الفنادق السياحية (٨٤) فندقاً سياحياً وبزيادة (٢٨) فندقاً سياحياً عن عام ٢٠٠٤ وبلغ عدد المشتغلين في الخدمات الفندقية (٦٨٧) عاملاً ؛وبلغت مجموع الاجور والمزايا المدفوعة لهم (٦٩٥.٦٥) الف دينار، على حين بلغ عدد السياح الوافدين (٣٧٨٧١٦) سائحاً وعدد ليالي المبيت (٧٦٩٩٢١) سريراً/يوم ، لقد بدأت الزيادة في عدد الفنادق السياحية منذ عام ٢٠٠٨ اذ بلغت (١١٢) فندقاً سياحياً وبزيادة (١٨) فندقاً عن عام ٢٠٠٧ ، وقد بلغ عدد المشتغلين(٧٣٦) عاملاً ، وبلغت مجموع الاجور والمزايا المدفوعة لهم (٤٥٢٩) الف دينار وعدد السياح الذين استعملوا المنشآت الفندقية (٥٩٨٢٣١) سائحاً ،على حين بلغت عدد ليالي المبيت (٥٩٢٣٢١) سريراً/ يوم.

وقد ارتفع عدد الفنادق السياحية في عام ٢٠٠٩ ليصل الى (١٢٧) فندقاً سياحياً وبزيادة (١٥) فندقاً وقد ارتفع معها عدد ليالي المبيت لتبلغ (١٨٦.٦١٩) سريراً/يوم ، وفي عام ٢٠١٢ ارتفع عدد الفنادق ليصل الى (١٨٩) فندقاً وبزيادة (٨٥) فندقاً سياحياً عن عام ٢٠١١ وقد رافق ذلك ارتفاعاً في عدد المشتغلين بالخدمات الفندقية لتصل الى (١٢.٩) عاملاً، وقد بلغت مجموع الاجور والمزايا المدفوعة لهم (٣٧٦٢) الف دينار ، على حين بلغ مجموع السياح الوافدين الذين

(١) البطاط ، كاظم احمد ، الزويني ، محمد حسن علي ، تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة اهل البيت ، السياحة في كربلاء المقدسة الواقع والآفاق للمدة ٢٤-٢٠٠٥/٥/٢٥، ص٣٢٤ .

استعملوا المنشآت الفندقية (٩٨٦٩٨٢) سائحاً، وعدد ليالي المبيت (٢٢.٣٨١.)سريراً/يوم ، حتى بلغ عدد الفنادق السياحية في عام ٢٠١٥ (٢٤٧) فندقاً سياحياً وبزيادة (١٦) فندقاً سياحياً عن عام ٢٠١٤ وارتفع عدد العاملين في الفنادق السياحية الى (١.٣٣) وارتفعت معها الليالي الفندقية(٤٣٤٤٥٦٤) سريراً/ يوم كما في الجدول (٦) .

الجدول (٦)

عدد الفنادق السياحية وعدد المشتغلين ومجموع الاجور وعدد السياح وعدد ليالي المبيت سرير / يوم في منطقة الدراسة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	عدد الفنادق	عدد المشتغلين	مجموع المزايا والاجور (مليون دينار)	عدد السياح	عدد ليالي المبيت(سرير/ يوم)
٢٠٠٣	٩٣	٧٢٤	٤٣٣٩٤٥	٣٨٧٥١٦	٨٩٦٦٦٦
٢٠٠٤	٥٦	٣٦٧	١٤٨٨٤٥	١١٣.٣٤	٢٩٧٤٧٨
٢٠٠٥	٨٤	٦٨٧	٦٩٥.٦٥	٣٧٨٧١٦	٧٦٩٩٢١
٢٠٠٦	٩٨	٥٣٧	٨٧٣٤٩٥	٥٥٦٥.٢	.١٣٩٤٨٩
٢٠٠٧	٩٤	٦٣١	١٢٣٦٣٥٥	٥٨١.٧٥	.١٣٩٤٨٩
٢٠٠٨	١١٢	٧٣٦	٤٥٢٩	٥٩٨٢٣١	٥٩٢٣٢١
٢٠٠٩	١٢٧	١١٢١	٣٢٢٢	٦٧٧٤٥٨	١٨٦.٦١٩
٢٠١٠	١١٩	١١٢٢	٣٤١٣	٩٨..٧٨	٣.٩١.٨١
٢٠١١	١٠٤	٧٩١	٢٩٨٥	٥٥٣٧٥٩	.١٥٢١.٨
٢٠١٢	١٨٩	١٢.٩	٣٧٦٢	٩٨٦٩٨٢	.٢٢.٣٨١
٢٠١٣	٢١٤	١٢٧٢	٥٥٣٢	١٢٥٥١٣٦	٣٤٨٤٨.٤
٢٠١٤	٢٣١	١١٨٩	٥١٢١	١٣٢١٢١٢	٣٧٨٩٢١٩
٢٠١٥	٢٤٧	١.٣٣	٤١٤١	٤٩.٦٣٢	٤٣٤٤٥٦٤
٢٠١٦	٢٩٥	١٣٤٥	٤٩٢٥	٥٩٥٨.١	٦٧٨٢١٩٢

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة احصاءات التجارة ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦ .

٢.خدمات المطاعم السياحية:

لقد بلغ عدد المطاعم في مدينة النجف ما مقداره (١٥٣) منها (١٧) مطعماً سياحياً و(١٣٦) مطعماً شعبياً ، ان التوزيع المكاني لخدمات المطاعم تكشف لنا انها قد تجمعت بالقرب من المحلات التجارية مثل محلات بيع الملابس والموبايلات فضلاً مكاتب شركات السفر والسياحة، مما ادى الى ظهورها في بعض الاحياء السكنية وبصورة غير مخططة في التصميم الاساس، مما ادى الى ضعف كفاءتها الوظيفية، اذ يراعى متطلبات الموقع الجغرافي عند انشاء وتصميم المطاعم بعض الاعتبارات التخطيطية، فلا تبعد عن محلات بيع الغاز عن المطعم السياحي (٢.) م ومحطات الوقود (٣٥) م، كما يجب ان يخصص من مساحة المطعم السياحي ما نسبته (٢٥-

٣٠%)[١]، لغرض وقوف المركبات فضلاً عن توافق المظهر الداخلي مع المظهر الخارجي مثل جمال الطبيعة والحدائق والديكورات المعبرة عن اصالة المطعم السياحي.

٣. شركات السفر والسياحة :

تنتشر معظم هذه الشركات على الطرق التجارية القريبة من الفنادق او المطاعم السياحية التي يرتادها سكان منطقة الدراسة مثل شارع نجف - كوفة وشارع الروان وشارع الغدير، اذ بلغ عددها (٤٦) شركة سياحية وقد ارتبط التوزيع المكاني لخدمات شركات السفر والسياحة بفاعلية الحركة التجارية، اذ تعمل شركات السفر والسياحة عندما تقوم بترويج عروضها السياحية خلال العطل الصيفية والاعياد والمناسبات، عن طريق قطع تذاكر الطيران والحجز على السفرات السياحية، لذا فان بعض شركات السفر والسياحة اتخذت بعض مواقعها كجزء من بناية الفندق السياحي لكي يتم ووضعها في متناول السياح والسكان و تشمل الرحلات السياحية سواء كانوا مجاميع ام افراداً وتتضمن النقل الجوي وخدمات الضيافة والاستقبال، والجولات السياحية الداخلية وخدمات النقل (البري او الجوي) تنفيذاً للبرنامج السياحي الذي اعدته الشركة السياحية مسبقاً، وتوجد عدة انواع من شركات السفر هي :

أ. **شركات السفر الخاصة للطيران :**

يختص هذا النوع من الشركات السياحية برحلات الطيران عن طريق مطار النجف الاشرف الدولي، وذلك اما عن طريق برامج سياحية معدة لهذا الغرض تشمل النقل والاقامة وضمن اسعار معينة، وفي اغلب الاحيان تنشر العروض السياحية على مواقع الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي .

ب. شركات السفر الخاصة بالترفيه:

يشمل هذا النوع من الشركات بالرحلات الترفيهية الداخلية مثل الرحلات الى الاهوار وحدائق بابل وشمال العراق، ولدى هذه الشركات برامجها الخاصة في الاعلان عنها خصوصاً في العطل الصيفية ومناسبات الاعياد والاحتفالات الخاصة .

جـ . شركات السفر الخاصة بالزيارات الدينية :

تعمل بعض شركات السفر ببرامج دينية تخصصية في نقل وايواء السياح في زيارة الاماكن الدينية المقدسة مثل الحج والعمرة وزيارة بعض المراقد الدينية خارج العراق . هذا ان دل على شيء فانه يدل على تطور حجم الحركة السياحية في منطقة الدراسة سواء من سكان منطقة الدراسة ام من خلال السياح الوافدين الى منطقة الدراسة .

(١) المملكة العربية السعودية ، وزارة الشؤون البلدية والقروية ، وكالة الوزارة للشؤون البلدية ، الادارة العامة لصحة البيئة ، صحة وسلامة الاغذية في المطاعم من المصدر الى الخدمة ، فهرست مكتبة الملك فهد للنشر ، الرياض، ١٤٣٥ هـ ، ٢٠١٤ ، ص٥٩ .

الاستنتاجات

توصل الباحثان الى عدد من الاستنتاجات هي:

١. لم يكن الاستثمار السياحي في محافظة النجف الاشرف بالمستوى السياحي المطلوب ، اذ أنها تعاني من عدة مشكلات اذ لم يراع فيها التسهيلات المالية والمصرفية، والاعفاءات الضريبة وانما جاءت بشكل عشوائي وغير منتظم مما ادى الى انخفاض كفاءتها الخدمية بشكل عام وعلى الرغم من وجود بذرات للاستثمار السياحي في محافظة النجف الاشرف الا انها لم تسهم بشكل فاعل ومؤثر في تطور الخدمات السياحية.

٢. ضعف القرارات الادارية والاقتصادية اثر مباشر على ضعف الاستثمار السياحي مثل اسعار السياح الوافدين وطريقة التعامل معهم فضلاً عن طبيعة مدة الاقامة التي تشكل ركناً اساسياً في زيادة معدلات الانفاق وتنشيط الحركة الاقتصادية للمنطقة .

٣. لقد بينت الدراسة ما تمتلك محافظة النجف الاشرف من مقومات سياحية وخدمية تسهم بشكل مباشر في تنشيط الحركة السياحية ولها دور فاعل في استقطاب السياح الوافدين ومن مختلف جهات العالم الاسلامي وغير الاسلامي.

٤. ان الاعتماد على الحقائق الرقمية في عمليات التفسير والتحليل بعيداً عن التكهنات والتصورات تعد من الوسائل الضرورية لغرض الوصول الى نتائج مقنعة ومقبولة ، الافتقار الى استراتيجية واقعية وواضحة مبنية على اسس علمية سليمة للاستثمار السياحي في النجف الاشرف على الرغم من كل المحاولات التي عملت على تبنيها وزارة السياحة وعزل القطاع الخاص للمشاركة فيها .

٥. تعدد الجهات المسؤولة عن نشاط السياحة ونشاط الثقافة والاثار ، مما ادى الى تداخل في مهام ومسؤوليات وزارتي الثقافة والسياحة والاثار وهيئة السياحة في ذلك النشاط وكذلك تداخل صلاحيات مجالس المحافظات مع وزارة الثقافة في مجال النشاط الآثاري والثقافي.

٦. النقص الواضح في البيانات والمعلومات بسبب غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحي.

٧. قلة الوعي السياحي والافتقار الى التوعية المجتمعية من خلال عقد الندوات والورش من اجل بيان اهمية الاستثمار السياحي للسكان المحليين .

٨. ان ظروف الحرب التي واجهها البلد منذ اكثر من اربعة عقود وكذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية في تسعينات القرن المنصرم ، اضعفت من فرص تطور قطاع السياحة.

٩. عدم الاهتمام بانتاج الصناعات التقليدية والحرفية والشعبية والتي لها صلة بالموروث الحضاري والثقافي .

التوصيات

من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية مع ذوي العلاقة بالاستثمار السياحي في محافظة النجف الاشرف وتحليل البيانات الرسمية توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات العملية التي تخص تطوير الاستثمار السياحي :

١. الارتقاء بجودة الخدمات السياحية بما يتوافق مع المواصفات الدولية ، وتقديم الخدمات اللازمة للسواح في المواقع السياحية والمحيط السياحي من خلال:
٢. تطوير القدرة التنافسية على أساس تنويع عناصر المنتج السياحي وجودة الخدمات والانشطة السياحية لتحقيق الزيادة في الطلب السياحي.
٣. تحسين مستوى جودة خدمات المنشآت السياحية الايوائية وغيرها من الخدمات السياحية بما يتلائم مع المستويات الدولية .
٤. الاهتمام بتسويق المنتجات السياحية خصوصاً وان محافظة النجف تمتلك مجموعة من الصناعات الشعبية الاصيلة وذلك من خلال الدعاية والاعلان ، اذ إن مهمة التسويق السياحي هو معرفة و فهم سلوك السياح ، الأمر الذي يجعل الخدمة ملائمة لهم و تبيع نفسها بنفسها .
٥. الاسراع في صياغة تشريعات سياحية تضمن نجاح المشاريع السياحية واستمرارها في محافظة النجف الاشرف بما يحقق خدمات سياحية ذات جودة عالية .
٦. العمل على انشاء مراكز تدريبية تزيد من كفاءة ومهارة الايدي العالمة في مجال تقديم الخدمات السياحية خصوصاً في مجال الفنادق السياحية والمطاعم السياحية وشركات السفر والسياحة من اجل القضاء على ظاهرة البطالة وتوافر العملات الصبة لسكان المدينة بدلاً من الاعتماد على الايدي العاملة الاجنبية .

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ .د. توفيق عباس عبد عون المسعودي
جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المستلخص :

تعد السياسة النقدية الركيزة الاساسية للبنك المركزي العراقي من اجل التحكم بالاستقرار الاقتصادي متمثلة بادواتها التقليدية والحديثة . وقد تم التركيز على الاليات الحديثة كمزاد العملة والتسهيلات القائمة للاقراض والايداع وانظمة المدفوعات وغيرها ، ومن خلال الفقرة الاولى التي تمثلت بدراسة مسار السياسة النقدية واليات تطورها عبر الزمن .

اما دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي فقد اتضح من خلال علاقتها بكل من التضخم والناتج المحلي الاجمالي ، فالبنك المركزي استطاع احتواء الظاهرة التضخمية من خلال نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية ، في حين ظهرت حالة الانفصام بين سعر الفائدة والقطاع الحقيقي وذلك نتيجة العلاقة الطردية بينهما بسبب التضخم المزمن الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي والذي يزيد من سلبية سعر الفائدة .

اما مساهمة المصارف في دعم عملية التنمية فلازالت دون المستوى المطلوب بسبب عدم توفر البيئة النقدية والمالية الملائمة او عدم وجود مشاريع ذات عائد منتج وبالتالي التحفظ في منح الائتمان والقروض ومن خلال عدة مؤشرات مثل رؤوس الاموال الخاصة بالمصارف والكثافة المصرفية والتي بلغت (٢٣١٢٢) فرد من السكان للمصرف الواحد قياساً بالعدد الأمثل البالغ (١٠٠٠٠) شخص لمصرف واحد ونسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية التي تزايدت بنسبة كبيرة ، فضلاً عن مؤشر تطور الإئتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص في العراق والذي لم يتعدى (٤%) من GNP .

Summary:

Monetary policy is the main pillar of the Central Bank of Iraq to control the economic stability represented by traditional and modern . The focus was on modern mechanisms such as currency auction and existing facilities for lending and deposit and payment systems and others، and through the first paragraph، which was the study of the course of monetary policy and mechanisms developed over time. As for the role of monetary policy in economic stability، it has become clear through its relation to both inflation and GDP. The central bank managed to contain the inflationary phenomenon through the window of buying and selling foreign currency، while the case of schism between the interest rate and the real sector arose as a result of the negative relationship between them because of inflation The Iraqi economy suffers from a negative interest rate The contribution of banks to support the development process is still below the required level because of the lack of adequate monetary and financial environment or the absence of projects with a productive return and thus the reservation in the granting of credit and loans and through several indicators، such as capital banks and banking density، which amounted to (23122) (1....) for one bank and the ratio of currency in circulation to current deposits، which increased by a large percentage، as well as the index of the development of credit granted by the commercial banks of the private sector in Iraq، which did not exceed (4%) of GNP.

المقدمة :

لقد أضحت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة من المسلمات الضرورية للتصدي للظواهر المخلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي سواء كانت بآلياتها التقليدية أو الحديثة ، ومن خلال حزمة من الاجراءات تضمنت في بعض الأحيان سياسة نقدية متشددة لمواجهة الظاهرة التضخمية المتفاقمة ومن خلال الارتكاز على أداتي سعر الفائدة و سعر الصرف فضلاً عن المثبت الاسمي للنقود وبالتالي احتواء توقعات الجمهور وبهدف بسيط لتحقيق الاستقرار السنوي العام للاسعار وبالاعتماد على الرفع التدريجي للقيمة الخارجية للدينار العراقي (تماثل سعر الصرف الاسمي والحقيقي) والذي عده الخبراء اشارة قوية تطلق من قبل سياسة نقدية تعتمد سعر فائدة اسمي بحيث يجعل من سعر الفائدة الحقيقي (السالب) سعر فائدة موجب لتحقيق الاستقرار ومجابهة التضخم .

ومن خلال ذلك يمكن ان تساهم السياسة النقدية في تفعيل دور المؤشرات الخاصة بالاستقرار الاقتصادي كالناتج المحلي الاجمالي واستقرار الاسعار والنمو الاقتصادي والتشغيل ... الخ وبالتالي تطوير الاقتصاد الوطني عند معدلات نمو موجبة .

المشكلة :

ان السياسة النقدية في العراق تتميز بضعف دورها في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو في ظل هيمنة مالية نتجت عن سيطرة الايرادات النفطية على معظم الايرادات العامة وبالتالي انعدام استقلالية البنك المركزي .

الفرضية :

ان السياسة النقدية سواء كانت بآلياتها التقليدية او الحديثة يمكن ان تكون قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عند توفر سلطة نقدية مستقلة تعمل في ظل بيئة نقدية ومالية مناسبة تتميز بالمرونة والشفافية .

الهدف : هنالك عدة اهداف

١. التعرف على مضامين السياسة النقدية في العراق والآليات والادوات التي تعمل في ظلها من حيث تطورها ومدى مساهمتها في تفعيل اوجه النشاط الاقتصادي .
٢. تقديم مقترحات او توصيات بهدف تفعيل دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي .

الهيكلية :

أولاً : السياسة النقدية في العراق (المسار وآليات العمل النقدية) .
ثانياً : علاقة السياسة النقدية بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي .
ثالثاً : واقع المصارف الحكومية والاهلية ودورهما في عملية التمويل والتنمية .

اولاً : السياسة النقدية في العراق (المسار وآليات العمل النقدية) :

يتميز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد احادي الجانب من خلال اعتماده على الايرادات النفطية وبنسبة (٩٠%) وبالتالي فهو يخضع لصدمات العرض الخارجية ، فضلاً ان الدينار العراقي قد فقد وظيفة اساسية من وظائفه تمثلت بكونه مخزن للقيمة مما ادى الى اللجوء للمضاربة بالعملة وتعميق ظاهرة الدولة .

وقد اجتاح التضخم الجامح الاقتصاد العراقي بمتوسطات نمو سنوية تجاوزت (٥٠%) في المستوى العام للاسعار ، وبلغ معدل نمو يقارب (٧٧%) لشهر اب ٢٠٠٦ وبفعل عاملين[١] :-

١. اختناقات العرض في القطاع الحقيقي خاصة في قطاع الوقود والطاقة مما ادى الى اثار سلبية على تكاليف النقل والمواصلات والانتاجية والتوزيع .
٢. تزايد الطلب الكلي في الاقتصاد والذي ترتب عن النفقات الجارية الحكومية والتي تتميز بطبيعتها الاستهلاكية ، ففقرة الرواتب والاجور والمدفوعات التحويلية تزايدت من (٣٥%) الى(٦٠%) من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بين عامي٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ ، في الوقت الذي تدنت فيه نسبة مساهمته كل من القطاع الصناع والزراعي في الناتج المحل الاجمالي فضلاً عن ارتفاع مستويات البطالة .

وفي ضوء ذلك اعتمدت السياسة مثبتاً اسمياً كهدف وسيط للسياسة النقدية تمهيداً لتحقيق الاستقرار النقدي ومن خلال اتجاهين :-

أ. **تمثل اشارة الفائدة الاسمية:**

بتأثيرها الموجب على الفائدة الحقيقية كأداة لدعم المثبت الاسمي من اجل الحفاظ على استمرارية ثبات التوقعات التضخمية وتحديدها ، والتوجه نحو تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي بتوفير عوائد موجبة على الودائع الادخارية لدى المصارف ، وتوفير اموال قابلة للإقراض تتمتع بقيمة وعائد يحقق الاستقرار المالي ، ولا يحمل السوق النقدية والميزانيات العمومية الاخرى عنصري المنحة او الدعم في مكونات الفائدة المصرفية الامر الذي يشكل عائقاً لعمل السوق المالية ، علماً بان دعم اسعار الفائدة تعد من المتطلبات الاساسية للموازنة العامة من خلال تنشيط الاستثمار وبالتالي دعم التنمية والنمو .

اما بالنسبة لاستهداف الفائدة عبر الفجوة التضخمية رغم كونها اقل صعوبة لاعتمادها على متغيرات سعرية حيث تجلت هذه الصعوبات من خلال قاعدة تايلور التي وضعها بصيغة محتملة ، والنتيجة التي توصل لها تايلور بالممارسة العملية للبنوك المركزية والتي انتهت باعتماد العلاقة الاساسية في استهداف سعر الفائدة التي تجسدت بالتناسب الطردي بين سعر الفائدة المستهدف ومعدلات

التضخم المتحققة من خلال (مبدأ تايلور) تمييزاً له عن القاعدة الاساسية (قاعدة تايلور) والذي توضحه الحركة المحكومة باثر قاعدة تايلور في الوصول لسعر الفائدة الاسمي التوازني قصير الاجل المحقق للاستقرار النقدي[٢] .

اما الصعوبة الاخرى فهي ان قاعدة تايلور تعتمد على متغيرين هما فجوة الناتج وفجوة التضخم وعند تحليل الاقتصاد العراقي نجد حالة الانفصام بين التغيرات في سعر السياسة والناتج حيث يتجهان بعلاقة غامضة فالناتج لا يستجيب للتغيرات التي تحصل في سعر الفائدة بسبب

---

(١) د.مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، تموز ،٢٠٠٨ ، ص١ .

(٢) انظر في ذلك –أ.د محمود محمد داغر ، الباحث سيف راضي محيي ، ادارة السياسة النقدية من عرض النقد الى اسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي الباحث سيف راضي محي – كلية الادارة والاقتصاد مج٢٠ ع ٧٩ – ٢٠١٤ ص٢٦٢ . –مظهر محمد صالح ، مصدر سابق ، ص٣ .

تشوه القطاع الحقيقي وابتعاده عن التغيرات التي تحدث في اسعار الفائدة وقاعدة تايلور هي على النحو الاتي[١] :-

$$i = R+TT+\alpha (TT-TT^{e}) +\beta (RGDP-PRGDP)$$

i = سعر الفائدة المستهدف قصير الاجل TT^{e}= التضخم المستهدف

R= سعر الفائدة الحقيقي RGDP = الناتج الحقيقي

TT = التضخم المتحقق (الفعلي) PRGDP = الناتج المستهدف

β،α = معدل نمو ثابت لكل من الناتج المحلي والتضخم يفترض ان يكون ثابتاً في الفترة القصيرة والمتوسطة .

ان بناء الاطار النقدي لتنظيم عمل السياسة يدل على حالة التناسب مع الاستهداف التام للتضخم مقارنة بالحالة التي تكون فيها السياسة في وضع الالتزام النهائي بقاعدة السياسة المتخذة ، وان المرونة التي ينشدها واضعي السياسة تتناسب ايضا مع سلطاتهم التقديرية ولكن وفق الية منتظمة في الاستجابة النسبية لكل من (سعر الفائدة الاسمي – سعر الصرف الاسمي) والتي اوجدتها قاعدة تايلور الملائمة لأبعد الحدود لعملية تصميم الاطر النقدية للسياسة ولا سيما القائمة على استهداف التضخم .

ومن جانب اخر فالأمر لا يخلو من الصعوبات المتمثلة باستهداف سعر الفائدة عبر فجوة الناتج بسبب صعوبة قياس الناتج المحتمل للاقتصاد بمعزل عن الصدمات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية حيث يفتقر البلد الى مراكز لصنع السياسات وتوفير الاحصائيات ، علاوة على ان نمو الناتج الكلي بعيد عن نموذج التدفق الدوري للدخل ويرتبط مع نمو القطاع النفطي ، مما يجعل استهداف سعر الفائدة عبر الفجوة (فجوة الناتج) غير واقعية لواضعي السياسات[٢] .

ب. **تحجيم ظاهرة الدولره :**

نجمت هذه الظاهرة كنتيجة طبيعية لعدم الاستقرار النقدي والاقتصادي والسياسي حيث فقدت النقود وظيفتها كمخزن للقيمة في ظل معدلات فائدة حقيقية (سالبة) ، مما ادى الى التحول نحو العملات الاجنبية خاصة الدولار نتيجة ضيق وضعف في عمليات السوق المالية ومحدودية ادواتها بالدينار العراقي ، وضعفت السياسة النقدية في ممارسة دورها في الاستقرار الاقتصادي نتيجة الطبيعية غير المستقرة في دالة الطلب النقدي بسبب الارتفاع المستمر في التوقعات التضخمية [٣] .

ومن هنا فان الاعتماد على اشارتي الفائدة وسعر الصرف اعتمدت ما يسمى التضخم الاساس الذي يساوي (الرقم القياسي لأسعار المستهلك – فقرة الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات) وهو يعد العامل الرئيسي للتوقعات التضخمية فهو يعبر عن ضغوطات الطلب .

واثبتت الدلائل تحييد ظاهرة الدولره عبر هاتين الاشارتين ، حيث تفاقمت هذه الظاهرة وعبّرت عن مركز اضطراب للنظام المالي العراقي ، فاستعادت تلك السوق توازناتها من خلال

---

(١) انظر الموقع الاتي على شبكة الانترنت wikipedia-org/wiki/Taylor_ rule،https://en Taylor rule،wikipedia

(٢) أ.د محمود محمد داغر ، الباحث سيف راضي محيي ، المصدر السابق ، ص٢٦١ .

(٣) أ.م.د نهاد عبد الكريم احمد العبيدي ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقييد الى التحرير) ومجالات تفعيلها ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد الثامن عشر ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١ ، ص٢٥ .

توجيه الطلب نحو الدينار العراقي وقد انخفض التضخم الاساس بنسبة (٥٢%) من اذار ٢٠٠٧ لغاية اذار ٢٠٠٨ رغم النمو المتزايد للإصدار النقدي خلال نفس الفترة[١] .

وقد استخدم البنك المركزي ادوات نقدية حديثة تمثلت بالاتي[٢] :-

١. مزاد العملة :

وهو يستخدم لبيع وشراء الدولار للسيطرة على عرض النقد والسيولة العامة من اجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار للحد من التضخم ، وبدأ في ٢٠٠٣/١٠/٤مما وضع حداً لتقلبات الدينار مقابل الدولار تمهيداً لتحقيق التقارب بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي .

ويعتمد البنك المركزي على الأغلب أوطأ الاسعار لعروض الشراء منسجماً مع السعر السائد، وقد اكتفى بأعلان سعر بيع للدولار مسبقاً وتلبية جميع طلب القطاع الخاص بذلك السعر ، ويشتري البنك العملة الاجنبية التي تعرضها المصارف عليه بفارق دينارين عادةً عن سعر البيع.

٢. التسهيلات القائمة :

سمح القانون الاخير للبنك المركزي توفير القروض وتسهيلات الودائع ووظيفة الملجأ الاخير للإقراض لتحل محل الانكشاف والسلف والمستخدمة سابقاً.

ويمكن من خلال هذه التسهيلات توفير أئتمان ليلي للمصارف وبأقصى مبلغ ممكن بالنسبة لرأس مال المصرف مقابل تقديم ضمان مناسب وبسعر فائدة يوم الأئتمان الاولي ويتحدد بسعر أعلى من سعر البنك حيث حدد مجلس ادارة البنك المركزي سعر الأتمان الاولي ليكون مساوياً لسعر البنك مضافاً اليه نسبة (٢%) ويتم فرض زيادة اكبر عند استخدام التسهيلات لمدة تزيد على (١٥) يوم بموجب تسهيلات الأئتمان الثانوية ، وقد يستخدم هذا الأئتمان الاولي لأيام اضافية في الشهر المعني او زيادة عن المبلغ المحدد بنسبة (٢٠%) من رأس مال المصرف بشرط الموافقة المسبقة للبنك المركزي وقسمت لنوعين هما :

أ. تسهيلات الاقراض القائمة :

- **أئتمان اولي** : (على اساس الاستثمار الليلي وتحوَّل الى اسبوعي من ٢٠٠٧/٧/١ لمدة (١٥) يوم وبفائدة نقطتين فوق سعر السياسة النقدية .
- **الأئتمان الثانوي :** أئتمان قصير الاجل مدة استحقاقه شهر واحد ، كمصدر لتمويل المصرف العاجز عن التمويل من السوق الثانوية وبسعر ثلاث نقاط فوق سعر البنك .
- **الملجأ الأخير للاقراض** : وهو وظيفة مهمة للبنك المركزي من اجل المحافظة على سلامة ومتانة المركز المالي للمصارف التجارية والجهاز المصرفي عموماً ، ويقوم البنك المركزي العراقي بمنح قرض لهذه الاغراض لتوفير الائتمان للمصارف التي تعاني من ازمة سيولة وبفائدة ثلاث نقاط ونصف فوق سعر البنك .

---

(١) مظهر محمد صالح ، مصدر سابق ، ص٣ .

(٢) للمزيد من التفاصيل عن هذه الادوات انظر في ذلك :

- أ.د ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٣ ، ٢٠١٠ ، ص٩-١١ .
- د. احمد ابريهي العلي ، التضخم والسياسة النقدية ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص١٩ .
- أ.م.د نهاد عبد الكريم احمد العبيدي ، مصدر سابق ، ص٢٩ .

ب. تسهيلات الايداع بالدينار العراقي :

استخدمت من اجل الحد من السيولة والنمو في عرض النقد وادارة الاحتياطي الفائض لدى المصارف وهي :

- الاستثمار الليلي : استثمار قصير الاجل واصبح استثمار اسبوعي منذ ٢٠٠٧/٧/١ وبفائدة سعر (٧%) ويتغيّر وفقا لحاجة الاقتصاد .
- ودائع بالدولار الامريكي وتشمل :

أ- الاستثمار الليلي وبشكل اسبوعي منذ ٢٠٠٧/٩/٣٠ بفائدة (١%) .

ب-ودائع لمدة ٣٠ يوم ، ٩٠ يوم منذ ٢٠٠٥/٨/١٥ وبفائدة (١.٥%) مع توقف هذا النوع في الوقت الحالي واستخدمت هذه الادوات لسحب السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي .

٣. مزاد حوالات الخزينة :

اخذ البنك المركزي على عاتقه باصدار حولات تشتريها المصارف مدتها (١٨٠) يوم وبسعر فائدة يزيد قليلا على سعر الفائدة المعلن لتسهيلات الايداع بحيث لا يمكن القول ان مزاد هذه الحوالات يعكس سوق النقد تماما ،فأرضية سعر الفائدة على الحوالات محددة بسعر الفائدة على تسهيلات الايداع المحددة ادارياً .

أما سعر الفائدة على القروض المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف فهي اعلى من سعر الفائدة على حوالات البنك المركزي ، ومن هنا فإن سعر الفائدة في سوق الأئتمان يتأثر بسعر الفائدة التي يدفعها البنك المركزي للمصارف ، لكنه لم يؤثر بنفس الدرجة على اسعار الفائدة التي تدفعها المصارف للمودعين وهي على النحو الآتي :-

- مزاد حوالات الخزينة لمدة (٩١) يوم طبقت منذ عام ٢٠٠٤ ، حوالات لمدة (٦٣) يوم ، (٢٨) يوم منذ عام ٢٠٠٩ ، واجمالي المصدر منها لمدة (٦) اشهر لغاية شهر الرابع ٢٠٠٩ (١٠٠٤٤٢٤٩) مليون دينار .
- اعادة جدولة الديون المترتبة على وزارة المالية قبل عام ٢٠٠٣والذي تترتب عن السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية ، وعلى شكل أقساط فصلية خلال العام ومن خلال المزاد وبسعر فائدة سنوية قدرها (٥%) ويتم تسديده خلال (٧) سنوات .

٤. الاحتياطي القانوني :

وهي اداة غير مباشرة وعلى النحو الاتي :

- (٢٥%) من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني (ودائع بالدينار او بالدولار) .
- (٢.%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي في الحساب المصرفي وحساب الاحتياطي .
- (٥%) المتبقية من الاحتياطي للودائع الخاضعة يحتفظ بها المصرف التجاري كموجود نقدي ، وتخضع الودائع الحكومية لنسبة (٧٥%) باعتبارها ودائع مخصصة ضمن فقرة الموازنة وهي قابلة للسحب وليس كمدخرات ويتميز الاحتياطي بالاتي :

أ. سهولة الاحتساب : اصبحت نسبة المتطلبات الجديدة تطبق على التزامات الودائع كافة قياسا بما كان معمول به سابقا بفرض متطلبات منفصلة على كل نوع من انواع الودائع .

ب. تحتسب المتطلبات على اساس المتوسط للمستويات في نهاية اليوم وليس على اساس دائم ، والمصارف ملزمة باحتساب الاحتياطي اسبوعيا والتقيد بمعيار الموازنة بين السيولة والربحية .

ت. شمول الودائع بالدولار والعملات الاجنبية الاخرى من خلال تحويلها الى سعر صرف الدينار العراقي في المزاد وكوديعة اساس لمتطلبات الاحتياطي القانوني .
ث. منح الاجازة للمصارف في استخدام النقد بالدينار العراقي في الخزينة للأيفاء بالمتطلبات لتحديد أثر التزايد في موجودات الاحتياطي القانوني في السيولة لدى المصارف .

٥. أنظمة المدفوعات : R.T.G.S :

وتنشأ من خلال التعاون بين البنك المركزي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير ، وتهدف لتطوير انظمة المدفوعات ضمن خطة عمل ترتبط بالتنظيم المؤسسي للبنك المركزي ، فضلاً عن التعاون مع الممولين لأنظمة المدفوعات وتحديث أنظمة المقاصة وإدخال نظام التسوية الاجمالية ومن خلال الآتي :-

أ. نظام مدفوعات يلبي احتياجات البنك المركزي والحكومة والقطاع المصرفي .
ب. نظام المدفوعات بالتجزئة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والتجار والأفراد .
ت. نظام مدفوعات يزيد من كفاءة اسواق المال وتعزيز النشاط في السوق النقدية .
ث. تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع والتسويات .
ج. اللحاق بالتطور المعرفي دولياً .
ح. تعزيز كفاءة الأسواق المالية وتوفير خدمات مالية للمصارف بالإندماج في النظام .
خ. استخدام انظمة المدفوعات التي تعتمد الصك او الكارت ، بطاقة الائتمان ، او الصراف الآلي .
د. استخدام نظام لتسوية المدفوعات من اجل اصدار المزادات وتسوية الاوراق المالية الحكومية تجنباً للكلفة العالية والمخاطرة ، ويمكن ان تقوم المصارف التجارية بإدارة سيولتها من خلال ربط نظام التسوية المشغل من قبل جهة الايداع المركزية بنظام التسوية R.T.G.S والعمل بكفاءة

ثانياً : علاقة السياسة النقدية بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي :

هنالك العديد من المستجدات انعكست على السياسة النقدية في العراق ، مما تمخض عند توجه مشوه لهذه السياسة[١] :

١. التزايد في عرض النقد بمستويات اعلى من GNP ، وبالتالي ابتعاد مؤشر الاستقرار النقدي عن الواحد الصحيح .
٢. ان التحسن في قيمة الدينار العراقي ، فضلاً عن الاستقرار في مسار الاسعار ادى الى تزايد الاجر الاسمي من خلال دخل فعلي غير منظور علاوة على تعظيم الاجر الحقيقي على حساب تقليل الانتاجية ، وتمحض عن ذلك ارتفاع معدلات الاستهلاك والادخار في ظل عدم القدرة على تحويل الادخارات الى استثمارات محلية تلبي متطلبات السوق المحلية ، اما الزيادة في معدلات الاستهلاك فقد نتج عنها زيادة الطلب على السلع الاجنبية ، في الوقت الذي اتجهت فيه الادخارات نحو البلدان الاجنبية واصبح البلد من خلال ذلك يعيش في حالة من الركود المستمر خاصة القطاع الحقيقي غير النفطي ، واصبحت ظاهرة الاغراق ظاهرة مستشرية في السوق العراقية بالسلع الاستهلاكية في

(١) أ.د اديب قاسم شندي ، طالبة الماجستير نغم حميد عبد الخضر ، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٣) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد (٢١) ، ٢٠١٦ ، ص١٥.

الوقت الذي عانت فيه الصناعة والزراعة من بطالة وركود مستديمين ونتيجة لذلك اصبح النشاط الاقتصادي السالب هو المهيمن على البيئة الاقتصادية العراقية وبشكل مشابه للمرض الهولندي .

٣. انفصال السلوك النقدي عن السلوك الحقيقي للسياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي ، وكما مرّ سابقاً فقد اعتمد البنك المركزي منذ عام ٢٠٠٨ المثبت الاسمي حسب قاعدة تايلور ولكن عند تحليل واقع الاقتصاد العراقي نجد حالة الانفصال بين تغيرات سعر الفائدة وتغيرات الناتج حيث يتجهان بعلاقة مبهمة نتيجة تشوه القطاع الحقيقي الذي يجعله غير مسايراً للتغيرات التي تحصل في سعر الفائدة وسنتناول ذلك بالفقرات اللاحقة .

أ. ان اعتماد اشارة سعر الفائدة كآلية انتقال ومواجهة التغيرات في توقعات الجمهور التضخمية وعزل هذه التوقعات من المفاجأت السعرية غير المرغوب فيها والتعامل مع السلوك الطارئ للمضاربين في سوق مزاد العملة ، قد ساهم في خفض مستوى النمو السنوي للتضخم الاساس من (٣٢%) لشهر ك٢ ٢٠٠٧ الى (١٢.٤%) لشهر حزيران ٢٠٠٨ حيث كانت اسعار الفائدة المدينة والدائنة تسير بشكل متوازن فيما بينهما ومع اسعار فائدة البنك كذلك خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٤ .

مما يشير الى فعالية سعر فائدة البنك المعتمد من قبل البنك المركزي في التأثير على مناسيب السيولة وخفض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي[١] .

وسنتناول هذه العلاقات من خلال الاتي :-

١. علاقة السياسة النقدية بالتضخم :

ارتفع التضخم الاساس بشكل طفيف بعد استبعاد السلع غير المستقرة والتي تتأثر بالعوامل الخارجية (اسعار الطاقة) او العوامل المناخية الموسمية (اسعار السلع الزراعية) الى (١.٧%) عام ٢٠١٥ مقابل (١.٦%) عام ٢٠١٤ ، اما معدل التضخم السنوي فتراجع بشكل ملحوظ وبنسبة (١.٤%) مقابل (٢.٢%) عام ٢٠١٤ ، وتظافرت عدة عوامل في تحقيق معدلات تضخم مقبولة ضمن اطار يمكن السيطرة عليه ومنها الانخفاض العالمي لاسعار السلع الاساسية لاسيما الغذائية التي انخفضت بنسبة (-١٩%) عام ٢٠١٥ حسب (FAo) نتيجة تزايد المعروض في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار[٢] ، وقد نجح البنك المركزي من خلال سياسته النقدية في احتواء التضخم في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي نتيجة عدة تحديات كالانخفاض الحاصل في اسعار النفط عالمياً والحرب ضد داعش الارهابية ، ومع التوجه في دعم مسيرة التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي اعتمد البنك المركزي عدة اجراءات لدعم السيولة المحلية فضلاً عن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية ، كعنصر اكثر فاعلية في مواجهة التضخم من خلال اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته .

---

(١) أ.د سعد عبد نجم العبدلي ، م.م خليل اسماعيل عزيز ، الطلب على النقود وفاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام٢٠٠٣ ، بحث مستل من اطروحة دكتوراه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد٥٣ ، ٢٠١٧ ، ص١٩٥.

(٢) البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية ، ٢٠١٥ ، صفحات متفرقة .

اما بخصوص الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) فقد ارتفع بمقدار (٢.٦) ، (٣.٢) ، (٢،١) ، (٤٣،٢) نقطة وبنسبة نمو (١،٨%) ، (٢،٢%) ، (١،٤%) ، (٢٩%-) للسنوات ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ .

كما يتبين من الجدول رقم (١) وبالتالي فقد نجح البنك المركزي في السيطرة على الاسعار.

جدول رقم (١)
الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) بنسب مئوية

السنة	CPI	معدل النمو لـ CPI	معدل التضخم السنوي %	التضخم الاساس (%)
2012	14..1	———	6.1	5.6
2013	142.7	1.8	1.9	2.4
2014	145.9	2.2	2.2	1.6
2015	148	1.4	1.4	1.7
2016 لشهر Jan	1.4.8	(-29)	(-..9)	(%-2.1)

المصادر :ـ البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات ٢٠١٥،٢٠١٦، ص٨٩ .

- استخرجت معدلات النمو من قبل الباحث .

اما الرقم القياسي لاسعار المستهلك لعامي (٢٠١٦-٢٠١٧) فقد اظهر ارتفاع ضئيل في معدل نموه ليصل الى (0.2%) عام ٢٠١٧ قياساً بالعام الماضي وسجل (١.٤.٣) نقطة عام ٢٠١٧ مقابل (١.٤.١) نقطة عام ٢٠١٦ ، وبعد استبعاد المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة الخضر والفواكه من الرقم القياسي سجل (١.٥،١) نقطة لعام ٢٠١٧ مقابل (١.٤.٥) نقطة عام ٢٠١٦ وبنسبة زيادة بلغت ٠.٦%)[١] .

اما الجدول رقم (٢) فيوضح مكونات السيولة المحلية والتي استطاع البنك المركزي من خلالها دعم هذه السيولة وبالتالي تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتحجيم الظاهرة التضخمية.

جدول رقم (٢)
مكونات السيولة المحلية

المكونات	Dec.2014	Dec.2015	Dec.2016	Dec.2017
عرض النقد بالمفهوم الضيق	72692	65435	70733	71162
معدل النمو (%)	(%1.5)	(%10)	(%8.1)	(%0.6)
الودائع الاخرى	18036	17160	17349	18279
معدل النمو (%)	(%30.2)	(%4.9)	(%1.1)	(%5.4)
عرض النقد بالمفهوم الواسع	90728	82595	88082	89441
معدل النمو (%)	(%3.5)	(%9)	(%6.6)	(%1.5)

(١) البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية ، ٢.١٧ ، صفحات متفرقة .

المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقدير السياسة النقدية لعام ٢٠١٧ ، صفحات متفرقة .

١.العلاقة بين سعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي :

اظهرت العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وتغيرات اسعار الفائدة انفصالاً بين السلوك النقدي للبنك المركزي والسلوك الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ، ففي الوقت الذي بلغ فيه الناتج (73533599) مليون دينار عام ٢٠٠٥ قياساً بالعام السابق الذي بلغ فيه (53235359) مليون دينار عام ٢٠٠٤ ، فان معدل الفائدة تزايد من (6%) الى (7%) خلال العامين المذكورين وبعلاقة طردية ، اما خلال العام ٢٠٠٨ فقد تزايد الناتج المحلي الاجمالي من (111455813) مليون دينار عام ٢٠٠٧ الى (157.26.62)[١] مليون دينار عام ٢٠٠٨ ، في حين ظل سعر الفائدة على نفس المستوى وبنسبة (23.3%) مما يدل على ان سعر الفائدة يعتبر اداة غير مجدية في التأثير على تقلبات الناتج ، وهو موجه لتحقيق التوازن في السوق النقدية وليس السوق الحقيقي بشكل يبتعد عن الاطار الذي تمخضت عند قاعدة تايلور وكما مر سابقاً .

اما استخدام سعر الفائدة في التأثير على نفس التضخم فهي تلتقي مع قاعدة تايلور وكعلاقة طردية .

ويتبين من خلال الجدولين (٤،٣) ان اسعار الفائدة سواء كانت لدى البنك المركزي او تلك التي يتم تقاضيها من قبل المصارف العاملة في العراق (المتقاضاة) قد تقلبت بنسب معينة للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٦) كما اظهرت ايضا حالة الانفصال بين اداة سعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي .

ففي الوقت الذي انخفض فيه سعر الفائدة على الحساب الجاري المدين (المكشوف) من (14.48%) الى (13.51%) خلال عامي ٢٠١٣،٢٠١٤ نجد ان معدل نمو الناتج انخفض الى (0.6-%) قياساً بنسبة (7.6%) لنفس العامين المذكورين اعلاه واظهر الامر نفس النتيجة فيما يتعلق بخصم الكمبيالات والاقراض قصير ومتوسط وطويل الاجل .

اما خلال العامين (٢٠١٤،٢٠١٥) فقد تم التوصل لنفس النتيجة فقد انخفض سعر الفائدة بنسب قليلة جداً في الوقت الذي تزايد فيه معدل نمو الناتج من (0.6 -%) الى (4.8%) بين العامين المذكورين على التوالي مما يؤكد عدم قدرة سعر الفائدة في التأثير على القطاع الحقيقي وانتشال الاقتصاد من حالة الاختلالات الهيكلية الواسعة كما مر سابقاً .

(١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة .

جدول رقم (٣)
معدل اسعار الفائدة لدى البنك المركزي والمصارف العاملة في العراق

التفاصيل	2016	2015	2014	2013
سعر السياسة	4.33	6.00	6.00	6.00
الفائدة على الائتمان الاولي	6.33	8.00	8.00	8.00
الفائدة على الائتمان الثانوي	7.33	9.00	9.00	9.00
فائدة مقرض الملجأ الاخير	7.83	9.50	9.50	9.50
المصارف العاملة في العراق / اسعار الفائدة (المتقاضاة) بالعملة العراقة	↓	↓		
الحساب الخارجية المدين (المكشوف)	13.57	13.32	13.51	14.48
خصم الكمبيالات	13.52	13.35	13.39	14.44
الاقراض قصير الاجل	12.38	12.29	.12.6	13.57
الاقراض متوسط الاجل	.12.3	12.28	12.37	13.13
الاقراض طويل الاجل	11.94	12.51	.13.1	13.61

المصدر :
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، ٢٠١٦ ، ص٨٧

جدول رقم (٤)
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧
مليون دينار

السنة	بالاسعار الثابته لسنة ٢٠١٧	معدل النمو(%)
2012	162.587.533.1	145.7
2013	174.990.175.5	7.6
2014	173.872.677.9	(- 0.6)
2015	182.331.154.1	4.8

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٦) ، ص٨٢
- استخرج معدل النمو من قبل الباحث علماً بان الناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠٠٧ هو (111456) مليون دينار حسب النشرة الاحصائية السنوية للبنك لعام ٢٠٠٩ .

ثالثاً : واقع المصارف الحكومية والاهلية ودورهما في عملية التمويل والتنمية :

يتكون النظام المالي من مؤسسات متعددة لديها دور مهم في الاقتصاد من خلال توفير الاموال والسيولة وبالتالي تزداد اهميتها من الناحية التمويلية او التنموية فالنظام المالي هو مجموعة من القواعد والتشريعات الخاصة بتجميع الاموال من الوحدات الاقتصادية المحلية كافة والدولية التي لديها فائض واعادة تدويرها من اجل تهيئتها للوحدات الاقتصادية (ذات العجز)

حيث ترتبط وحدات العجز ووحدات الفائض بمجموعة من العلاقات المالية المتداخلة حيث تستخدم النقود ووسائل الدفع المتنوعة في هذه العلاقات[١] .

ويتكون النظام المالي من مجموعة من المؤسسات المالية كالبنك المركزي الذي يمثل الهيئة التي تتولى اصدار الاوراق النقدية والاشراف على السياسة النقدية للتاثير على النظامين الاقتصادي والاجتماعي ويستخدم عدة وسائل للممارسة وظائفه كاصدار العملة وتنظيم الرقابة على الصرف الاجنبي والائتمان المصرفي فضلاً عن المصارف التجارية التي تقوم بدور الوساطة المالية بين المودعين والمقترضين لتقديم انواع متعددة من الخدمات المصرفية اما المؤسسات المالية غير المصرفية فهي تعتبر مركز التقاء بين عرض الاموال المعدة للادخار والطلب عليها مثل شركات التأمين ، صناديق الاستثمار ، صناديق التقاعد وغيرها[٢] .

اما بخصوص هيكلة النظام المصرفي ف العراق فقد بلغ عدد المصارف العاملة في العراق (٥٦) مصرف وهي تنقسم الى (٦) حكومية ، (٢٤) تجارية خاصة في حين بلغ عدد المصارف الاسلامية (٨) مصرف ، اما المصارف الاجنبية فبلغت (١٨) مصرفاً وكان هذا التزايد نتيجة لتطور البيئة التنافسية بين المصارف لتقديم خدمات متنوعة ويمكن تناول مؤشرات القطاع المصرفي من خلال الاتي :-

جدول رقم (٥)

رؤوس الاموال للمصارف ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دينار)

التفاصيل	2013	2014	2015	نسبة التغير		راس المال / الناتج المحلي الاجمالي (%)		
				2013-2014	2013-2015	2013	2014	2015
رؤوس اموال المصارف	7.7	9.1	1..1	18.2	1..9	2.8	3.4	5.2
حكومي	1.5	1.5	2.2	-----	46.6	0.5	0.5	1.1
خاص	6.2	7.6	7.9	22.5	3.6	2.2	2.9	4.1
GNP	271.1	26..6	192.4	- 3.8	- 26.1	------	-----	-----

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

- استخرجت النسب من قبل الباحث

١. رؤوس الاموال للمصارف :

(١) أ.م.د يوسف علي عبد الاسدي ، نعيم صباح جراح ، الباحث مصطفى محمد ابراهيم ، دور البنك المركزي العراقي في اصلاح النظام المالي والمصرفي في العراق (دراسة قياسية) ، وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة الاهلية ، ٢٠١٧ ، ص٤٧٩ .

(٢) عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص٣٢١ .

يتضح من الجدول (٥) ان اجمالي رؤوس الاموال للمصارف الخاصة تزايد بنسبة اكبر من رؤوس الاموال الحكومية حيث بلغ (6.2) ترليون دينار عام ٢٠١٣ مقارنة بـ (1.5) ترليون دينار للقطاع الحكومي ، في حين بلغ للمصارف الخاصة (7.9) ترليون دينار مقارنة بـ (2.2) ترليون دينار للقطاع الحكومي عام ٢٠١٥ مما يدل على تعاظم اهمية المصارف الخاصة رغم كون مساهمتها في منح الائتمان لازالت دون المستوى المطلوب حيث ياتي معظم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية

اما نسبة رؤوس اموال المصارف الى الناتج فقد تراوحت بين (2.8%) ، (5.2%) لعامي ٢٠١٣ ، ٢٠١٥ على التوالي في حين تراوحت بين (5..%) ، (1.1%) للقطاع الحكومي و (2.2%) ، (4.1%) للقطاع المصرفي الخاص مما يدل على التحفظ المالي وضعف في هيكلة النظام المصرفي ، وتمثل هذه النسبة ايضاً العمق المالي والذي قد يتمثل بمجموع الاصول الماليه نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي حيث تزايدت لكل من القطاع الاجمالي والقطاع المصرفي الخاص قياساً بالقطاع الحكومي وقد يعود تزايدها نتيجة لتزايد الموجودات ولازالت هذه النسبة منخفضة قياساً بالمؤشر العالمي الذي قد يتجاوز نسبة(4..%) من GNP في بعض الدول .

١. نسبة الودائع الجارية / عرض النقد ونسبة العملة في التداول / الودائع الجارية

جدول رقم (٦)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) نسب مئوية

السنة	عرض النقد م.د (١)	الودائع الجارية م.د (٢)	العملة خارج البنك م.د (٣)	نسبة (2:1)	نسبة (3:2)
2013	73830964	38835511	34995453	%52.6	%9
2014	72692448	36620855	36071593	%50.3	%98.5
2015	56435425	30580169	34855256	%54.1	%113.9
ك٢ 2016	-------	30592865	35168633	-------	%114.9

المصدر :البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

- استخرجت نسب التغير من قبل الباحث .

يتبين من خلال الجدول رقم (٦) تزايد نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد مما يدل على تزايد الوعي المصرفي رغم ان نسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية لازالت مرتفعة ولكن هذه النسبة قد انخفضت بشكل كبير قياساً بعام ٢٠٠٣الذي وصلت فيه النسبة الى (4.4.7%) .

١. مؤشر تطور الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص في العراق.

يتعلق هذا المؤشر بقدرة المصارف على منح القروض والتسهيلات المصرفية على اختلافها لانشاء المشروعات سواء كانت خاصة او عامة وبالتالي تحفيز عملية التنمية الاقتصادية ، ويتبين من خلال الجدول (٧) ان المؤشر قد تزايد خلال السنوات المذكورة في الجدول من (2.4%) الى (2.7%) ثم (3.6%) ثم (3.7%) للسنوات ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ على التوالي علما بان المؤشر لا يزال منخفضا نتيجة لعدم توفر الثقة في منح الائتمان والتي تتعلق بالعقارات

او نتيجة لعدم وجود مشروعات تحقق عائد منتج فالائتمان الممنوح الى (GNP) لم يتعدى (4%) في حين تمثل نسبة قدرها (5%) مساهمة محدودة لتحفيز النشاط الاقتصادي وفق المعايير الدولية علما بان السياسة النقدية تعاني من ضعف النظام المصرفي في تعبئة الادخارات لتحقيق اكبر عائد ممكن باقل التكاليف وبكفاءة عالية فضلاً عن ضرورة تنويع الخدمات المصرفية .

ويعتبر الائتمان التعهدي من الضمانات الاساسية لتعزيز مساهمة الائتمان الممنوح للنشاط الخاص باستخدام خطابات الضمان او الاعتمادات المستندية وغيرها .

جدول رقم (٧)
الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص م.د (١)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية م.د (٢)	النسبة 1:2 مؤشر تطور الائتمان (%)
2013	6565.91	267395614	2.4
2014	7245187	26642.384	2.7
2015	7675.83	2.7876191	3.6
2016	733.3.5	.19653635	3.7

المصدر :البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .
- تم استخراج النسب من قبل الباحث .

١. الكثافة المصرفية :

لقد عملت معظم دول العالم على تعزيز نشاطها المصرفي لمواجهة التوسع السكاني المتزايد وتعدد اوجه النشاط الاقتصادي الامر الذي اصبح من خلاله تطوير الكثافة المصرفية يلعب دورا مهما على ان ينسجم ذلك مع تعميق الوعي المصرفي كما ان التحول في الخدمات المصرفية نحو النشاط الخاص يتطلب فروع متعددة للمصارف في مختلف اقاليم ومحافظات البلد لتغطية هذه الخدمات علما ان العدد الامثل من السكان لمصرف واحد هو (....1) شخص طبقا للمعادلة الاتية :

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع المصرفية}}{\text{عدد السكان}} \times 1.... \text{ شخص}$$

وتنحصر قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فالواحد يدل على الرقم المثالي لانتشار فروع المصارف وتغطيتها للخدمات المصرفية اما اكبر من واحد فيتضمن خللاً في فتح الفروع المصرفية مما ينجم عنه اثراً سلبياً على الربحية أما اقل من واحد فيشير الى ضعف التشريعات القانونية والادارية وينعكس سلبا على الخدمة المقدمة[١] .

ويتبين من خلال الجدول (٨) ان مؤشر الكثافة المصرفية في العراق لم يصل الى المستوى المطلوب مما يدل على ضعف الخدمات المصرفة وقلة الوعي المصرفي ومحدودية التعامل من قبل الزبائن.

(١) م مناف مرزه محسن ، الاصلاحات المصرفية واثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، العراق دراسة تحليلية للمدة٢٠٠٣ – ٢٠١٤ ، وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة الاهلية ، ٢٠١٧ ، ص٤٧١ .

جدول (٨)
الكثافة المصرفية في العراق للسنوات ٢٠١٠ ــ ٢٠١٥

السنة	السكان بالالف	عدد الفروع	الكثافة المصرفية
2010	.325.	871	48363
2011	.333.	899	36314
2012	.35..	994	36..8
2013	35252	1.14	.3618
2014	36..5	1.34	28718
2015	36934	854	23122

المصدر :البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .
- الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، العراق ، ٢٠١٦ ، جدول (٢،١)

ويمكن ان نستنتج من خلال ذلك ان تحقيق عملية التنمية الاقتصادية يتطلب ضخ كمية مناسبة من الاستثمار لا تقل نسبتها عن (15-20%) من GNP لتحقيق نمو مستدام مع ضرورة استبعاد الفوضى في نظام السوق بسبب التشوه في ادواته ومؤسساته تمهيدا لتحقيق مستوى من التوازن الامثل لتجنيب البلد شبه الركود المستمر الذي يتمثل بتدني في معدل نمو الناتج الحقيقي غير النفطي مع معدلات نمو سكاني هائلة .

ان تحقيق برنامج معين لتعظيم مساهمة الاستثمار وبالتركيز على عنصر المنحة يمكن ان يحقق ما يسمى بالروافع المالية للنشاط الاستثماري الخاص وبالتالي المساهمة الايجابية للقطاع الخارجي وزيادة العوائد الانتاجية في مختلف النشاطات خاصة المباشرة منها لتعزيز النمو المستدام .

ان كل ذلك يمكن ان يكون مرهونا بهيكلة بعض اوجه النشاط الحقيقي الخاص ومن خلال الاتي[١]:-

١. اعادة تحديث المناطق والمجمعات الصناعية الحالية التي يمتلكها القطاع الخاص من خلال توفير تكنولوجيا واساليب عمل حديثة مع انشاء (5-7) مجمعات صناعية جديدة وبالتالي يمكن ان تساهم في تعزيز الروابط الامامية والخلفية بينها وبين فروع النشاط الاقتصادي القائم وتحقيق طلب مستمر على الانتاج الصناعي المحلي من خلال احلال الواردات او الصادرات .
٢. ضرورة التركيز على توفير جزء من راس المال الاجتماعي او البنية الخفية لدعم انشاء المناطق الصناعية والتي تعتبر ضمن مكملات النمو الذاتي المستدام على النحو الذي يزيد من مساهمة الاستثمار في عملية التنمية علما بان نمو قدره (1%) في البنية التحتية يؤدي لنمو يساوي او اكثر من (1%) من GNP الحقيقي اضافة الى مساهمته في خفض معامل راس المال للنشاطات الاقتصادية المباشرة .

(١) د. مظهر محمد صالح ، مصدر سابق ، ص١٤-١٥ .

الاستنتاجات

١. اعتمدت السياسة النقدية في العراق مثبتاً اسمياً كهدف وسيط لتحقيق الاستقرار النقدي ، ومن خلال الفائدة الاسمية بتأثيرها الموجب على الفائدة الحقيقية لدعم المثبت وبالتالي الحفاظ على ثبات التوقعات التضخمية .
٢. تم استهداف سعر الفائدة من خلال قاعدة تايلور ، وعبر كل من الفجوتين التضخمية ، وفجوة الناتج من اجل تحقيق سعر الفائدة الاسمي التوازني قصير الاجل المحقق للاستقرار النقدي .
٣. اعتمد البنك المركزي ادوات نقدية صرفية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي منها مزاد العملة ، التسهيلات القائمة ، مزاد حوالات الخزينة الاحتياطي ، نظام المدفوعات للسيطرة على التضخم وتوفير خدمات باسعار فائدة مناسبة حيث انخفض التضخم الاساس من 32% عام ٢٠٠٧ الى 12.4% عام ٢٠٠٨ .
٤. ساهمت السياسة النقدية في التحكم بالتضخم النقدي فانخفض التضخم الاساس من (5.6%) عام ٢٠١٢ الى (2.1%) عام ٢٠١٦ ، كما انخفض (CPI) من (1.8% عام ٢٠١٣ الى (29-%) عام ٢٠١٦ .
٥. تبين من خلال العلاقة بين سعر الفائدة والناتج المحلي الاجمال وجود انفصالاً بين السلوك النقدي للبنك المركزي والسلوك الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ففي الوقت الذي انخفض فيه سعر الفائدة على الحساب الجاري المدين من (14.48%) الى (13.51%) بين عامي ٢٠١٣،٢٠١٤ انخفض معدل نمو الناتج الى (0.6-%) عام ٢٠١٤ قياساً بنسبة (7.6%) عام ٢٠١٣ كما حصلت نفس النسبة بين عامي ٢٠١٤،٢٠١٥ فسعر الفائدة قد انخفض بنسبة قليلة في الوقت الذي تزايد فيه معدل نمو الناتج من (0.6-%) الى (4.8%) للعامين المذكورين .
٦. تزايد اجمالي رؤوس الاموال الخاصة ، قياساً بالحكومية ، حيث تزايد رأس المال الخاص من (6.2) الى (7.9) ترليون دينار بين عامي ٢٠١٣،٢٠١٥ في حين تزايدت الحكومية من (1.5) الى (2.2) ترليون دينار للمصارف الحكومية رغم التخطيط الذي تبديه المصارف الخاصة قياساً بالحكومية .
٧. تزايدت نسبة كل من العملة في التداول الى الودائع الجارية ، ونسبة الودائع الجارية الى عرض النقد ، من (9%) عام ٢٠١٣ الى (114.9%) عام ٢٠١٦ بالنسبة للاولى ، في حين تزايدت للثانية من (52.9%) الى (54.1%) للثانية مما يدل على تزايد الوعي المصرفي .
٨. تزايدت نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص في العراق من (2.4%)الى (3.7%) بين عامي ٢٠١٣،٢٠١٦ على التوالي ولم تتجاوز النسبة العالمية البالغة (5%)
٩. بلغت الكثافة المصرفية في العراق (23122) عام ٢٠١٥ قياساً بـ (48363) مما يدل على مستوى التحسن فيها رغم كونها لم تصل للمستوى المطلوب وهو (10000) فرد لكل مصرف .

التوصيات

١. ضرورة اعادة هيكلة المصارف الحكومية وترتيب اوضاعها حسب الاختصاصات الصناعي ، الزراعي ، التجاري لمنح القروض الميسرة التي تتضمن المنحة على ان يتبع ذلك اعادة لهيكل الدعم في الموازنة العامة للدولة وترتيب اولويات للنشاط الانتاجي الخاص وذلك من اجل تدعم رؤوس الاموال لتلك المصارف على ان تقتصر مهامها على الوساطة المالية واستبعاد اي نفقات في موازناتها العمومية .
٢. ضرورة ان يكون هنالك تنسيق وترابط وثيق بين الجهاز المصرفي والقطاع الانتاجي والاستثماري وتوفير كوادر لديها الخبرة لمواجهة التبدلات الهائلة في نوعية الخدمات المصرفية المقدمة .
٣. يجب ان يعتمد البنك المركزي الوسائل الحديثة والمتطورة للرقابة على العمليات المصرفية من اجل تقييم ادائها الحقيقي واستخدام انظمة برامج حاسوب متطورة .
٤. حث المصارف على نشر المعلومات والبيانات المالية والمصرفية تطبيقاً لمبدأ الشفافية والافصاح .
٥. تبني استراتيجية صناعية ذات افاق وابعاد مستقبلية لتطوير القطاع الصناعي والزراعي والسياحي من اجل ازالة الاختلالات الهيكلية وتعميق الدور الذي تمارسه السياسة النقدية في الناتج الحقيقي .

المصادر

أولاً : الكتب والدوريات والمؤتمرات :

١. الاسدي ، وآخرون ، أ.م .د يوسف علي عبد ، دور البنك المركزي العراقي في اصلاح النظام المالي والمصرفي في العراق (دراسة قياسية) ، وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة الاهلية ، ٢٠١٧ .
٢. الدليمي ، د. عوض فاضل اسماعيل ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ .
٣. الخزرجي ، أ . د ثريا ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٣ ، ٢٠١٠
٤. العبدلي ، عزيز ، أ . د سعد عبد نجم ، م . م خليل اسماعيل ، الطلب على النقود وفاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث مستل من اطروحة دكتوراه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٥٣ ، ٢٠١٧ .
٥. العبيد ، أ . م . د نهاد عبد الكريم احمد ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقييد الى التحرير) ومجالات تفعيلها ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد الثامن عشر ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١ .
٦. العلي ، د. احمد بريهي ، التضخم والسياسة النقدية ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٩ .
٧. داغر ، محيي ، أ.د محمود محمد ، الباحث سيف راضي ، ادارة السياسة النقدية من عرض النقد الى اسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٤ - ٢٠١١ ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، م ٢. ، ع٧٩ ، ٢٠١٤.
٨. شندي ، عبد الخضر ، أ.د أديب قاسم ، نغم حميد ، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠ – ٢٠١٣ ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد ٢١ ، ٢٠١٦ .
٩. صالح ، د. مظهر محمد ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، تموز ، ٢٠٠٨ .
١٠. محسن ، م. مناف مرزه ، الاصلاحات المصرفية واثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، العراق دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣– ٢٠١٤ ، وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة الاهلية ، ٢٠١٧ .
١١. ناشر ، سوزي عدلي ، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٠

ثانياً : التقارير والاحصاءات السنوية :

١. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة .
٢. البنك المركزي العراقي ، تقارير السياسة النقدية لسنوات مختلفة .
٣. الجهاز المركزي للاحصاء ، العراق ، نشرات سنوية مختلفة .

ثالثاً : الانترنت :

1. https://en.wikipedia.org/wiki/Taylor__rule

أبعاد التنمية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي في البيئة العراقية (دراسة نظرية)

هدى محمد كريم الخفاجي
ماجستير في علوم إدارة الاعمال
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

هيفاء كاظم إسماعيل
ماجستير محاسبة ضرائب
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

المستخلص :

إن التغيرات الجذرية التي حدثت على الساحة الدولية وظهور العولمة جعلت الاقتصاد العراقي يظهر وسط متغيرات عالمية وتحديات يجب مواجهتها وهذا ما دفع السلطات العراقية إلى خوض إصلاحات اقتصادية التي أدت إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق ومن القطاعات التي لها تأثير بالتحولات الاقتصادية الجديدة في العراق القطاع المصرفي نظرا للدور الحيوي والهام الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية المستدامة باعتباره المورد والعنصر الحقيقي للتنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل. ان سلامة النظام المصرفي وحشد القرارات السليمة في مجال السياسات الاقتصادية نحو تطوير وتحديث الانظمة المصرفية يؤمن تحقيق زخما في عالم الاستثمار الحقيقي والمالي الامر الذي ينعش الاسواق المالية والنقدية مما يؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الباحثة عن الربح مما يجدر بصانع القرار اتخاذ التدابير اللازمة لتحصين وتمتين الانظمة المصرفية المحلية على نحو يجعلها قادرة على مواجهة تحديات الانتقال في رؤوس الاموال من والى الخارج دون احداث عمليات تبيض الاموال او تهريب النقد الأجنبي ومن ثم زيادة ربحية المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز بنية الناتج المحلي الإجمالي.

اما التنمية الاقتصادية فإنها تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، حيث تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي تُركِّز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحيانًا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان. وهناك فروقًا كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، ممَّا أثر سلبًا على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية.

ومما تقدم يمكن أن نحدد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المتقدم منها والمتأخر والصناعي والنامي معاً، منها (زيادة إنتاج السلع النافعة بما يكفل تلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس، توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وكفالة حريات الناس الأساسية والقيم المعنوية العالية والدينية مما يساهم في تقدير الذات، تحسين نوعية الحياة من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسِّلْم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، وغيرها).

لذا يتناول هذا البحث في كيفية تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي ومعالجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد القومي ووضع الحلول المناسبة لذلك.

المقدمة :

أحدثت التطورات العلمية التقنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين قاعدة أساسية لتشكل حالة جديدة من الحضارة الإنسانية تميزت بتحقيق إنجازات مذهلة في تقنيات الحاسوب ووسائل الاتصال فضلا عن عدد آخر من الإنجازات التقنية التي حازت على اهتمام كثير من المراقبين، لكنها في الوقت نفسه أهملت المشاكل المتعلقة بفرص بقاء الإنسانية في ظروف الأزمات البيئية الكونية المصاحبة لهذه الحالة الجديدة من الحضارة حيث يمكن ملاحظة الانخفاض النسبي في اهتمام كل من الجماعة العلمية والمجتمع السياسي بتلك المشاكل خاصة في ظل غياب طريق واقعي لحل مثل تلك المشاكل البيئية. حيث تبنت غالبية الدول الصناعية المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين طريق التقدم المتنامي في العلم والتقنية، وأساليب الإنتاج مما أدى إلى بروز ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي الذي لم يعد يعتمد على نشاط الأفراد ولا على المجتمع ككل بقدر اعتماده على فرضية قدرة البشر على السيطرة على ذلك التقدم. إلا أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت من جانب أخر في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، والتصحر، والفقر، وعدم المساواة الاقتصادية، وتلوث الماء والهواء من أهم الأسباب في تدهور الوضع البيئي. حيث ينبثق النظام الاقتصادي من الفلسفة السياسية المعتمدة من قبل الحكومة العراقية ونظرا للتغييرات السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ولغاية اليوم كان من المفترض ان تنتهج الحكومة المتعاقبة سياسة واضحة يتمخض عنها تبني نظام اقتصادي حر، وفقا للدستور العراقي واتخاذ سياسات اقتصادية متناغمة مع تلك السياسة والنظام. كما انه لا يمكن الاسترشاد من المعطيات في المشهد الاقتصادي العراقي على طبيعة النظام الاقتصادي وتشخيصه على انه رأسمالي أم اشتراكي ام مختلط. بل هناك فوضى عارمة تسود مجمل الاقتصاد العراقي تشمل القوانين والسياسات والإجراءات مما يترجم ذلك بالمزيد من الهدر في الامكانات سواء المالية ام البشرية. حيث اصبحت المجتمعات تواجه مشكلتين حادتين في الوقت الحاضر، الاولى في ان كيثراً من الموارد التي يعتبر وجودها من المسلمات معرضة للنفاذ في المستقبل، اما الثانية التلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا، الناتج عن الكم الكبير من النفايات الضارة التي ننتجها، ويؤدي تدهور الموارد الطبيعية(تعرية التربة، قطع الغابات، وندرة مياه الشرب.... وغيرها).

لذلك ان تطوير وتحسين التنمية المستدامة يتطلب الامرين، تقليل حجم طلب افراد المجتمع على موارد الارض، وزيادة حجم الموارد، كل هذا في سبيل تقليل الفجوة بين العرض والطلب الى حد معقول، وان هذه العملية تهدف الى توحيد تدريجي لطلب الموارد والمعروض منها- هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: هدف البحث :

التعرف على واقع حال ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق، من اجل التوصل الى الحقيقة التي يعيشها الفرد العراقي الذي يجب ان يكون غاية التنمية ووسيلتها الاقتصادية.

ثانيا: فرضية البحث :

يعد استمرار تراجع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، عدم القدرة على احداث قفزة نوعية في حياة الفرد العراقي في المستقبل.

ثالثا: مشكلة البحث :

تعد الظروف غير المستقرة التي يمر بها العراق، قد ادت الى جملة من المشكلات في عموم اتجاهات حياته، واستمرار هذه الظروف يعني استمرار المزيد من المشاكل التي تتصل بالحياة الاقتصادية للفرد، مما يؤدي الى تقليل فرص الاستفادة من الخدمات والمنافع التي تعد حق مشروع لكل فرد في المجتمع العراقي.

رابعا: أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة أهمية التنمية المستدامة ومؤشراتها على النمو الاقتصادي العراقي، من اجل تحسين وتطوير التنمية المستدامة وتحسين ونمو الاقتصاد وتحسين المعيشة للفرد العراقي.

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث :

أولا: مفهوم التنمية المستدامة :

هناك من يعرف التنمية المستدامة على انها (تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد) ويرى باحثون آخرون أن "أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. ويرى نفس الباحثين في دراسة أخرى لهم أن هناك تدهور كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق بسبب ما يعانيه الاقتصاد العراقي من ظروف غير طبيعية استمرت وما زالت مستمرة لأكثر من ثلاثة عقود وليومنا هذا، ويمكن ايجاز أهم هذه المؤشرات في الاوضاع البيئية وتناقص مصادر المياه المتجددة وتدهور نوعية وجودة مياه الشرب، وارتفاع نسبة التصحر وانحسار المناطق الخضراء، والاستنزاف السريع للموارد وتقادم الخطوط الانتاجية في الصناعة وانتشار السكن العشوائي، فضلا عن الانخفاض الكبير في معدلات الانفاق على الصحة والتعليم والتخلص من النفايات مقارنة مع مستوياتها بدول الجوار.

وإن بروز المشاكل البيئية وتفاقم حدتها هي على ضوء عدة تحديات غير منظورة للعلوم الاجتماعية وللاهتمامات اليومية للمواطنين والحكومات والمصالح الخاصة، حيث لم يعد ما يواجهه العالم اليوم محصورا في الحالة المتمثلة في استنزاف الموارد الطبيعية (Meadows 1972) التي يمكن مواجهتها وإن كان بطريقة محدودة وغير ذات كفاءة من خلال إحلال رأس المال الطبيعي برأس مال مادي، ونتيجة ما أحدثته الثورة الصناعية من أضرار بيئية نشأت تساؤلات حول التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة، وعن النمو المتزايد في الجانب الاقتصادي على حساب المقدرات البيئية، والنظم الاجتماعية لذلك فان الاستخدام الجائر للمصادر الطبيعية و استنزاف الثروات الأرضية والزيادة السكانية المضطردة أدى إلي أن ينتبه العالم إلي أهمية دراسة هذه الإمكانيات و كيف ستلبي الاحتياجات المتزايدة في المستقبل. وقد هيأت الدراسة التي أعدتها لجنة بروندتلاند لعام ١٩٨٧م (Brundtland) بعنوان مصيرنا المشترك، الانطلاقة الفعلية للتنمية المستدامة[١]، وتحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغا وجهودا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار. وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث

(1)https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/.../14_2017_10_09!11_35_44_PM.doc.

بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية[١].

وعرفت كذلك بأنها (عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية واحداث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية تسمح بتحقيق تصاعد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه) [٢].

كما تم تعريفها بأنها (عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للآجال المقبلة وايصالها إليهم بنفس الوضع الذي ورثه الجيل الحالي) ، وأن الحديث عن الاستدامة يعني الأخذ في الحسبان ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضا توجيه الاهتمام الكافي لنوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل، وهذه البيئة تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتقنية السائدة وهيكل المعرفة[٣].

ثانيا: أهمية التنمية المستدامة :

كما أن هناك أهمية بالغة للتنمية المستدامة متمثلة بالنقاط التالية كما يلي[٤]:

- ❖ تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي.

ان التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية حيث إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية. ونظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا، من خلال اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي.

- ❖ القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطيّة، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان.
- ❖ تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ❖ كما يتضمن اعتماد التنمية المستدامة، عنصرًا جوهريًا في مخططات الدول والشركات، وخصوصًا فيما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشاريع الاستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتحسين الصرف الصحي للمجتمعات القادمة.
- ❖ صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة **"إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة"** حيث ركز على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات

---

(١) الحسن، ٢٠١١، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ص٢.

(٢) الموسوي، ٢٠١٣، التنمية البشرية المستدامة في العراق والانفاق الصحي، ص٤.

(٣) الزبيدي، ٢٠١٧، مستقبل التنمية البشرية المستدامة في العراق التحديات والفرص، ص٢.

(٤) أبو جودة، ٢٠١١: التنمية المستدامة وابعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ص١.

العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها هذا الانموذج من التنمية يستهدف في استراتيجيته نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية، ومن خلال هذا التصور فأن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب ما يلي وكما موضح في الشكل أدناه(١):

شكل رقم (١)

المصدر: (من إعداد الباحثة بالاستناد على المصدر أعلاه)

رابعا: مؤشرات التنمية المستدامة:

بهدف اكتمال الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة، فإنه من الضروري دراسة كل من مؤشراتها ومراحل تطورها وهذه النقاط هي محتوى هذا البحث: التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لانها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة، بينما تم تصنيف أبعاد التنمية المستدامة إلى أربعة مجاميع رئيسة برأي أغلب الكتاب والباحثين وكما يلي:

- **الاقتصادية:** والتي تتمثل بما يلي(٢):

١. **الهيكل الاقتصادي:** إن أهم مؤشرات الهيكل الاقتصادي لدولة معينة هي كالتالي:

أ. الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال متوسط دخل الفرد، ونسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.

ب. **الميزان التجاري:** ويقاس من خلال نسبة صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات.

(١) جبر، ٢٠٠٩، الامن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة، ص.١٩٧

(٢) الجوارين، ٢٠١٦، ص٣٠ أبو جودة، ٢٠١١، ص٥.

ج. **الحالة المالية:** وتقاس عن طريق نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

٢. **أنماط الاستهلاك والإنتاج:** وتتمثل مؤشرات أنماط الاستهلاك والإنتاج بما يلي:

أ. مؤشر استهلاك المواد: ويقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، ويقصد بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

ب. مؤشر استخدام الطاقة: ويقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

ج- مؤشر إنتاج وادارة النفايات: وتقاس بكمية أنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وانتاج النفايات الخطرة، وانتاج النفايات المشعة واعادة تدوير النفايات.

د- مؤشر النقل والمواصلات: ويقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، ...الخ).

والجدول ادناه يوضح احصائيات الناتج المحلي الإجمالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١١:

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية (مليار دينار)

للسنوات ٢٠٠٧ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١*

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧	٢٠١٠*	٢٠١١**	معدل النمو السنوي المركب (%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١	نسبة التغير السنوي (%) للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١
١	الزراعة والغابات والصيد	٥٤٩٤,٢	٨٣٦٦,٢	٨٨٠٨,٦	١٢,٥	٥,٣
٢	التعدين والمقالع	٥٩٢٧٤,٣	٧٣٥٦٩,٩	١١٦١٨٤,٩	١٨,٣	٥٧,٩
٢-١	النفط الخام	٥٩٠١٨,١	٧٢٩٠٥,٠	١١٥٤٨٨,٤	١٨,٣	٥٨,٤
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	٢٥٦,٢	٦٦٤,٩	٦٩٦,٥	٢٨,٤	٤,٨
٣	الصناعة التحويلية	١٨١٧,٩	٣٦٧٨,٧	٣٨٧٩,٩	٢٠,٩	٥,٥
٤	الكهرباء والماء	٩٧٢,٨	٢٤٦٢,٧	٢٦٧١,٦	٢٨,٧	٨,٥
٥	البناء والتشييد	٤٩٢٨,٥	٨٨٣٢,٨	١٠٤٨٦,٢	٢٠,٨	١٨,٧
٦	النقل والمواصلات والخزن	٧٣٣٣,١	٩٣٧٦,٦	١٠٣٢٣,٦	٨,٩	١٠,١
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٦٩٧٣,٣	١٢١٧٢,٢	١٣٩٤١,٦	١٨,٩	١٤,٥
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	١٠٨٦٤,٦	١٥٥١٧,٨	١٨٠٧٥,٧	١٣,٦	١٦,٥
٨-١	البنوك والتأمين	١٥٤٢,٢	٢٠٥١,٢	٢٧٧٩,٣	١٥,٩	٣٥,٥
٨-٢	ملكية دور السكن	٩٣٢٢,٥	١٣٤٦٦,٦	١٥٢٩٦,٤	١٣,٢	١٣,٦
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٤٣٠٢,٤	٢٥٢٧٦,٧	٢٧٨٨٢,٨	١٨,٢	١٠,٣
٩-١	خدمات التنمية الاجتماعية	١٢٢٩٧,٩	٢٢٣٨٨,١	٢٤٦٤٠,٨	١٩,٠	١٠,١
٩-٢	الخدمات الشخصية	٢٠٠٤,٥	٢٨٨٨,٦	٣٢٤٢,٠	١٢,٨	١٢,٢
١-٢	المجموع حسب الأنشطة	١١١٩٦١,٢	١٥٩٢٥٣,٦	٢١٢٢٥٤,٩	١٧,٣	٣٣,٣
	ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	٥٠٥,٤	٧٣٢,١	٩٤٥,٠	١٦,٩	٢٩,١
	الناتج المحلي الإجمالي	١١١٤٥٥,٨	١٥٨٥٢١,٥	٢١١٣٠٩,٩	١٧,٣	٣٣,٣
	الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام	٥٢٩٤٣,١	٨٦٣٤٨,٦	٩٦٧٦٦,٣	١٦,٣	١٢,١

Source: https://mop.gov.iq/

ومن خلال الاحصائيات الموجودة نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي يشهد تحسنا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة نظرا لزيادة معدلات انتاج النفط مقارنة لما قبل عام ٢٠٠٣، على الرغم من اعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر احادي وهو النفط، ما جعل اقتصاد العراق مهزوزا ويتاثر بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية. ويرى خبراء ومختصون في الشان الاقتصادي ان العراق يفتقر الى السياسة الاقتصادية الحكيمة التي بامكانها ان تخلق تحولا اقتصاديا كبيرا نحو

تعظيم موارد الدولة وعدم الاعتماد على المصدر الاحادي، مرجحين تعرض البلاد الى موجة تضخمية بعد تطبيق نظام الضرائب الجديد. ان "الناتج المحلي الاجمالي القومي شهد تغييرا واضحا خلال السنوات الاخيرة بعد عام ٢٠٠٣، بموجب ما تم وضعه من خطط ومعالجات اقتصادية تم الاستفادة من العوائد النفطية بشكل كبير في التنمية وهذا ما حقق زيادة في معدل الناتج المحلي الاجمالي وكذلك زيادة في دخال الفرد العراقي. وان "متوسط دخل الفرد مقارنة عن ما كان عليه قبل ٢٠٠٣ حيث كان في تلك الفترة يتراوح بين ٣٠٠ الى ٦٠٠ دولار سنويا، الان يتراوح بين ٦ الى ٧ ملايين دينار اي ما يعادل ٦ الاف دولار كمعدل سنوي لدخل الفرد العراقي وهذا يختلف بين مواطن واخر"، مبينا ان "الناتج المحلي الاجمالي سنويا يقدر بـ ٢٥٣ تريليون دينار تقريبا اغلبه متاتي من الايرادات النفطية بحوالي ٧٥ الى ٨٠ بالمئة من الايرادات النفطية وما تبقى بنحو ٢٠ بالمئة او اقل احيانا من الايرادات غير النفطية اي الضرائب والكمارك وقطاعات اخرى كالزراعة بنسبة ٦ بالمئة من الناتج المحلي والصناعات بنحو ٤ بالمئة من مجمل الناتج المحلي". ومن المتوقع "خلال السنوات الخمسة المقبلة بموجب الخطة التي اطلقتها وزارة التخطيط مؤخرا للسنوات ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ بان هناك ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي والارتفاع ناتج من وجود زيادة كبيرة محتملة في انتاج النفط، اذ تشير التوقعات الى وصول الانتاج النفطي الى ٦ ملايين برميل مع تحسن بالاسعار، وبحسب التوقعات سيحقق العراق خلال السنوات المقبلة ايرادات تقدر بـ ٤٤٤ تريليون دينار عراقي، ٧٠ بالمئة منه نفط و٣٠ بالمئة غير نفطي وهذا بالتاكيد سينعكس ايجابا على مستوى دخل الفرد العراقي"[١].

➢ **الاجتماعية:** والتي تتمثل بما يلي[٢]:

١. **العدالة الاجتماعية:** وهو مؤشر يعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وقد تم اختيار عدد من المؤشرات لقياس العدالة الاجتماعية وهي:

أ. **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

ب. **العدالة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

ح. معدل البطالة.

١. **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. والعكس صحيح. أما المؤشرات الرئيسة للصحة فهي:

أ. حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

ب. معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات.

خ. العمر المتوقع عند الولادة.

د. نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.

ج. نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي.

---

(1) http://oneiraqnews.com/index.php?aa=news&id22=5136#.W92MFNIzbIU.

(٢) الجوارين، ٢٠١٦، ص٤. أبو جودة، ٢٠١١، ص٢.

هـ . الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

١. **التعليم:** يعد التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسا لتحقيق التنمية المستدامة. أما مؤشرات التعليم فهي:

أ. مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

ب. محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

٢. **السكن:** تقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص. ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

٣. **الأمن:** يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي.

٤. **السكان:** هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة. والجدول ادناه يوضح مستويات نسبة السكان للقوة الشرائية وخط الفقر الوطني وكما يلي:

جدول رقم (٢)

(من اعداد الباحثة بالاستناد الى الاحصائيات ادناه استنادا الى الجهاز المركزي للإحصاء)

مستويات نسبة السكان بالنسبة				
السنة	١٩٩٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠١١
للقوة الشرائية	%٢٨	-	%١٣.٩	%١١.٥
لخط الفقر الوطني	-	%٥	%٢٣	%٢.٦

حقق العراق أكبر قدر من التقدم في الهدف الأول، بل وحقق بالفعل الهدف المتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ٢.٥٠ دولار أمريكي (معدلة لتعادل القوة الشرائية) من ٢٨ بالمائة في ١٩٩٠ إلى ١٣.٩ بالمائة في عام ٢٠٠٧، ثم إلى ١١.٥ في عام ٢٠١١" .فبعد انتهاء فترة الحصار الاقتصادي عام ٢٠٠٣ وزيادة الأجور والرواتب في عام ٢٠٠٧ طرأ تحسن ملحوظ في المستوى المعيشي للأسر [العراقية]" حسبما ذكر الجهاز المركزي للإحصاء، في توضيحه للإحصاءات. وأضاف أن "مستويات الدخول في القطاع الحكومي الذي تشكل نسبة مساهمته ٤٥ بالمائة من إجمالي الدخل العائلي قد ارتفع، وأدى ذلك الى انخفاض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في اليوم بشكل كبير عما كانت عليه عام ١٩٩٠." مع ذلك، فإن البنك الدولي يرى أن خط الفقر الوطني - ٧٦،٨٩٦ دينار عراقي في الشهر - هو مقياس "مفيد أكثر بكثير" من الرفاه الاقتصادي. وبهذا المقياس، كان ٢٣ بالمائة من السكان يعيشون في فقر في عام ٢٠٠٧، وفقاً لدراسة استقصائية أجرتها الحكومة والبنك الدولي".وعلى الرغم من انخفاض معدلات البطالة بشكل كبير، إلا أن معدلات الفقر ظلت مرتفعة منذ عام

٢٠٠٤". في بلد متوسطة الدخل شهد نمواً اقتصادياً كبيراً، هل يجب أن تستمر المعاناة من كل هذه البطالة؟ وهل ينبغي أن يظل هذا العدد الكبير من الناس تحت خط الفقر؟" كما تجدر الإشارة إلى أن المعدلات الوطنية تستند إلى التقدم الأسرع نسبياً في الإقليم الكردي الأكثر هدوءاً واستقراراً الذي يتمتع بالحكم الذاتي في الشمال، وتخفي الحرمان الذي تعاني منه المحافظات الأخرى مثل القادسية والمثنى وديالى. وربما يكون الجانب المشرق هو أن الفقر في العراق ليس شديد العمق فقد انخفض مؤشر فجوة الفقر، الذي يقيس متوسط الفجوة بين ما ينفقه الفقراء كنسبة مئوية من خط الفقر، من ٥.٠ بالمائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢.٦ بالمائة في عام ٢٠١١، وفقاً للإحصاءات الحكومية - وهو أقل بكثير من معظم البلدان الأخرى. وتوضح هذه الأرقام أنه في حين أن الكثير من الناس يقفون على حافة عتبة الفقر ويمكن أن يقعوا بسهولة في براثنه، فإن هناك أيضاً العديد من الفقراء الذين يمكن إخراجهم منه بسهولة بقليل من الدعم[١]، والجدول ادناه يوضح اهم المؤشرات الاجتماعية بمختلف أنواعها ونسبها خلال السنة (٢٠١٤):

جدول رقم (٣)

(المؤشرات الاجتماعية استنادا الى الجهاز المركزي للإحصاء)

المؤشرات	2014
نسبة البطالة في العراق (%)	10.6
متوسط ساعات العمل الاسبوعية للعمل الكلي في العراق	41.3
معدل النشاط الاقتصادي للافراد في العراق	42.7
متوسط انفاق الفرد حسب اسعار السوق (الف دينار / شهر) في العراق	296.1
متوسط انفاق الاسرة حسب اسعار السوق (الف دينار / شهر)في العراق	1960.7
متوسط انفاق الفرد حسب اسعار المدفوعة (الف دينار / شهر) في العراق	248.7
متوسط انفاق الاسرة حسب اسعار المدفوعة (الف دينار / شهر)في العراق	1647.3

➢ **البيئية:** والتي تتمثل بما يلي[٢]:

١. **الغلاف الجوي:** وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسة تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

أ. التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

ب. استهلاك طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

ج. نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

٢. **الاراضي:** أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الاراضي هي:

أ. **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الاراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

ب. **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

ج. **التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

د. **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الاراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

---

(1) http://www.irinnews.org/ar/report/3673/.

(٢) الجوارين، ٢٠١٦، ص٥.

٣. **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** وأهم المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي:

أ. المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

ب. مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

٤. **المياه العذبة:** من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب.

٥. **التنوع الحيوي:** لا تعد حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الاخيرة ونظرا للاعتماد القوي للاقتصادات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعد شرطا أساسيا.

وقد وجدت دراسة حديثة أجراها المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) أن ٤٢ بالمائة من ٢،٠٠٠ عراقي شملتهم الدراسة يعتبرون الخدمات الأساسية - مثل الماء والكهرباء - أحد أهم قضيتين يطالبون الحكومة الحالية بمعالجتها. وفي عام ٢٠١١، كان أكثر من ربع السكان يحصلون على مياه من شبكة التوزيع العامة لأقل من ساعتين في اليوم، وكان تقييم ما يقرب من نصف السكان لخدمات المياه في مناطق إقامتهم أنها سيئة أو سيئة للغاية، وفقاً لشبكة معرفة العراق (IKN)، وهو مسح شمل ما يقرب من ٣٠،٠٠٠ أسرة وأجراه الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط، وهيئة إحصاء إقليم كردستان والأمم المتحدة. وتقول الأمم المتحدة أن معظم العراقيين لديهم فرص محدودة للحصول على مياه نظيفة بسبب سوء صيانة البنية التحتية وعدم كفاية تمويل نظام إمدادات المياه. ووجد مسح شبكة معرفة العراق في عام ٢٠١١ أن خُمس السكان يعتمدون على المياه المعبأة في زجاجات كمصدر رئيسي للمياه، وأن خُمس السكان فقط يحصلون على مياه من الشبكة العامة طوال اليوم. وأجبرت هذه الحالة التي يرثى لها أعداداً كبيرة من الناس على استخدام مياه النهر، على الرغم من المخاطر الصحية[1].

في الواقع، كانت الإصلاحات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ قد تمت بنصيحة خاطئة لتنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي المتعجلة وغير المقيدة بشروط، والدعوة غير الناضجة لخصخصة الصناعة النفطية وكذلك المشاريع العامة قبل توفير متطلبات ذلك من إعادة التأهيل. كذلك، سوف يكون للتحرك "السهل"، الذي ما يزال غير قانوني، للانضمام من دون شروط لمنظمة التجارة العالمية أكثر إيذائاً للصناعات الفتية وللإنتاج الزراعي بدلاً من تعزيز الإصلاح الاقتصادي المستهدف. كما تبخرت بسرعة الوعود بتحسين المناخ الاستثماري بتطبيق "قانون الاستثمار ٢٠٠٧" الذي افترض أن يشجع الاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر . لقد كان الفشل غير المتوقع لسياسة الإصلاحات التي نصح بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لسوء تشخيص الأسبقيات الاقتصادية وغياب معايير الانتفاع من النفط التي تواكب ديناميكية القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحقيقية الدافعة. وفي جانب آخر، أضاف قصور النظام السياسي في توفير الخيارات الواسعة للفشل الاقتصادي، وكذلك مواجهة استمرار التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والبيئية العالمية السريعة وغير المتوقعة.

(1) http://www.irinnews.org/ar/report/3667/.

حيث تتطلب إدارة الاقتصاد الكلي الجيدة إجراء تقييم دقيق للمالية العامة، ولمدى توفر الموارد المالية للاستثمار، وللدين العام، ولاحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية. ولذلك، نجد فيما يلي مجالات السياسة التي يجب أن تمنح الأولوية:

- زيادة الاستثمار العام لبناء مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية: السدود للحفاظ على الموارد المائية، وإصلاح الأراضي المالحة، والطرق، والسكك الحديدة، وشبكة الاتصالات الحديثة..الخ. كذلك، تطوير الصناعات الأساسية القائمة، البتروكيماويات، وتصفية النفط، والكهرباء، وتعدين الكبريت والفوسفات، والألمنيوم، والأسمدة، وتمويل الصناعات ذات التقنية العالية مثل الصلب وصناعة السيارات، في صيغة شركات كبرى قوية يمتلكها القطاع العام والخاص والتي تلائم السوق الحرة، وبالتحديد، تطبيق العمليات الإدارية المستقلة التي تسمح بالمبادرات، والريادة، ومهارات التسويق. وفي المرحلة الراهنة للعولمة، فإن من الضروري جداً تنفيذ إستراتيجية فعالة للتنويع الاقتصادي. وأضافة إلى الاستثمار العام في الصناعات غير النفطية، يجب على "مجلس إعادة الإعمار والتنمية العراقي" أن يحضر أيضاً برنامج يشمل مشاريع البنية الأساسية المادية والاجتماعية والبيئية المتناسقة والتي يتم توزيعها على جميع المحافظات ويتم اختيارها على أساس معايير اقتصادية واجتماعية شاملة مثل، الطرق، والكهرباء، والسدود المائية، وبرامج الري، والمياه النظيفة، ونظم المجاري، وتخطيط المدن، والمناطق الاقتصادية الحرة، والمجمعات الصناعية، والمدارس، والمستشفيات، والمنافع العامة. إن كلا البرنامجين يجب أن يتم تمويلهما بما لا يقل عن ٦٠% من الإيرادات النفطية خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥، و٨٠% في عام ٢٠١٦ وما بعده.
- تحديث قطاع الخدمات المالية وخاصة البنوك وسوق الأسهم وشركات التأمين. إن هذا القطاع هو عجلة عمليات الاستثمار الذي يجب تنظيمه وفقاً للأهداف الرئيسة لإستراتيجية البلاد الاقتصادية. ولذلك، فإن على البنك المركزي العراقي أن يتخذ الإجراءات الضرورية ويوفر المحفزات لتطوير النظام المصرفي والمؤسسات ذات العلاقة وزيادة التسهيلات الائتمانية، وكذلك تفعيل تأثير أسعار الفائدة بزيادة المعرفة لدى الرأي العام بضرورات ومنافع الادخار والاستثمار.
- يجب تأسيس نظام مرن لأسعار الصرف الخارجي باتخاذ خطوات تحرير تدريجية والمشاركة الجزئية في مسئولية تحسين الإنتاجية وتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي كجزء من إستراتجية التنويع الاقتصادي وليس فقط الاكتفاء بالسيطرة على التضخم.
- يجب أن تزداد إسهامات القيم المضافة للفعاليات غير- النفطية إلى ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي في الأقل، وأن تكون إسهامات الإيرادات المالية من غير الإيرادات النفطية في الأقل ٥٠% من ميزانية الدولة السنوية ، وأن تكون الصادرات من غير النفط ٧٠% من مجموع الصادرات على الأقل، وأن تزداد القيمة المضافة التي يولدها القطاع الخاص على ٧٠% . وفي هذا المجال، مع أن متطلبات السياسات الاقتصادية الكلية يجب أن تنفذ في ضوء مقترحات أهداف الإستراتيجية الاقتصادية، يجب أن تكون مرنة للتغيير وذلك لمواكبة أي أحداث اقتصادية غير متوقعة على المستوى الكلي[1].

(1) https://newsabah.com/newspaper/39390 .

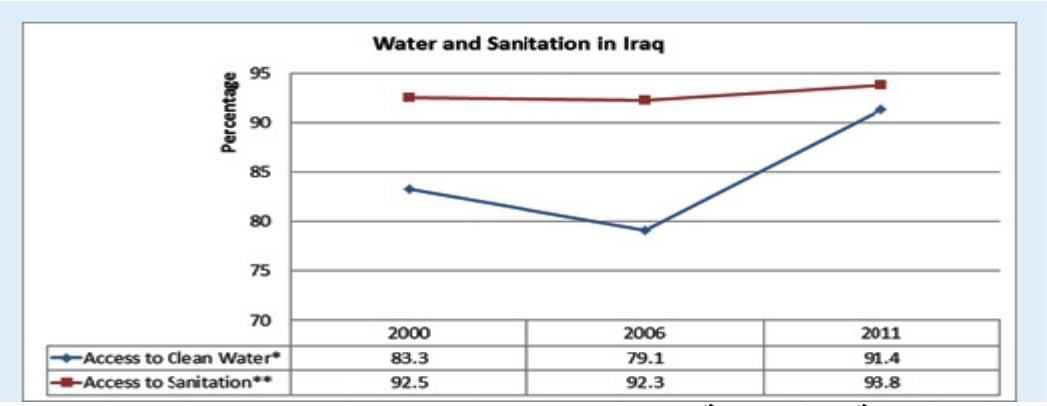

خامسا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

واجه مفهوم التنمية على مر الزمن عدة مفاهيم أساسية تختلف من فترة إلى أخرى من حيث المضمون إذ تطور مفهوم التنمية بشكل مستمر، والذي كان استجابة لطبيعة المشاكل التي تواجه المجتمعات وبشكل عام يمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر تتمثل في:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة التنمية هي نفسها النمو الاقتصادي (النمو الاقتصادي = التنمية الاقتصادية) تميزت هذه المرحلة والتي امتدت تقريبا من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بأن التنمية تقاس بمؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و في نفس الوقت يستخدم هذا المؤشر كمقياس لمدى النمو الاقتصادي المحقق، حيث تم استخدام مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، كما تم في هذه المرحلة الاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وسريعة بالإضافة إلى اعتماد بعض الدول على استراتيجيات أخرى بعد فشل إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، ويعد نموذج W. (ROSTOW) المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها الاقتصادي في هذه المرحلة حيث ضم هذا النموذج خمس مراحل حاول خلالها الاقتصادي(ROSTOW) تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل وهذه المراحل هي: (مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير).
- **المرحلة الثانية:** التنمية والتوزيع العادل اعتمدت التنمية في هذه المرحلة الممتدة من منتصف الستينات حتى مطلع العقد السابع من القرن العشرين على حل مشكلات الفقر والبطالة وعدم المساواة وذلك لأن مفهوم التنمية أصبح في هذه المرحلة لا يعني فقط النمو الاقتصادي من حيث الكمية وإنما أيضا كيفية توزيع النمو على السكان والمناطق داخل الدولة الواحدة، فالتنمية هنا من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي عدالة في توزيع الدخل بالتركيز على الطبقات الفقيرة من المجتمع.
- **المرحلة الثالثة:** التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة امتدت هذه المرحلة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة هذه الأخيرة تعني التكامل بين الجانب الاقتصادي والمالي الكلي من جهة والهيكل الاجتماعي والبشري من جهة أخرى حيث تشمل هذه التنمية زيادة النمو الاقتصادي بالإضافة

إلى محاربة الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للسكان والتوزيع العادل للدخل[١]، لذلك تم تعريف التنمية الاقتصادية بانها ذلك التعريف الذي يقتضي إضافة أبعاد جديدة وذلك على النحو التالي:

- أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى غلى القوى الدائمة للمجتمع.
- أن تضمن عملية التنمية تحقيق نموا متواصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها .
- أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية.
- أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
- أن تحقق قدرا كبيرا من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

ويمكن اعتبار هذه الأبعاد الستة هي الأبعاد الأساسية التي تحدد شكل واتجاه سياسة التنمية الاقتصادية التي تتبعها كافة بلدان العالم، وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية[٢].

سادسا: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة وفيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:

١. **زيادة الدخل القومي:** تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذالك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي، والدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذالك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.

٢. **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذالك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان، وبالدرجة الكافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي ، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذالك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا

(1)https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/…/14_2017_10_09!11_35_44_PM.doc.

(2) https://www.misryon.com/story/413527/.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

٣. **تقليل التفاوت في الدخول في الثروات:** هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين (حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع) لذلك تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

٤. **تعديل التركيب النسبي:** هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي، ونعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، و البحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي.

٥. **تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا** : عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف ضرورة رفع إنتاجية العمل، ضرورة التحكم في تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز، ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنها تضمن وبنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التكنولوجية المعقدة جدا، توجيه الاستثمارات أفضل توجيه لان الاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.

سابعا: علاقة التنمية المستدامة بالنمو الاقتصادي:

لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المؤسّسات الخاصة، كما عزّزت أنشطة البحث، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفّزت النموّ الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حدّ من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل لتحقيق أهداف إنمائية ألفية، كما لعبت الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهمت الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية في تدريب المزارعين، ولا بدّ من الإشارة إلى دور شبكة الإنترنت، حيث إنّها ساعدت على ربط رجال التعليم والمرشدين بالباحثين، وبمصادر المعلومات، الأمر الذي ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي. البعد البيئي تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب، بهدف ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة، نظراً لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدمها بشكلٍ دقيق. البعد الاقتصادي تسعى التنمية الاقتصادية في البلدان الثرية إلى إجراء العديد من التخفيضات المتتالية في مستويات استهلاك الموارد الطبيعيّة والطاقة، فمثلاً استهلاك الطاقة الناتجة من الغاز،

والفحم، والنفط في الولايات المتحدة أعلى منها في الهند بـ ٣٣ مرة. البعد الاجتماعي تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع[١].

بعد التغيير في نيسان ٢٠٠٣ تفائل الكثيرون من المثقفين ببداية عهد جديد تحظى فيه حماية البيئة والتنمية المستدامة اهتماماً جدياً. وشجع هذا التفاؤل نص المادة (٣٣) من الدستور العراقي التي تضمن حق المواطن في العيش في ظروفٍ بيئية سليمة، وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما. وتم ترجمة هذه المادة من خلال تأسيس وزارة خاصة للبيئة وظهور العشرات من منظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة. ولكن من جانب اخر، شاهدنا فتح الحدود على مصراعيها لتدخل إلى العراق الجديد بضائع رديئة الصنع مضّرة للصحة والبيئة، فضلاً عن تدفق اعداد هائلة من السيارات المستعملة والتي كانت تملأ مزابل الدول الصناعية عبر الحدود المفتوحة من دون رقابة تذكر. وبعد مرور أكثر من ١٣ عاماً منذ التغيير نشاهد فشلاً واضحاً في تحقيق حد أدنى من التنمية الاقتصادية بحد ذاتها، فما بالك بتنمية مستدامة تأخذ بنظر الاعتبار حماية البيئة والموارد الطبيعية وتلبي حاجات الاجيال الحالية من دون التعدي على حقوق الاجيال القادمة. لا تقع مسؤولية هذا الفشل على الاجهزة الحكومية لوحدها وانما على غياب الثقافة البيئية في المجتمع والتي كان بإمكانها ممارسة الضغط على ممثلي الشعب في مجلس النواب ومن ثم على الاجهزة الحكومية. اذن تتحمل مسؤولية هذا الفشل وعلى جميع الاصعدة الاجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشرائح واسعة من المجتمع العراقي على حد سواء. وزارة البيئة من حيث تزويدها بالموارد المالية والبشرية ظلت يتمية وفي النهاية ذهبت كضحية لإجراءات التقشف والحقت بوزارة الصحة كمديرية عامة. الصديق د. باسم سيفي، وهو من أحد المتحمسين للبيئة وللتنمية المستدامة بعد التغيير ويحمل شهادة دكتوراه من جامعة سويدية مرموقة في تخصص التنمية المستدامة ويصدر مجلة (قضايا ستراتيجية)، حدثني حول جهوده لمساعدة وزارة البيئة في تدريب كوادرها في موضوع التنمية المستدامة بموجب عقد استشاري لمدّة ٦ أشهر مقابل اتعاب رمزية. أخبرني بأن المدير العام في الوزارة، والذي كان مسؤولاً عن تنفيذ برنامج التدريب، كان يستنكف من المشاركة في الدورة بالقول "انا مدير عام ومهندس ولا اسمح لواحد آتٍ من الخارج ان يعلمني". أما منظمات المجتمع المدني فتبخر معظمها مع توقف التمويل الاجنبي، ولا نسمع الكثير عن ما تبقى من منظمات جادة في الاستمرار بالعمل على حماية البيئة ونشر الثقافة البيئية[٢].

(١) عبيات، ٢٠١٧، ابعاد التنمية المستدامة، ص١.

(٢) شبر، ٢٠١٧، سياسات التنمية المستدامة في العراق، ص١.

المبحث الثالث : نتائج الدراسة النظرية لواقع التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في البيئة العراقية

أولاً: حالة الاقتصاد العراقي:

بالرغم من البدايات والوعود المشجعة التي أطلقتها الحكومة العراقية في نهاية قرن العشرين، لم تنفذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تأثر على الناتج القومي، واستمرت باستخدام الموارد النفطية الحكومية لتنفيذ مشاريع البنى التحتية للاقتصاد والتنمية المستدامة، وتمويل الإنفاق الحكومي إذ بدأت الآثار السلبية بالظهور بسبب الاعتماد على إيرادات النفط.

وفي الحصار الذي عاشه إفراد المجتمع العراقي الذي هدد الاقتصاد وحياة إفراد الشعب، في ظل نقصان المواد الغذائية والدوائية، مما جعل مجلس الأمن الدولي بتبني القرار(٩٨٦) برنامج (النفط مقابل الغذاء)، وفي نهاية سنة ٢٠٠٣ إذ تغيرت السلطة العراقية عن طريق الاحتلال، وفتح الحدود إمام كل البضائع دون أي حواجز وازداد وضع العراق سوءاً، مما أدى إلى التوقف عن تحقيق غالبية الأهداف التنموية وخاصة النهوض بالاقتصاد العراقي وتطوره[١].

ثانياً: التأثيرات والمشاكل المؤثرة في التنمية المستدامة في العراق:

سيتم التركيز على الجانب الاقتصادي، ضمن إطار موضوع البحث:

١. **الكلفة الاقتصادية:** تقدر الكلفة الاقتصادية بشكل عام وفقاً لستة عوامل رئيسية (الماء، الهواء، التربة، التنوع البيولوجي، المخلفات، المناطق الساحلية) وتحسب هذه الكلفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وان ارتفاعها يشكل ثقل على الاقتصاد الوطني، وان تدهور أي من هذه العوامل أو أكثر من واحد يعني زيادة في الكلفة الاقتصادية لهذا التدهور ويكون عبئا على اقتصاد الدولة، وتتحمله الأجيال الحالية والمستقبلية[٢].

٢. **الحروب:** إن الحروب التي مر بها العراق أدت إلى تدهور الدولة وانتشار الإرهاب وهجرة إفراد المجتمع، وتركت هذه الحروب مجموعة من المشاكل ومازالت مستمرة وتهدد مستقبل العراق (من الحرب العراقية الإيرانية إلى الحرب الإرهابية داعش) ونتج عنها:
   - التلوث الإشعاعي الذي أصاب البيئة العراقية.
   - تفجير الأنابيب النفطية الذي أدى إلى تدهور الاقتصاد وخسارة المليارات التي تساهم في تمويل الإنفاق العام.
   - ضعف قدرة إفراد المجتمع وتراجع الحافز لديهم على الاستثمار مما تسبب ذلك في هجرتهم وترك أراضيهم وإعمالهم، بسبب المشاكل وتلوث المياه وعدم توفر الأغذية الصحية.
   - ترك الأراضي الصالحة للزراعة بسبب عمليات التفجيرات والحرق والقطع من قبل العمليات العسكرية والإرهابية.

٣. **الساسيات الاقتصادية وتبذير الموارد:** إن شأن اقتصاد العراق كشأن اقتصادات الدول الباقية على الرغم من الظروف التي مربها ومازالت السياسة الأمنية والاقتصادية، مما أدى إلى تعظيم كفاءة الاستخدام والحد من الهدر في الموارد، أي عدم زيادة الأعباء على إفراد المجتمع خاصتاً ذوي الدخول المحدودة.

مما جعل الدولة العراقية إلى تأمين الموارد المالية من اجل إعادة البنية التحتية التي دمرتها الحروب، وبذلك لا يترتب عليه تحقيق الأهداف المرسومة بسبب الإسراف الناتج عن الفساد الإداري، في حين إن المخططات الاقتصادية التي وضعتها الدولة العراقية لم تضع

---

(١) هاشم، ٢٠١١، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ص٢٥٦-٢٥٧.

(٢) العيساوي، ٢٠٠٣، التنمية في عالم متغير، ص٢٦١.

حلولاً نهائية لهذه المشاكل، مما أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات الهدر في الموارد المادية والبشرية في الدولة العراقية[١].

٤. **ضعف فاعلية دور إفراد المجتمع:** تعد المشاركة مع إفراد المجتمع من الأدوات الأساسية التي تدعم عملية التنمية المستدامة، وذلك لتزايد الضغوط التضخمية وزيادة معدلات استهلاك الموارد الطبيعية، مما يتطلب تنمية الوعي العام ومضاعفة مشاركة إفراد المجتمع لضمان استجابته وتعاونه في حل المشاكل الاقتصادية.

وان مشاركته في صنع القرارات الاقتصادية مازالت متدنية، وتقتصر مشاركته على عرض أراء ومطالب الإفراد من فترة إلى أخرى. مما يؤدي إلى ضعف مشاركة إفراد المجمع في صنع القرارات، لذلك فأن الحقيقة الواضحة هي تدهور دور منظمات المجتمع أو المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة والتطور.

٥. **عدم وضع سياسات جادة لتصدي للفقر والقضاء عليه:** إن ارتفاع نسبة الفقر هو نتيجة الإخفاق في اتساع الحاجات الأساسية لإفراد المجتمع، وكانت هذه الحاجات قابلة للزيادة والتطور حسب تطور المجتمع، مما انعكس ذلك في قياس الفقر وتحديد خطوطه، على الرغم من غنا العراق، إذ إن كانت ثروته معرضة للسرقة والضياع بفعل الفساد بشكل عام سواء من الداخل او الخارج، الأمر الذي تجلى بتدهور الدخول فيه مقارنة بالدول النفطية[٢].

إن التنمية الاقتصادية بمفهومها العام في الأوساط الدولية تتمعن طريق التغلب على"ندرة" رأس المال أي بكم ونوع مناسبين من "الاستثمار"، على أساس الاعتقاد بأن الفقر سببه هذه الندرة، وبأن التنمية سوف تحدث بالنمو في الناتج الكلي (GNP)وتمخض عن ذلك اعتقاد الاقتصاديين في الدول النامية والمتخلفة أهل الجنوب والشرق بأن تقليد "الطريقة الشمالية الغربية"سوف يقود تلك الدول إلى الطريق" الصحيح" للتنمية المستدامة، وفي غمار هذا التوجه " المادي"، وفي ظل تخلف" معرفي"شديد،" أهمل "الإنسان، فكانت النتيجة -بشهادة جميع المنظمات المتخصصة الدولية والإقليمية والمحلية- ذات العلاقة بالتنمية؛ فشل معظم الجهود الإنمائية التي بذلت على مدى أكثر من نصف قرن، فما حدث ليس حركة تصنيع، وإنما "صناعة بلا نمو"، وما حدث في بعض الدول المتخلفة من نمو، إذا كان شيئاً يذكر، فهو "نمو بدون تنمية"، أو بمعنى أدق كان ومازال في واقع الأمر"تنمية للتخلف"، أو تدحرج إلى الوراء، وتفرخ عن هذا الوضع العديد من المشكلات التي تطحن الإنسان، وتهدد كرامته، وتبدد قدراته، وتهدر جهوده الإبداعية، ومن ثم يعجز عن القيام بمسئولية "إعمار الأرض"؛ أي إحداث التنمية. وكان السبب الجوهري لهذا الفشل؛ كما اكتشف الاقتصاديون الإنمائيون، يتمثل في شبه غياب شرط نجاح مناهجهم، وهو :ضرورة توافر مناخ مناسب "للإنسان"، لكي يتعامل بفعالية مع "المادة "لإحداث التنمية. ولذلك استحدث بعضهم استراتيجية جديدة، وهي "التعليم من أجل التنمية"، أي تعليم الإنسان كيف يتعرف على حقوقه الأساسية المشروعة ويحصل عليها، فيكون مشاركاً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة[٣].

من الممكن تصور عملية التنمية المستدامة بمفهومها العام المتعارف عليه عالمياً على أنها عملية تنمية متواصلة تتميز بالشراكة بين الأجيال المتعاقبة في الثروات الطبيعية المحدودة، بكل

---

(1) George، 2002، p36.

(2)Barro، 1997، p262.

(3)Bassem، 2002، p318.

أشكالها؛ بما في ذلك ما على سطح الأرض من أنهار وبحار وبحيرات وتربة وغابات ومصادر طاقة وجبال وسهول ووديان وصحارى، وما يحيط بالأرض من هواء وغلاف جوي وفضاء، أو كنوز تحتويها بطن الأرض من معادن ومياه جوفية ونفط وفحم. فبينما يسعى الجيل الحاضر إلى الاستفادة القصوى من كل الثروات الطبيعية سواء في ذلك المتاحة له أو التي هي بصدد الاكتشاف، بينما يضع نصب عينيه توفير الضمانات للتوزيع العادل لتلك الثروات عبر الأجيال، وإن لم يكن التوزيع بالضرورة متكافئاً بين بقاع الأرض كلها، أو استحالت الشراكة المتساوية بين جميع الشعوب على وجه الأرض أو الشراكة العادلة بين الناس في مكان محدود أو وطن واحد في فترة مقتضبة من الزمن. وبهذا فإن أسلوب التنمية المستدامة يشمل القيام بحركة تطور اقتصادي منتظم لتحقيق أقصى حد من المغانم الاجتماعية والاقتصادية في الحاضر دون حرمان الأجيال القادمة من فرص مماثلة في المستقبل؛ فالهدف الأساسي من تبني سبل التنمية المستدامة هو المقدرة على التوصل إلى توزيع متساوي ومنطقي لمستوى من الرفاهية الاقتصادية يمكن استمراره دون نقص أو إجحاف بالعديد من الأجيال المتعاقبة[١].

ثالثاً: تحديات التنمية المستدامة في العراق:

واصبحت معالجة المسألة الاقتصادية والتنموية ووضع خطط استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة ضرورية للخروج من مأزق الارتجالية والتخبط في صنع القرار الاقتصادي، وهذا يستدعي تحديد ابرز التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجية، والتي تمثلت في هيمنة القطاع النفطي الريعي كمصدر اساسي لتمويل الخطط التنموية في العراق، وانتشار ظاهرة التضخم الشديد، ومأزق الديون الخارجية، وهيمنة القرارات الاقتصادية غير المدروسة(في كثير من الاحيان)، كل ذلك ادى الى اثقال كاهل ميزانية الدولة بأعباء كبيرة. هذا بالاضافة الى مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية التي اصبحت وبما لا يقبل الشك تهدد بشكل خطير مشاريع التنمية البشرية والمستدامة في العراق.

ويتطلب الامر النظر الى المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية، وقدرت ذلك التخطيط على معالجة النقاط الجوهرية في ظل التعقيدات السائدة والمحيطة، على اعتبار ان ذلك سيكون بمثابة الركن الاساس لتحقيق قدر مقبول من النجاح التنموي وضمان تأييدها واستعدادها لتنفيذ تلك المخطط من شأنه درء مخاطر المعوقات والتحديات لايمكن استبعادها في حالة الاقتصاد العراقي والتي من ابرزها:

١. التحديات السياسية:

أ- ان معضلات الواقع السياسي والامني والاحتلال العسكري، لازالت تحتل موقع الصدارة من بين المعوقات الاخرى، وما تفرزه هذه المعضلات من مشاكل تعرقل أي خطوات اصلاحية للاقتصاد العراقي.

ب. الخلافات المتواصلة على تولي السلطة في العراق، وعدم نضوج القرار السياسي، الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيداً عن قضايا التحزب والدكتاتورية.

ج. عدم الاستقرار الامني في العراق، وهذا بحد ذاته يمثل اهم التحديات الاساسية للتنمية المستدامة في العراق.

---

(1) Maude، 2003، p39.

ح. الفساد الاداري والمالي وضعف الاصلاح الاداري وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها، وعدم اكتمال مؤسسات الدولة الامنية والقانونية والعسكرية والسياسية بفعل تراكمات التجارب الخاطئة السابقة[١].

٢. التحديات الاقتصادية :

أ. ان السمة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والمتأتية من استعواذ القطاع النفطي على الحصة الاكبر من تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الاخرى، قد عمق من الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي، وهذه الحقيقة تعد امراً بديهياً يعكس واقع الاقتصاد حتى بالنسبة لعموم الناس من غير المختصين.

ب. انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وعدم وجود صناعات تحويلية اضافة الى تأخر وضعف الصناعات الزراعية.

ج. الاختلال الكبير بين الاقتصاد والمجتمع والتخلف الواسع في جميع مفاصل الاقتصاد، اضافة الى تفكك وانهيار البنى التحتية للاقتصاد.

ح. غياب سياسة التخطيط لاستثمار الموارد الاقتصادية، كذلك هدر استخدام الكفاءات التقنية العراقية.

خ. تدهور القطاع الخاص والاستثمار المحلي في عملية التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وعدم نجاحها بأي دور يذكر بتحسين الاقتصاد العراقي.

ه. عدم وجود تبادل تجاري بين المحافظات العراقية مما تسبب بعدم تطور الاقتصاد العراقي.

د. ضعف التراكمات الرأسمالية وعدم التفاعل المتبادل مع الاقتصاد الدولي وانخفاض معدل نمو الاقتصاد.

و. شهد القرن الاخير توسعاً في الانفاق الحكومي عن طريق الاصدار النقدي الجديد الذي ادى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل هائل وتراجعت قيمة الدينار العراقي امام اسعار الصرف الاجنبي، وتجاوزت معدلات التضخم حدودها الطبيعية لتتجاوز ال(٥٠%) ليكتسح الفقر شرائح اساسية في العراق خاصة اصحاب الدخل الثابت[٢].

رابعاً: حالة التنمية المستدامة الراهنة:

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المعروفة بالإسكوا Economic & Social Commission for Western Asia (ESCWA) بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي عن طريق التعاون والمشاركة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، كما أنها تقوم أيضاً بعدد محدود من الأنشطة التي تخص بعض الأقطار بعينها، وإن كانت لها آثار على المستوى الإقليمي. والإسكوا جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة وواحدة من اللجان الإقليمية الخمس التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المسئول عن تنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة. واللجان الإقليمية الأخرى وهي: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وما يسمى بدول إسكوا يشمل المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وإمارة قطر، ومملكة البحرين، وإمارة الكويت، ودولة

(١) اونر، ٢٠٠٦، ص٣٦.

(٢) سماقة، ٢٠٠٦، ص٢٥.

الإمارات العربية المتحدة، واليمن، والمملكة الهاشمية الأردنية، والعراق، وسوريا، ولبنان، ومصر، وفلسطين. وتقوم الإسكوا بدور الذراع الإقليمي للأمم المتحدة في المنطقة من خلال الاضطلاع بالمهام التالية الاقتصادية والاجتماعية:

- توفير منتدى رئيسي في إطار منظمة الأمم المتحدة يتناول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إجراء الدراسات التحليلية والأبحاث والاستبيانات والمسوحات.
- دعم الدول الأعضاء في عملية وضع القواعد والمعايير التي تسهل العلاقات الاقتصادية والشراكة داخل المنطقة ومع الاقتصاد العالمي.
- جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتجهيزها في صورة قواعد للبيانات الإحصائية والمعلومات وتوزيعها على المستخدمين وتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في تعزيز الدوائر بالبيانات.
- إعداد وتعزيز أنشطة ومشاريع المعونة الفنية بما يتماشى مع احتياجات المنطقة وأولوياتها.
- القيام بدور الوكالة المنفذة للمشاريع الميدانية.
- تنظيم المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء، والورش التدريبية والندوات والحلقات الدراسية و والاضطلاع بالدراسات والبحوث والمسوح.
- تنسيق أنشطة الإسكوا مع أنشطة الإدارات والمكاتب الرئيسية في مقر الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية بما في ذلك جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بهدف تجنب الازدواجية وضمان تكامل المعلومات وتبادلها[1].

(1) www.islamonline.net.

خامساً: الحلول والمعالجات:

يتطلب واقع الحال القائم في العراق اساساً على وجود اخطاء ومشاكل في كل من المحاور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذا من الضروري:-

- تدعيم سلطة القانون ومنحها الصلاحيات الكافية لرصد الحالات المسيئة والفئات المقصرة.
- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وزيادة فاعليتها من خلال توافر الارادة السياسية والمصداقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي.
- الفضاء على المشاكل السياسية عن طريق النظر الى مصلحة الفرد العراقي قبل كل الاعتبارات مهما كان نوعها.
- الاهتمام الحقيقي ببرنامج شبكات الحماية من خلال اعادة هيكلية نظام الحماية الاجتماعية القائم الذي يتضمن نظام الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.
- لابد من تحقيق انتقال صحيح من اقتصاد حكومي مركزي مخطط هو حاضنة لانتاج الاستيراد والثقافات الابوية الى اقتصاد ليبرالي تمارس المبادرات الفردية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً.
- تبني استراتيجية تلاءم واقع الاقتصاد العراقي تستهدف القضاء على مشكلة البطالة في العراق، والسعي الى انتشال الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية، والسير بخطوات جادة نحو تنويعه، لغرض تأمين الموارد النقدية الضرورية لتمويل المتطلبات التنموية.
- تمكين القطاع الخاص من القيام بدور جديد وفاعل في الاقتصاد العراقي، وذلك لتلبية متطلبات تغيير البيئة الاقتصادية المشوهة الاحادية الجانب وبهدف قيام اقتصاد متوازن.
- رسم استراتيجية اقتصادية اجتماعية، للمجتمع العراقي يتم من خلال معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ومدى تأثيره في عملية تطور المجتمع – مدعومة بالبيانات تسهم في مساعدة الباحثين للقيام بمهامهم البحثية وطرح تصوراتهم المستقبلية لتنمية المجتمع، ومكافحة الفساد الاداري والمالي.
- في حياتنا المعاصرة التكنولوجية هي التي تحدد مستويات القدرة التنافسية، كما ان تنقنية المعلومات يمكن ان تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، وهي حقائق لايمكن تجاهلها في حال من الاحوال، من اجل احلال تنمية مستدامة شاملة اقتصادية واجتماعية وبيئية من اجل تعزيز دور التكنولوجيا من اجل التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

1.https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/.../14_2017_10_09!11_35_44_PM.doc.

٢. الحسن، عبد الرحمن محمد، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، لسنة / ٢٠١١.

٣. الموسوي، سعاد كاظم، التنمية البشرية المستدامة في العراق والانفاق الصحي/ الواقع..والتحديات..المعالجات/ دراسة اقتصادية-تحليلية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ميسان لسنة/ ٢٠١٣، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=81262.

٤. الزبيدي، رياض، مستقبل التنمية البشرية المستدامة في العراق التحديات والفرص، لسنة/ ٢٠١٧، https://riyadhalzubaydi.blogspot.com/2017/01/blog-post_73.html.

٥. أبو جودة، إلياس، التنمية المستدامة وابعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، العدد ٧٨، تشرين الأول، ٢٠١١.

٦. جبر، وليد عبد، الامن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة – العراق إنموذجا، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد ٦، لسنة/ ٢٠٠٩.

7. **https://www.misryon.com/story/413527/التنمية-الاقتصادية-وكيفية-تحقيقها.**

8. **http://oneiraqnews.com/index.php?aa=news&id22=5136#.W92MFNIzbIU.**

٩. عبيات، علا، ابعاد التنمية المستدامة، https://mawdoo3.com/أبعاد_التنمية_المستدامة، لسنة/ ٢٠١٧.

١٠. شبر، بارق، سياسات التنمية المستدامة في العراق بين التمنيات وفشل الإنجاز، مستشار اقتصادي دولي، وكالة انباء براثا، لسنة/ ٢٠١٧، http://burathanews.com/arabic/studies/314179.

١١. الجوارين، عدنان فرحان، ٢٠١٦، التنمية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات، شبكة الاقتصاديين العراقيين.

١٢. هاشم، حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، بحث منشور في مجلة مركز ودراسات الكوفة، العدد الواحد والعشرون، لسنة/ ٢٠١١.

١٣. العيساوي، إبراهيم، ٢٠٠٣، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة :دار الشروق، الطبعة الثالثة.

14. George Soros (2002) On Globalization، New York: Public Affairs.

15. Barro، R. J. (1997) Determinants of Economic Growth: A cross-country empirical study. Cambridge Massachusetts: The MIT Press.

16. Bassem I. Awadallah، (2002) JORDAN Statement، World Summit on Sustainable Development، Johannesburg، South Africa.
17. Maude Barlow and Tony Clarke (2003) Blue Gold: The Fight to Stop the Corporate Theft of the World's Water، W. W. Norton & Company، April.
١٨. اونر اوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ترجمة مركز العراق للابحاث، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، العراق، ٢٠٠٦.
١٩. سماقة، ايوب انور حمد، البيئة والتنمية المستدامة- تحليل العراقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى محافظة اربيل، التفسير للنشر والاعلان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.
20. http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-42/morajaat.asp.
21. http://www.irinnews.org/ar/report/3673/.
22. http://www.irinnews.org/ar/report/3667/.
23. https://newsabah.com/newspaper/39390.
24. https://mop.gov.iq/.../1507614160238bad428d9ba5df648ea25adb3c69c1--تقرير 2 %.